

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي
من عام 1990 الى عام 2009م

إعداد الطالب
محمد عصام اكبر خوجة

إشراف
الدكتور إحمود أبو سليم

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسيـــــة

جامعة مؤتة، 2010

الإهداء

أهدي هذه الرسالة أولا الي وطني الحبيب الذي أدعو ا عزوجل أن يحفظة ويحفظ ولي أمره خادم الحرمين الـشريفين الملـك عبـدا بـن عبـدالعزيز أل سعود حفظه ا . كما أهدي هذه الرسالة الي والدي ووالدتي وأسال ا العلي القدير أن يحفظهما من كل مكروه. وأهدي هذا العمل الى رفيق دربـي المهنـدس/ سـالم الوباري. كما أهدى هذا العمل الى زوجتي الحبيبه التـي وقفـت معـي وصـبرت وتحملت غيابي الطويل في سبيل تحصيلي للعلم. والتي وفرت لي الجـو المناسـب لذالك. أرجو من ا العلي القدير أن يجزيها عني خير الجزاء.

محمد عصام اكبر خوجــة

الشكر والتقدير

بكل عبارات الشكر والتقدير يشرفني ويسعدني بعد شكر ا عز وجل أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأستاذي الفاضل/الدكتور إحمود ابو سليم، ألذي كـان لتوجيهاته وملاحظاته النيره الأثر الكبير في مساعدتي لانجاز هذا البحث وفق أسس علمية سليمة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضـل علـى جهـودهم وملاحظاتهم المهمة التي لها الأثر الكبير في إثراء هذا البحث.

محمد عصام اكبر خوجة

فهرس المحتويات

الملخص

الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي

من عام 1990 الى عام 2009م

محمد عصام اكبر خوجة

جامعة مؤتة، 2010

تتعرض هذه الدراسة للأخطار التي تهدد الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي وتتناول مفهوم توازن القوى منطقة الخليج. كما أنها تتعرض لبعض الأخطار التي تهدد الأمن القومي الخليجي العسكري-الاقتصادي والاجتماعي-على ضوء الصراعات الدائرة على الساحة العربية. وعلى ضوء المتغيرات التي استجدت بانتهاء الحرب الباردة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي و"انتهاء الحرب الباردة"، والأخطار المحدقة بمنطقة الخليج نتيجة لتداعيات حربي الخليج الاولى والثانية والتي انتهت بالاحتلال الاميركي للعراق. وتصورات وابعاد وعناصر وآليات حماية الأمن القومي العربي محددة ملامح أو نقاط البداية التي يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي أن تنطلق منها للحفاظ على أمنها ومستقبلها والتحديات المستقبلية التي سيواجهها نتيجة الفراغ الموجود، فقد شهدت منطقة الخليج في الأعوام الأخيرة تطورات إقليمية/دولية كبرى؛ أبرزها الحرب على العراق، وتصاعد أزمة البرنامج النووي الإيراني. وقد أسهمت هذه التطورات في زعزعة الاستقرار الإقليمي، وفي تقوية الجهود الرامية إلى إيجاد توازن للقوى في منطقة الخليج. وفي الوقت نفسه، برز العديد من المخاوف المحلية التي تمس الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي؛ ومنها المشكلة الديمغرافية الناتجة عن هجرة الأعداد الهائلة من العمالة الوافدة إليها؛ بالإضافة إلى القلق على الأمن الاقتصادي الخليجي من أخطار التنمية السريعة التي تشهدها المنطقة، المترافقة مع الانفتاح على الاقتصاد العالمي. وتفرض التهديدات الخارجية والداخلية لأمن الخليج بذل المزيد من الجهود لتعزيز الوضع الأمني الإقليمي، من خلال إنشاء إطار أمني إقليمي لمنطقة الخليج، تشارك فيه جميع دول المنطقة، وتسهم في ترتيباته أيضاً دول من خارج المنطقة ومنظمات دولية. وتحتاج دول مجلس التعاون الخليجي، بدورها، في صياغة مقاربتها لأمنها الكلي إلى تعزيز قدراتها على ردع التدخل في شؤونها من قبل أي جار كبير أو دولة من خارج المنطقة. ومن المفترض أن تسهم الأزمات والتحديات التي تهدد الأمن الخليجي، الذي هو امتداد للأمن القومي العربي ككل، في الخروج بإستراتيجية خليجية موحدة تستنهض دوراً أكبر لدول المجلس في التأثير على مجريات الأحداث، بما يحقق استقرار المنطقة برمتها ويحصن الأمن القومي لدولها. يناقش الباحث التهديدات والفرص الأمنية لدول الخليج، وخصوصاً الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، وعدم الاستقرار المنبثق من العراق وإيران؛ وفي الحاجة إلى إقامة نظام دفاعي متماسك ودائم للمنطقة؛ ويتناول أيضاً التحديات الأمنية الداخلية التي تواجهها دول الخليج، والتي لها تداعيات عابرة للحدود الوطنية، والخلل الديمغرافي الناتج عن هجرة العمالة. وكذلك التحديات الناجمة عن عملية التنمية والانفتاح على الاقتصاد العالمي والتكامل الدولي.

ABSTRACT

The Risks that Threaten the Regional Equilibrium the Balance of the Power in the Arabic Gulf

Mohamad Asem Akbar Khuja

Mu'tah University, 2010

This study aims to expose the risks that threaten the regional Security of the Arabic Gulf region, reveals the concept of power equilibrium in general and in the Gulf region,in particular also exposes Some of the risks that threaten Gulf- military, economical, and Social regional Security in accordance to the existing conflict after the USSR (united Soviet Socialist Republics) Collapsed and the end of the cold war.

The study discards all risks Surrounding Gulf area as a result of the Gulf war, Also discards the conceptions of saving the Arabian regional security which is taken it as starting point to protect it's security, future, and any other challenge they could face as a result of the existing setuation .

In recent years the Gulf region has witnessed a number of major regional/international developments, the most prominent of which being the war in Iraq and the crisis surrounding the Iranian nuclear program. These developments have contributed to regional instability and have undermined efforts to achieve a balance of power in the Gulf region. Furthermore, during this period local apprehensions pertaining to the national security of the Gulf Arab countries have emerged. These comprise the demographic imbalance stemming from the vast migrant labor force in the GCC states and concerns regarding the inherent threats of the rapid development being witnessed by the region owing to its increased openness to the global economy.

Internal and external threats necessitate concerted efforts to reinforce regional Gulf security via the establishment of a regional security system involving all the countries of the region as well as the cooperation and contribution of other states and international organizations. In formulating their new approach to security, the GCC states must reinforce their ability to deter intervention in their affairs by large regional neighbors and extra-regional actors. The common crises and challenges threatening the security of the Gulf countries should be a catalyst for the formulation of a unified Gulf strategy which necessitates a greater role for the GCC in achieving regional stability and fortifying the national security of its states.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة الدراسة:

تتضمن البيئة الداخلية للنظام الإقليمي الخليجي سبعة دول عربية هي العراق والسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وقطر وعمان إضافة إلى دولة غير عربية هي إيران. تشكل هذه الدول فيما بينها وحدة إقليمية متميزة في تفاعلاتها وارتباطاتها وحتى صراعاتها.

إن وقوع هذه الدول على شريط مائي طوله حوالي ألفي كم، جعلها من اكبر الدول تقارباً جغرافياً، الأمر الذي ولد فيما بينها احتكاكات حدودية مستمرة، إضـافة إلى ارتباط هذه الدول بشبكة من العلاقات والتفاعلات السكانية والاجتماعية، فهـي علاقات ودية أحيانا وعدائية أحيانا أخرى.

إضافة إلى أهمية الموقع الجغرافي والاستراتيجي للمنطقة، فقد كان لاكتشاف النفط دور هام في الصراع على المنطقة بين المعسكرين الشرقي بزعامـة الاتحـاد السوفيتي السابق، والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأميركية خاصة بعد انحـسار النفوذ البريطاني فيها أثناء الحرب الباردة، وارتفاع شأن منطقة الخلـيج وأهميتهـا دوليا، وهو ما حدا بالرئيس الأمريكي ترومان بعد الحرب العالمية الثانية عام 1947 إلى إشهار مبدأ ترومان والذي اعتبر فيه الشيوعية خطراً على الخليج وثرواته ومن ثم على المصالح الأميركية فيه. وأدى فيما بعد إلى ألتقـاء المـصالح الأميركيـة والبريطانية في خمسينيات القرن الماضي بإعلان مبدأ ايزنهاور عام 1956 لصد أي تغلغل سوفيتي في الخليج بعد أزمة حرب السويس عام 56 (الخميس، د.ت).

إن منطقة الخليج العربي توصف بأنها بيئة ذات توتر عالي لأسباب تتمحور بين العوامل الداخلية والإقليمية والخارجية، هذه البيئـة المتـوترة أثـرت سياسـيا واقتصاديا وعسكريا وامنيا على بلدان الخليج كل حسب ظرفه. ولقد واجهـت كـل دولة خليجية تهديدات جدية في العقود الماضية بسبب المشاكل الحدودية أو فـرض بعض القوى الإقليمية أجندتها الخاصة عليها. إضافة إلى وقوع تلـك الـدول فـي

منتصف دائرة صراعات إقليمية أدت إلى دخولها في حروب ونزاعات، كان من أبرزها النزاع الحدودي العربي بين السعودية واليمن عام 1934م، وهو أول نزاع حدودي عربي يتم فيه اللجوء إلى القوة العسكرية، وتم فيه الاستيلاء على إقليم عسير الحدودي. ولولا تدخل الملك فهد وقتها لترسيم الحدود السعودية اليمنية لبقي الحال كما هو عليه لسنوات قادمة (الدليمي، 2004)، وكذلك مشاكل السعودية الحدودية مع الكويت، اليمن، الإمارات وقطر أما علاقة السعودية بقطر فقد كانت متوترة بسبب الحدود، بعدها تم ترسيم الحدود وأخذت قطر أكثر مما كانت تُريد. بالنسبة لدولة الكويت لا زالت السعودية تحتل عدة جزر كويتية، أخلتها وقت احتلال العراق لدولة الكويت، وأعادت احتلالها بعد هزيمة العراق عام 1991م. وكذلك بين السعودية والإمارات مشكلة كبيرة تمثلت أخيراً في منطقة حقل شيبة الذي غابت الإمارات عن الاحتفال بافتتاحه بسبب هذ الاشكالية، ولقناعة الإمارات بأن حقل شيبة يقع في أراضيها. وينطبق الشيء نفسه على النزاع بين عمان والسعودية، حيث تم ترسيم الحدود بين الدولتين قبل سنوات فقط. وكذلك النزاع بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) (دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية، موقع الكتروني)، وابرز الصراعات الحدودية في المنطقة الصراع بين العراق والكويت على حقل الرميلة الذي نشأت عنه حرب الخليج 1991م.

شكلت المملكة العربية السعودية وإيران والعراق قبل عام 1991 الركائز الأساسية للأمن في منطقة الخليج العربي، وشجعت السعودية الوجود الأميركي العسكري والأمني في المنطقة، فيما حاول العراق وإيران معارضة هذا الوجود. وقد كانت إيران وما زالت تنظر إلى الوجود الأميركي (السياسي والعسكري) على انه قوة مانعة لممارسة إيران لدورها كقوة رئيسية في منطقة الخليج والشرق الأوسط خاصة بعد قدوم نظام الخميني عام 1979. ورأى العراق في الفترة التي سبقت حرب الخليج الثانية 1990-1991 ومن ثم احتلاله في 2003 أيضا أن الوجود الأميركي قوة معرقلة لنفوذه في لعب دور رائد في امن الخليج وتقرير مسار الصراع العربي – الإسرائيلي (الهذال، د.ت). وقد أحدثت الثورة الإيرانية عام

1979 نتيجتين على المستوى الإقليمي، أولاهما حدوث اختلال نـسبي فـي القـوة لصالح العراق في ظل التداعيات الداخلية في إيران، والنتيجة الثانية أن إيران سعت لتصدير ثورتها إلى دول الخليج، وشكل ذلك تهديدا حقيقيا للأنظمة السياسية المستقرة في هذه الدول، عندما وجدت نفسها مستهدفة من هذه الثورة وبخاصة العراق، وكان أبرز شعارات هذه الثورة تغيير النظام العلماني القـائم فـي العـراق. وحرضـت المعارضة الشيعية العراقية لتحقيق هذا الشعار، لذلك كان قرار الحرب الذي اتخـذه الرئيس العراقي الراحل صدام حسين لحماية نظامه الـسياسي، ولتحقيـق زعامـة العراق على الخليج في مرحلة اتسمت بغياب مصر عن النظام العربي بعد مقاطعـة العرب لها نتيجة اتفاقية كامب ديفيد والصلح مع إسرائيل (جابر، 2008). رغم ذلك تمكن النظام الإقليمي الخليجي من تحديد قائمة بأولوياته السياسية والأمنيـة والتـي تتعلق أساساً بقضايا النفط والأمن الخليجي والوجود الأجنبـي. كمـا أن الاهتمـام العالمي بهذا الإقليم ضاعف من إحساس دوله بالخـصوصية الخليجيـة وبالمـصير المشترك. ورغم كل ذلك إلا إن النظام الإقليمي الخليجي لا يزال يفتقر إلى آليـات ومؤسسات فعالة لإدارة شؤونه وتسوية صـراعاته الـدائرة حتـى الآن (فرحـان، 2008).

هناك عدة عوامل تؤثر على الاستقرار الأمني في الخليج على المدى القـصير والمتوسط والطويل، وأبرز هذه المؤثرات هو مستقبل وجود القوات الأجنبية وبشكل خاص القوات الأميركية في المنطقة، ومستقبل العراق في ظل الاحتلال الأميركـي، واحتمالات تقسيمه، وبروزه كدولة هشة اقتصاديا وعسكريا قد تعيد خارطة المنطقة المستقبلية لتفرض مفاهيم جديدة لتبعات النظام العالمي الجديد، إضافة إلـى قـضايا التطرف والإرهاب والملف النووي الإيراني، كلها تسبب عدم وجود تناسـب بـين قدرات واستراتيجيات القوى الإقليمية الثلاث في اهتزاز دائـم للتـوازن الإقليمـي. وظهر الخلل أولا من خلال المقاربات السياسية - غير الواقعية - التـي اعتمـدتها القوى الثلاث والتي ركزت على المنافسة بدل التعاون من اجل دعـم الاسـتقرار. وكان من نتيجة هذا التنافس أن شهدت المنطقة أحداثا وتطـورات خطيـرة علـى استقرار المجتمعات وعلى امن الشرق الأوسط والعالم (الهذال، د.ت).

لقد طرأت مستجدات مختلفة على المنطقة بعد احتلال العراق وسقوط النظام العراقي في 2003 ووجدت دول الخليج العربي أنها بحاجـة إلـى اعـادة النظـر والقراءة في قضايا التهديد، وإعادة جدولة الأولويات، رغم تصاعد الخطر القادم من الضفة الأخرى من الخليج العربي الممثلة بطموحات الجمهورية الإيرانيـة، التـي تسعى إلى امتلاك السلاح النووي مقارنة بدول الخليج التي سعت خلال العقود الثلاثة الماضية إلى تعزيز قدراتها العسكرية من اجل بناء قوة عسكرية تردع خـصومها، لضمان الأمن الوطني الذي يمثل احد القضايا الرئيسية، لإقرار الضمانات الأمنية من خلال التوازنات الإستراتيجية للدول المطلة على الخليج العربي.

لم يعد من الممكن أن يعزل أي بلد في المنطقة نفسه عن مفاعيل ما يجـري في العراق، فبعد احتلال العراق وتفكيك الجيش العراقي وأصبحت لبنان وسـوريا شريكا استراتيجيا في مواجهة إسرائيل، ويمكن لحالة الخلل هذه أن تستمر لـسنوات عديدة، كما خسرت دول الخليج ذلك السد المنيع الذي كان يمثله العراق فـي وجـه إيران الساعية لفرض وصايتها على ضفتي الخليج بالإضافة إلى طموحات إيـران للعب دور أساسي في قراري السلام والحرب مع إسرائيل، وان اسـتمرار الحـرب الداخلية في العراق وتفتيته إلى كيانات مذهبية وعرقية سيكون له تساقطاته الـسامة على كل شعوب ودول المنطقة، وخصوصا على الدول العربية في منطقـة الخلـيج (الخميس، د.ت).

تواجه منطقة الخليج العربي، منذ سقوط بغداد، القوة الإيرانية المتنامية فـي طموحاتها الإقليمية وقدرتها العسكرية. إذ تعتمد إيران على مواجهة الولايات المتحدة ليس في العراق وحده ولكن تقوم بوضع عراقيل لها في منطقة الخليج العربي ولبنان وسوريا وفلسطين، مما يستدعي من الولايات المتحدة ضرورة مواجهة هذا الوضـع الإقليمي بتعديل الإستراتيجية الأمنية تجاه المنطقة بصورة دراماتيكية، وذلـك مـن خلال إقامة نظام امني جديد في المنطقة مع كل ما يلزم ذلك من عمليات إصـلاحية وتنظيمية على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي.

لقد تسببت الولايات المتحدة من خلال حربها على العراق بتغيير أساسي في التوازنات الجيو-إستراتيجية في المنطقة مما سهل على إيران محاولة فرض نفوذها

في العراق من خلال استعمالها للتناقضات الحاصلة بين الفرقاء العراقيين والتنـافس الحاصل بين السنة والشيعة والأكراد لتقاسم النفوذ والسلطة.وقد استغلت المنظمـات الإرهابية والجماعات الأصولية " الكره لأميركا" واستمرار وجود القواعد الأميركية على ارض الإسلام من اجل توطيد جذورها وترسيخها في المنطقة وجذب المزيـد من المتطوعين إلى صفوفها. ويعتبر نشوء منظمات عـسكرية سـرية داخـل دول الخليج من إفرازات الصراعات الدولية والإقليمية في المنطقة، وهـذه التـشكيلات الإرهابية تشكل تهديدا مباشرا لأمن جميع دول الخليج، خاصة بعد ظهور أدلة على تعاون بعض من هذه الجماعات السنية مع طهران. وتتعززت التهديدات الإرهابيـة من خلال تنامي مجموعة من الديناميات الداخلية والخارجية والتي تجـد مبـررات وجودها وتناميها من خلال عجز الأنظمة في إجراء إصلاحات سياسية واقتـصادية واجتماعية في دول الخليج، ونشوء حركات دينية متطرفة وتعزيز الفكر الإسـلامي الأصولي، ونمو تنظيم القاعدة وتفرعاته. وتخشى دول الخليج من كل هذه التهديدات وهي تدرك مخاطر قدرة التنظيمات العسكرية هذه على التواصـل عبـر الحـدود، وبالتالي إيجاد قواعد متنقلة تجعل من إمكانية اكتشافها وتدميرها مهمة صعبة للغاية (حزب البعث، 2009).

وفي غياب نجاح الخطط الأمنية والسياسية داخل العراق، وبدعم حقيقي مـن جيرانه، فإنه من المتوقع حصول تداعيات دراماتيكية لا يمكن حصرها داخل حدود العراق، ولن يسلم منها احد من جيرانه، خاصة الكويت والمملكة العربية الـسعودية ودول عديدة أخرى في الخليج ولبنان وسوريا ستكون كلها في دائرة الخطر الـشديد بسبب الضغوط الداخلية والخارجية التي ستمارسها الشرائح الـشيعية داخـل هـذه المجتمعات التي ستكون ضمن السيناريو الإقليمي لما بات يعرف بـالهلال الـشيعي (مردخاي، 1998).

وحول هذه الإشكاليات في توازنات القوى داخل محور الخليج العربي، ومـا يمكن أن تتعرض إليه من تهديدات تؤثر على حالة الاستقرار العام في العقد المقبل، يعرض الباحث في هذه الدراسة الإخطار والتهديدات وأسبابها ومحاولة إيجاد الحلول

والقراءات السياسية والطروحات الممكنة للخروج من هذه الإشكاليات، مـن خـلال دراسة سياسية تعتمد على الأسلوب المنهجي في الطرح والتقويم.

2.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الدراسة في كونها تناقش قضايا تستأثر باهتمـام المفكـرين وصنّاع القرارات السياسية في المنطقة والعالم، كون هذه المنطقة أصـبحت بـؤرة للصراعات الدولية والإقليمية بالنظر إلى أهميتها الإستراتيجية المتمثلة بموقعها الهام، وسيطرتها على منافذ بحرية هامة، إضافة إلى ثرواتها الطبيعية الهائلة خاصة النفط، وقربها من مناطق ذات أهمية حيوية كبحر قزوين الذي يحتوي كميات هائلـة مـن النفط الذي قد يكون في المستقبل القريب قطب الرحى للصراعات الدولية. وكـذلك ظهور إيران كقوة عسكرية إقليمية ومن المحتمل أن تصبح قوة نووية تمثل محـورا رئيسيا من محاور القوى في المنطقة، خاصة بعد غيـاب العـراق كقـوة مجابهـة وموازية لقوة إيران، وتفكك العراق وظهور التناقضات الطائفية وارتباطاتها، ومدى تأثيرها على أمن الخليج، وكذلك مستقبل الوجود الأميركي ومخاطره الراميـة إلـى الهيمنة على المنطقة.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على المحاور التالية:

أ. تحليل بواعث النزاعات في إقليم الخليج العربي ووسائل تقليل حدة هذه النزاعات.

ب. تحليل موازين القوى الدولية في منطقة الخليج العربي، ومدى تأثير هذه القـوى على مستقبل الخليج وأمنه واستقراره ومن ثم توازن القوى في الإقليم.

ج. تأثير امن الخليج العربي على الأمن القومي العربي الشامل.

د. الدراسة في مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي كتجربة وحدوية عربية قابلـة للصمود والنجاح.

4.1 فرضيات الدراسة:

ستركز هذا الدراسة على اختبار صحة الافتراضات التالية:

أ. تلعب الولايات المتحدة الأمريكية، كقوة عظمى مهيمنة في العالم دوراً اساسياً في خلق نوع من التوازن.

ب. بالرغم من تزايد قدرات النظام الإقليمي الخليجي، خاصة القدرات الاقتـصادية الا ان ذلك يترافق مع عدم استقلاليته في صنع قراراته الاستراتيجية.

ج. تأثير اختلال القوى داخل النظام الإقليمي الخليجي على تعدد مصادر التهديد لهذا النظام وضعف تماسكه السياسي.

د. الدور الإيراني باعتباره التهديد الأهم المؤثر علـى القـوى داخـل المنظومـة الخليجية.

هـ. كلما ازدادت ثروة دولة ما كلما ازداد تعرضها للخطر، ويشكل الامن المركز الرئيسي في استقرار الدول.

و. هناك ادوار مهمة للقوى الدولية والاقليمية في صياغة الامن في كثير من مناطق العالم.

5.1 منهجية الدراسة:

سيتم اعتماد المنهج التحليلي بعد طرح المعطيات والحقائق المتوافرة وصولاً إلى بناء تصورات حول مستقبل النظام الإقليمي الخليجي علـى ضـوء التحـولات الدوليـة والإقليمية.

6.1 محددات الدراسة:

سيواجه الباحث المحددات التالية: صعوبة الوصول إلى المعلومات المؤكـدة والمتعلقة بالرؤى السياسية لصنّاع القرار في دول الإقلـيم، والاعتمـاد علـى آراء الباحثين والمحللين التي تستند إلى المقارنة مع أنظمة أخرى قد تختلف في واقعهـا عن النظام الإقليمي الخليجي.

7.1 الدراسات السابقة:

دراسة(القحطاني، 1997) بعنوان توازن القوى بين دول مجلس التعاون.

دراسة(رجب، 1996) بعنوان امن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية.

دراسة(السعود، 2006) بعنوان إيران والسعودية والخليج.

الفصل الثاني

الإطار النظري

1.2 نظرية توازن القوى.

تتصارع القوى العالمية والدولية فيما بينها للاستحواذ على أكبر قدر من القوة أو السعي لامتلاكها، بما يحقق التوازن الكمي والنوعي على المستوى الإقليمي والدولي في مختلف المجالات أو جزء منها. وتسعى الدول في هذا المجال لتسخير قدراتها كافة لخدمة الأهداف والغايات التي تحقق هذا التوازن وبما يحقق المطلب الوطني. ومن هذا المنطلق فإن هنالك اختلافات في القوى النسبية للدول تحكمها درجات التفاوت في القدرات الكمية والنوعية والكيفية التي تستخدم فيها هذه القدرات، والتي تشمل المكونات المادية وغير المادية التي يتضمنها تنظيم القوة بحسب ما هو متاح منها لكل دولة.

ومن هذا المنظور ظهرت الحاجة لفهم العلاقات السياسية الدولية من خلال ما يسمى بنظرية توازن القوى في العلاقات، حتى أصبح قانوناً أساسياً يحكم هذه العلاقات وبالتالي يحيط بدوافع السلوك الدولي، فأصبح التوازن يفترض تعدد القوى السياسية أي الدول. كما يشير للتقارب الذي قد يحصل بين هذه الوحدات أو الدول والصراع أو التنافس فيما بينها، وعلى مستوى الصراعات الإقليمية، فهي على الرغم من أنها تبدو محدودة ضمن إطارها الإقليمي إلا أن لها امتدادات عالمية، وهي بتعبير آخر صراعات إقليمية ذات أبعاد دولية تتأثر بشكل أو بآخر بطبيعة التوازنات والمصالح الكونية (فهمي، 1990). ونظرا لأهمية توازن القوى في العلاقات الدولية فأنه درس بكل عناية في الغرب. وأصبح حجر الزاوية في السياسات الدولية للعالم الغربي. واشتهرت باستخدامه دول بذاتها كبريطانيا في معظم تاريخها، كما استخدمته دول أخرى بنجاح في فترات معينة كالنمسا في عصر "ميترنخ" (أبو خزام، 1999).

1.1.2 مفهوم التوازن.

ربط المؤرخ العربي ابن خلدون الحروب بمبدأ العصبية ثم بصراع العصبيات وصولاً إلى أطوار الملك (ابن خلدون، 2000). أما توازن القوى فلا يخرج عن إطار سياسة تهدف إلى الحيلولة دون الإخلال بالوضع الدولي الراهن، وهي تقوم على أساس مساندة الدولة الثانية من حيث القوة العسكرية ضد الدولة الأولى، إذا سمحت هذه الدولة الأخيرة لنفسها الإخلال بالتوازن القائم والوضع الراهن. وقد ظهر مفهوم توازن القوى منذ منتصف القرن السادس عشر الميلادي خلال الحروب الفرنسية الأسبانية. وقد تضمن هذا المفهوم مبادئ تنظيمية تلتزم بها كل دولة بما لا يتعارض مع مصالح الدول الأخرى. وتطور هذا المفهوم في القرن السابع عشر فأصبح يطلق عليه ميزان القوى بين الدول الكبرى. ولهذا الميزان أعضاء يشكلون النواة الرئيسية له. وقد ظهرت فوائد عديدة لهذا المفهوم في تلك الحقبة من أهمها تحقيق الأمن الوطني نتيجة للتوازن المتساوي بين الأطراف المتنازعة. كما تطور هذا المفهوم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فأصبح يطلق عليه التوازن الاستراتيجي بين القوى الكبرى المتنازعة في ذلك العصر، ومن أهمها بريطانيا وفرنسا وأسبانيا. ومع بداية القرن العشرين شهد العالم حربين عالميتين، ومع نهايتهما تطور هذا المفهوم ليصبح التوازن الإستراتيجي الشامل بين الكتلتين الشرقية والغربية. برز في القرن العشرين بعد سقوط الاتحاد السوفياتي عام 1991 بروز مفهوم القطب الواحد والذي تسعى فيه الدول كافة وخصوصا الكبرى منها لإيجاد حالة من التوازن الإستراتيجي مع هذا القطب وهو الولايات المتحدة الأمريكية.

ان من اكثر الباحثين من عبر عن مفهوم التوازن الدولي السياسي الألماني (أ. فون فاتل) والسياسي البريطاني (ديفيد هيوم) حيث يرى (فاتل) بأنه انطلاقاً من الحقوق الأساسية للدول الكبرى وبناءاً على أفكار (ميكافيلي وهوبز) فإن قادة الدول لن يسمحوا لحالة التنافس بأن تؤدي إلى زيادة في قوة أحدهم على الآخرين. أما(هيوم). فأنه يؤكد بأن الدبلوماسية البريطانية لها مصالحها بأن تتبع سياسة التوازن للحد من أطماع فرنسا في قارة أوروبا. كما يؤكد بأن الأمم ليست ميالة

دائما للعيش في حالة دائمة مع الوضع الطبيعي. ومن هنا فإن الدول التي تقبل بمبدأ التوازن تسعى دائماً إلى انتهاج سياسات مع بعضها البعض من أجل المحافظة على توزيع متكافئ للقوى، بحيث لا يسمح لأي منها بأن تفرض سيطرتها على الآخرين (حداد، 2000).

اولاً: مفهوم التوازن في اللغة:

اختلفت الآراء حول تعريف وتفسير التوازن في اللغة. وهذا المصطلح مأخوذ من الفعل (وزن) ومشتق في الأصل من لفظ وزن أي قابل أو قارن بين شيئين لتحديد وبيان رابطة التساوي أو التعادل فيما بينهما، وهو مشتق من المصدر (الوزن) أي وزن الثقل والخفة في الميزان أو باليد (ابن منظور، 2005) قال تعالى في محكم تنزيله (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا) (سورة الأنبياء، أية 47). من هذا المفهوم في اللغة نصل إلى حقيقة أن جميع هذه التفسيرات لتعريف مفهوم التوازن تعني بأنه يهدف إلى تطوير القدرات لتحقيق التوازن والتساوي والتعادل مع طرف أو مجموعة أطراف في النوع والجنس والصفة، وذلك بسد الفجوة الناشئة والوصول إلى التعادل الذي يحقق الأهداف المرسومة.

ثانياً: مفهوم التوازن في الاصطلاح:

سبق أن بينا معنى التوازن بشكل عام في محاولة لرسم صورة ليست بعيدة عما اصطلح عليه علماء السياسة الدولية لشرح مفهوم "توازن القوى".

إن مفهوم توازن القوى يشوبه الغموض، ومبعث هذا الغموض أسباب كثيرة ومتعددة، ومنها افتراض جمود توازن القوى وانعدام حركيته، أو على الأقل تحركه ببطء شديد، ومنها افتراضه كسياسة دولية مقصودة لذاتها باعتبارها إجراء لحفظ الاستقرار الدولي، أو أنه حالة تنشأ عن اختلال القوى (القحطاني، 1997).

إن مبدا الصراع هو نقطة الانطلاق لطابع العلاقات الدولية فكل دولة تسعى إلى زيادة قوتها على حساب غيرها من الدول الأخرى، وهذا الأمر هو الذي يقود إلى حالة من التوازن. وقد اختلف المفكرون العرب حول وصف توازن القوى بأنه (سياسة) والذي يرجع بذلك إلى المدرسة الواقعية في السياسة الدولية -وهي المدرسة التي تعنى بظاهرة القوة. وقد رد اخرون بأن توازن القوى ليس(سياسة) بحد ذاتها

تسعى الدول لتحقيقها، وتجاهد من أجلها، فالدول لا تسعى إلى التوازن بل تسعى إلى التفوق والهيمنة. وهناك من قال بإن التوازن هو حالة تنشأ عن إمكانية حصول دولة واحدة على تفوق ضخم يهدد حرية الأطراف الأخرى مما يجعلها تتجمع في محـور مضاد (مقلد، 1971)، ويخرج إبراهيم أبو خزام بنتيجة أن توازن القوى هو نتيجـة حتمية للصراع الدولي، وهو صراع ديناميكي نظرا للتحالفات التي تنشأ خلال هـذا الصراع (ابو خزام، 1999).

وسيحاول الباحث في هذا المطلب بيان التعريفات المختلفة لتـوازن القـوى وسيفصل الأشكال المختلفة له، لأن هذه الأشكال هي المفتاح الحقيقي لمعرفة توازن القوى وفهمه. وفي هذا السياق لا بد من استعراض بعض تفسيرات هذا المفهوم لدى الباحثين في المجالين الاجتماعي والسياسي. فالباحثون في المجال الاجتماعي عرفوه ضمن أربعة معان مختلفة، فيعرف التوازن بمعنى الاسـتقرار، والتـوازن بمعنـى التعادل بين القوى المتضادة، والتوازن بمعنى الاستقرار الناشئ عن التعادل بين قيم متضادة. وكذلك بأنه نوع من التساند بين مجموعة ظواهر اجتماعية مترابطة. أمـا مفهوم التوازن لدى الباحثين في المجال السياسي فقد ارتـبط بـالمفهوم المركـزي لتحليل العلاقات الدولية فربطه (بارسونز) بالتوازن الدولي بصورة عامة، ويتحقـق في حالة توفر الشروط التالية:

أ. وجود قيم مشتركة بين مختلف وحدات النسق الدولي.

ب. وجود اتفاق بين الوحدات حول الإجراءات التي تتبع لتسوية النزاعات الدولية.

ج. وجود قدر من التمايز يجمع بين مصالح الشعوب (القحطاني، 1997). ويعـرف إسماعيل صبري مقلد التوازن بأنه "الأداة التي تتمكن الدول مـن خلالهـا تنظـيم صراعات القوة فيما بينها، بحيث تضمن استمرار النظام الـدولي القـائم وتحمـي استقلالها وأن تحول دون ابتلاع كيانها القومي من جانب قوى دولية متفوقة عليهـا" (مقلد، 1971). وأبرز تعريف (أرنولد توينبي) عن مفهومه للتوازن بأنه (نظام مـن الديناميكيات السياسية التي تتفاعل في المجتمعات التي يقوم تنظيمها على وجود عدد من الدول المستقلة، تهدف إلى الإبقاء على مستوى محدد من القوة السياسية المتاحة لكل منها). وفي الأحوال التي تتجه فيها أحدى هذه الدول لتجاوز ذلـك المـستوى

المحدد المسموح به، تتولد ضغوطات تلقائية تدفع الآخرين إلى مقاومة ذلك التهديد. وتشمل هذه الضغوطات الدول التي تشكل محور هذا التوازن، ويكون أعنف بالنسبة للدول التي تقع في مركزه مقارنة مع الدول التي تقع على أطرافه (مقلـد، 1971). ويعرف مصطفى كامل محمد توازن القوى بأنه "حالة تعادل وتكافؤ جميـع القـوى المتضادة المؤثرة في جسم ما والتي يسعى هذا الجسم إلى تحقيقها بقوته الذاتية سواء أثناء الحركة أو الثبات، وقدرته على العودة إلى هذه الحالة التعادلية عنـدما تتغيـر أحدى هذه القوى المؤثرة عليه سلباً أم إيجابا لتحقيق حالة استقرار (أبو خزام، 1999).

وبعد استعراض هذه المعاني والمتناقضة أحيانا، فإنه يستنتج أن مفهوم توازن القوى يمكن أن ينحصر في ثلاث مدلولات هي:

1- المدلول العلمي لتوازن القوى.
2- المدلول النمطي لتوازن القوى.
3- المدلول الأيديولوجي لتوازن القوى.

أولا: المدلول العلمي لتوازن القوى: وهو ما يطلق عليـه المـدلول الموضـوعي أيضا. ويعني توازن القوى بهذا المعنى الحالة التي يتسم بها توزيع القوة بين عدد من الدول بشكل متعادل نسبيا، حيث لا تكون لأية دولة القدرة على فرض هيمنتهـا على ما عداها من الدول. ووفق المعنى العلمي فإن توازن القوى يتم بشكل تلقـائي وبصورة عفوية، دون أن تسعى الدول إلى تحقيقه بصورة إرادية فهو توازن يتحقق نتيجة للصراع الدولي، ومن أشهر أنـصار هـذا التعريـف (فاتيـل) وهارتمـان وسبوكمان.

ثانيا: المدلول النمطي لتوازن القوى: ويذهب هذا المدلول إلى تعريف ميزان القوى كسياسة يراد تحقيقها ببرامج عمل إرادية تطبيقها الدولة في المجال الخارجي تحقيقا لهدف معين. فهو على العكس من المدلول العلمي ليس حالة تلقائية ولكنه تـوازن مقصود، أي أن الدول الأطراف تسعى مجتمعة إلى أيجاد توازن فيما بينها يـضمن الاستقرار الدولي(محمد، 1982). ويرى جينتز أن تحقيق تـوازن القـوى يقتـضي الحيلولة دون تمكين أي دولة من دول أعضاء المجموعة الدولية من زيادة قوتها إلى الحد الذي تصبح معه قادرة على إجبار باقي الدول مجتمعة على الامتثال لإرادتهـا.

وتتنوع سياسات ووسائل وتقنيات تحقيق ميزان القوى من المدلول النمطي أو السياسي الآتي:

1. سياسة المؤتمرات: وتعني عقد سلسلة من المؤتمرات بين ممثلي دول مختلفة لتسوية منازعات والاتفاق على مجموعة مبادئ وصور جديدة لتوزيع القوة، وذلك في إطار الشرعية الدولية.
2. سياسة فرق تسد: وتعمل فيها الدول على إضعاف الدول المعادية من خلال إشاعة الفرقة بينها وبين أعدائها ومحاولة تفتيت القوى الكبرى أو عرقلة قيامها.
3. سياسات التحالف: وتعني تجمع دولتين أو أكثر لمواجهة قوة أخرى. بمعنى الاتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة للحماية من قوة أخرى تهدد أمن هذه الدول.
4. سياسة حامل الميزان: ويقصد بها إلقاء ثقل الدولة إلى جانب دولة معرضة للتهديد، وهذه الدولة تعد حاملة للميزان بدلاً من أن تكون إحدى كفتيه، ويشترط في هذه الدولة أن تكون في موقع قوة بالمجتمع الدولي، وألا يكون للدولة سوى الإبقاء على توازن القوى المتصارعة، وأن يكون لهذه الدولة حرية الحركة وغير مرتبطة بأي من الأطراف المتصارعة.
5. سياسة التعويضات الإقليمية: وتتم هذه السياسة عادة بعد انتهاء الحروب، ويتم فيها ضم أو تقسيم أقاليم محددة بين الدول المتصارعة، بهدف الإعادة للدولة ما اقتطع منها من قبل، كما أن اقتسام مناطق النفوذ للقوى الكبرى يعتبر جزءا من هذه السياسة.
6. سياسة المناطق الفاصلة: ويقصد بها أيجاد كيانات ضعيفة ومحايدة بين الدول القوية، بهدف تقليل احتمالات الصدام المباشر، وتستمد الدولة الفاصلة ذات الكيان الضعيف قدرتها على الاستقلال والحماية، بسبب إدراك الدول القوية أن أي محاولة للسيطرة عليها سيغير ميزان القوى، الأمر الذي لن تقبله الدولة القوية الأخرى.
7. سياسة التدخل وعدم التدخل: وهو أسلوب لحماية مصالح الدول المتدخلة، وقد يكون هذا التدخل دفاعياً من خلال الإبقاء على الأوضاع الراهنة داخل الدول

المعنية، وقد يكون التدخل هجومياً عند تغيير الوضع القائم داخل الدولـة لعـدم ملاءمته للمصالح الخاصة بالدولة المتدخلة، وقد يكون التدخل صريحاً بـصورة عسكرية، أو مستتراً عن طريق العمليات السرية كالاغتيالات والانقلابات وعند تطبيق سياسة عدم التدخل فإن الهدف يكون الحفاظ على ميزان القوة بـالوقوف على الحياد من نزاع معين.

8. سياسة التسلح ونزع السلاح والرقابة على السلاح: بتطبيق سياسة التـسلح فـإن الدولة تدخل في سباق التسلح للوصول إلى إحداث تفوق على بعض الدول، وقـد تلجأ الدول إلى نزع التسلح للحفاظ على توازن القوى، ويوجد أسلوب آخر بإتباع سياسة الرقابة على التسلح من خلال تنظيم التسلح ووضع قيـود علـى بعـض الأنواع من الأسلحة.
9. سياسة الإثناء: وتتبع هذه السياسة عندما تسعى دولة ما للإخلال بميزان القـوى، فتحاول بعض الدول الكبرى إثناءها عن هذا الإخلال، ويتبع في هـذه الـسياسة أسلوبان للتطبيق هما: الدبلوماسية أي الإثناء بالإقناع، أوالإثناء بالإكراه.
10. سياسة الحرب: وتعد الحرب أو استخدام القوة العسكرية هي الملاذ الأخيـر لتحقيق توازن القوى، إذا ما فشلت كل أو بعض السياسات السابقة في تحقيق هذا الهدف (حداد، 2000).

ثالثا: المدلول الأيديولوجي لتوازن القوى: ويذهب المعنى الأيديولوجي إلى وصف السياسات التبريرية والدعائية لدولة ما. فعندما يكون الميزان في صالحها فإنها تدعي وجود توازن للقوى لتبرير المحافظة عليه، وعندما يكون الأمر عكس ذلـك فإنهـا تحاول تبرير سياستها الهادفة إلى تعديل الوضع القائم بالادعاء باختلال توازن القوى ووجوب تعديله، فتتخذ الدول في هذه الحالة ميزان القوى كسند للدفاع عن صـورة معينة لتوزيع القوة في المجال الدولي أو التنكر لها على مقتضى مصالحها الوطنيـة (مقلد، 1971).

إن هذه المعاني الثلاثة هي شائعة الاستخدام لشرح مفهوم توازن القوى. غير أن المعنى الحقيقي هو المدلول العلمي الأول، فتوازن القوى لـيس سـوى توزيـع متعادل نسبيا للقوى وينشأ نتيجة للصراع الدولي من أجل القوة والنفوذ وبصورة تتم

رغم إرادة أطراف هذا التوازن بدليل أن هذه الأطراف لا تستسلم لحالة التوازن بل أنها في زمن التوازن لا تتوقف عن السعي للإخلال به لمصلحتها، فالتوازن لا يلغي الصراع والتنافس من أجل القوة ولكنه يفرض على اللعبة السياسية مجموعة من القواعد التي يتوجب الالتزام بها.

2.1.2 مجالات استخدام مفهوم التوازن وأشكاله.

هنالك العديد من مجالات العلوم التي يستخدم بها مفهوم التوازن ومن هذه المجالات: علوم الطبيعة، الأحياء، الاقتصاد، الاجتماع والسياسة، وهو يعني استقرار ما داخل تنظيم من القوى المستقلة (القحطاني،1997)، والتوازن موجود منذ نشأة الطبيعة البشرية فجسم الإنسان مبني على التوازن، وكذلك هنالك توازن في الطبيعة الجغرافية والكونية تدل على عظمة الخالق، وفي حال تعرض هذا التوازن لأي اختلال من خارج التنظيم أو من داخله يسعى التنظيم لإعادة بناء نفسه إما بالتوازن الأصلي أو بتوازن جديد، وفي هذا الإطار فإن هنالك افتراضان يشكلان أساساً لكل حالات التوازن هما:

أ. جميع العناصر داخل تنظيم التوازن ضرورية من أجل المجتمع أو أنها خلقت لتبقى.

ب. في حالة عدم التوازن بين عناصر التنظيم فان عنصراً وأحداً سيكسب هيمنة على باقي العناصر مما يشكل تهديداً لمصالحهم وحقوقهم.

تهدف جميع صور وأشكال التوازن إلى تدعيم استقرار عناصر التنظيم مع الحفاظ على تعددية العناصر وعدم تدميرها، ومن هنا فان الهدف الأساسي منه هو منع أي عنصر من تحقيق تفوق أو هيمنة على باقي عناصر التوازن (زهران، 1989م).

يستند مبدأ توازن القوى على ركيزتين محوريتين هما:

أ. الدول والأطراف التي تلتقي في تجمعات ومحاور القوى المتضادة يجمعها هدف وأحد هو إبقاء حالة الاستقرار الراهن في علاقات القوى وردع أي عدوان.

ب. يتحقق التوازن في الموقف الدولي من خلال قدرة نظام توازن القوى على توليد ضغوطات متعادلة ومتعاكسة لتجنب أي اختلال في ميزان التوازن في علاقات قوى التنظيم (عايد، وآخرون، 1998).

هنالك بعض الافتراضات الأخرى حول نظريات توازن القوى ومن أهمها:

أ. تفضل الوحدات السياسية والدول عادة زيادة قوتها بحيث لا تقتصر على ما لديها من هذه القوة إضافة إلى المحافظة على ما تمتلك من قوة دون أن تفقدها.

ب. تسعى الدول لمنع دول أخرى من تطوير قوتها وزيادتها بهدف التوسع على حساب دول أخرى.

ج. الحرب والأحلاف الدولية أسباب رئيسية لتغيير توازن القوى بين الدول.

إن الأنساق الدولية التي تتوزع فيها عناصر القوى بالتساوي سواء بين دول أو أحلاف تكون أقل عرضة للحروب من تلك الأنساق التي تتوزع فيها القوى بصورة غير متساوية، فيصبح هذا المفهوم هو الحالة التي يتعذر فيها على جميع الأطراف اللجوء إلى استخدام القوة لحسم أي نزاع بينها وفي حالة وقوع هذا النزاع فإنه يكون ضمن حدود ضيقة (محمد، 1982).

3.1.2 أشكال توازن القوى:

ليس لتوازن القوى صورة واحدة، فعلى الرغم من أن فكرته الجوهرية هي توزيع القوة بين الأطراف الدولية، إلا أن هذه الأطراف قد تزيد أو تنقص. ففي أثناء الصراع، قد يصل عدد قليل من الدول إلى حالة من التعادل النسبي في القوة فيتشكل بينهما توازن للقوى يعتمد على تعدد الأقطاب الدولية، وقد أطلق على هذا النوع من التوازن (التوازن المتعدد الأقطاب- أو التوازن المركب وأحياناً التوازن المعقد، بحكم تعقد العلاقة المعتمدة على كثرة التحالفات بين الأقطاب أنفسهم)، وقد يسيطر على توازن القوى دولتان فيصبح التوازن ثنائي الأطراف، وقد أطلق على هذا التوازن (التوازن البسيط). فهو توازن يقوم على وضوح بروز قوتين عظميين، و تأتي البساطة من طبيعة العلاقة التي يفرضها هذا النوع من التوازن بين هاتين

القوتين، فخطوط العلاقات الدولية في هذا النوع تـصبح أكثـر وضـوحاً بالنـسبة للأطراف الدولية الأخرى (ابو خزام، 1999).

تلك هي الصور الرئيسية لتوازن القوى، لكنه كما يقول أرسطو"ليس هناك من الرياح سوى الشمالية والجنوبية، أما بقية الرياح فهي مشتقة منها"، فكذلك التوازن هو بسيط أو مركب، لكن هذين الشكلين الرئيسيين للتوازن ينتجان أنواعاً أخرى، مثل التوازن المرن والتوازن الجامد، أو توازن الأنظمة المتجانسة أنواعاً، وتوازن الأنظمة المتنافرة، وتوازن الأنظمة المعتدلة والأنظمة الثورية.

أ. **توازن القوى المتعددة الأقطاب:** هو التوازن الذي يتكون من قوى كثيرة وتعمل هذه المجموعات على موازنة بعضها بعضاً، وليست هناك حدود قصوى على عدد تلك المحاور والتجمعات في ظل النظام المتعدد لتوازن القوى. ولا يعرف مورجنثاو توازن القوى ولكنه يشرح صوره، فهو في نظره توازن لا تقل أطرافه عن ثلاثة، يترتب عليه الاستقرار وحفظ استقلال هذه الأطراف مهما كان أحدهم ضعيفاً.

ويتصف التوازن المتعدد الأقطاب بالخصائص الآتية:

(1) الكثرة النسبية لأطرافه وبما لا يقل عن ثلاثة أطراف، سواء كانت الأطراف دولاً أو كتلاً تتكون كل منها من عدد من الدول، فإذا قلت الأطراف عن ثلاثة تحول إلى التوازن البسيط.

(2) الطبيعة التنافسية: وتلك هي الخاصية الجوهرية التي تقود إلى الاستقرار والسلام.

(3) خضوع الأطراف وقبولها لمبادئ تنافس تتصف بظهور قواعد شرعية مقبولة من الأطراف جميعاً.

(4) تحقيق الاستقرار والسلام.

ب. التوازن البسيط (التوازن الثنائي):

هو الصورة الأكثر وضوحاً، ويقوم هذا التوازن عند وجود دولتين أو كتلتين متعارضتين في حالة من التعادل النسبي. وقد تناول (روزكرانس) في شروحه لنظام القطبية الثنائية كحقيقة تمخض عنها النظام السياسي الدولي بعد الحرب العالمية

الثانية ونظام القطبية المتعددة، ويرى أن دوافع التوسع واحتمالات الصراع تكون أكبر في النموذج التعددي، ذلك أن كلا القطبين يكونان معنيين تماماً وبشكل مباشر بنتائج أية مسألة دولية كبرى، في حين يكون الاهتمام في النموذج التعددي موزعاً بين أطراف متعددة الأمر الذي من شأنه التخفيف من حدة الصراع (فهمي، عبدالقادر محمد، 1982)، والواقع أن هذا التوازن ينشأ عادة في شكل وجود كتلتين دوليتين غير أن ذلك لا يمنع من قيامه بين دولتين أيضاً. ويغلب على توازن القوى البسيط بين دولتين أن يكون توازناً إقليمياً، أما التوازن الدولي العام فالصورة الغالبة له هي توازن الكتل، لكن وجود الكتلة الدولية يعتمد على وجود دولة قطب تكون بمثابة النواة التي تتجمع حولها مجموعة من الدول الأضعف للاحتماء بها أو التحالف معها، ومن ثم تكوين كتلة دولية واحدة. ولأن هذا التوازن يعتمد على دولة قطب، فإنه كثيراً ما يبدو توازناً بين دولتين (محمد، 1982). وخصائص التوازن البسيط بانه ينشأ غالباً كنتيجة حتمية لتوازن القوى المركب، فبما أن هذا الأخير يتصف بالحركية فأنه يشهد جملة من تحالف الدول، بقصد الحفاظ على المصالح الوطنية لهذه الأطراف. إن فترة التحالفات التي يشهدها توازن القوى المركب هي التي تتسم بالاستقرار والسلام، فالوسائل الدبلوماسية في هذه المرحلة هي الأكثر طغياناً، أما عند تشكيل توازن القوى البسيط فإن الدبلوماسية تصبح أقل فاعلية. وتتمثل خصائص وطبيعة التوازن البسيط بما يلي:

(1) يشكل توازن القوى البسيط مرحلة الاقتراب من الحرب ويؤدي إليها. إن المدلولات الإستراتيجية لتوازن القوى المركب يؤدي إلى الاستقرار بسبب الطبيعة التنافسية التي تتيح العمل الدبلوماسي. أما توازن القوى البسيط فمن طبيعته هي المعارضة المباشرة والتنافس السافر.

(2) إن هذا النوع من التوازن لا يخلق سوى فترة استقرار قصيرة الأمد، وهي الفترة الضرورية للإعداد إلى الحرب، وهذا الاستقرار يتصف بالقلق والاضطراب أياً كانت مدته. وحيث أن التحالفات تسبق التشكيل النهائي للتوازن، لذلك فإن الحرب لا تبدأ إلا بعد التأكد من متانة هذه التحالفات.

(3) يمتلئ التاريخ بالأمثلة لهذا النوع من التوازن. فإذا كان توازن القوى المتعدد الأقطاب هو الغالب في القرون الأربعة الماضية فإن توازن القوى الثنائي هو الأسبق في الوجود بحكم وسائل الاتصال البدائية بين الدول في العصور القديمة، ففي مثل هذه الظروف يكون من الطبيعي أن يظهر توازن القوى في حيز إقليمي ضيق بين دول قليلة ومتجاورة تعيش في عالمها الخاص دونما ارتباط وثيق بالمجموعات الإقليمية الأخرى (مقلد، 1971)

ج. التوازن المرن والتوازن الجامد:

يقول ريمون أورن، عن ميزان القوى إنه ليس من طبيعة واحدة ولا يخضع دائماً لتعدد الأطراف المكونة لهذا التوازن بل يخضع أيضاً لطبيعة الدول والأهداف التي يلتزم بتحقيقها أولئك الذين يسيطرون على السلطة.

(1) التوازن المرن: هو الذي يقوم بين دول تنتمي إلى فكر سياسي واقتصادي واجتماعي موحد أو متجانس، ولذلك يطلق عليه أحياناً توازن الأنظمة المتجانسة أو توازن الأنظمة المعتدلة.

(2) التوازن الجامد: هو على العكس، يقوم بين دول تنتمي إلى نماذج فكرية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حضارية متناقضة أو متنافرة، ولذلك يطلق عليه أحياناً توازن الأنظمة المتنافرة أو الأنظمة الثورية (ابو خزام، 1999).

من خلال استعراض الأشكال المختلفة للتوازنات، نرى أن المرونة والجمود هي أوصاف تلحق بالنوع الأصلي للتوازن، فتجعل له أشكالاً أخرى فرعية، فقد يكون التوازن بسيطاً ومرناً، أو بسيطاً وجامداً، كما يكون مركباً ومرناً أو مركباً وجامداً، لكن الحرب ترتبط بنوع التوازن لا وصفه، فالتوازن المركب هو توازن الاستقرار، دون النظر إلى وصفه، فتوازن ما بين الحربين في مرحلته الأولى 1918-1936 كان توازناً مركباً وجامداً.

إن أنظمة التوازن المركب في تلك الفترة السابقة، كانت متعددة ومتناقضة فكرياً وسياسياً، فقد شملت الدول الديمقراطية الغربية وروسيا الشيوعية وايطاليا الفاشية، لكن هذه المنظمة استطاعت التعايش بسبب طبيعة التوازن المركب، وعلى

العكس فإن توازن ما قبل الحرب العالمية الأولى كان توازناً مرناً لأنه يضم أنظمة ليست متناقضة، لكنه توازن مضطرب بحكم تحوله إلى توازن ثنائي، ومع أن أطرافه متجانسة فكرياً وسياسياً، إلا أنها دخلت الحرب.

الحرب والسلام يرتبطان بنوع من التوازن، والمرونة والجمود يلعبان دوراً كبيراً في حركة التوازنات. فالمرونة تساعد على التهدئة وربط نسج التحالفات، أما الجمود فإنه يدفع بالتوازن نحو سرعة الحركة والتحالف والتكتل. فإذا كان التوازن مركباً ومرناً، فإن الاستقرار يدوم لفترة طويلة. أما إذا كان جامداً فإن الاستقرار يكون قصيراً، لأن المتناقضات الحادة تدفع نحو التحالف والتكتل وسرعة الميل بالتوازن من طبيعة المركب إلى الثنائية، ما يعجل بالحرب. فالقاعدة والاستنتاج هي أن المرونة والجمود هما روح التوازن وسر حركته (ابو خزام، 1999).

2.2 المدارس الفكرية لنظرية توازن القوى:

إن توازن القوى يعتمد على وجود عدد من الدول لا يمكن لإحداها الحصول على القوة التي تتمكن من خلالها الإخلال بالتوازن القائم، ولدراسة هـذا التـوازن وتحديد احتمالاته بالاستمرار أو التغير لا بد من معرفة وتحديـد عناصـر القـوى النسبية لكل دولة أو تحالف ومقارنتها بمثيلاتها من الدول الأخرى بطريقة تـضمن وتؤكد عنصر التكافؤ الذي يتطلبه هذا النظام. ومن هذه الحقائق يتضح لنا بأن هنالك علاقات ترابطية فيما بين توازن القوى وقياس قوة الدولة، فمن خلال قيـاس قـوة الدولة التي ترتبط بعلاقات صراع أو تعاون على المستوى الإقليمي والدولي نتمكن من معرفة شكل التوازن وطبيعته ودرجته. مما يوفر لنا صورة دقيقة عن الحاضـر وربطه بالوقائع التاريخية بصورة تضمن فهم تطور الأنساق الدولية والعلاقات بـين الدول في المستقبل، بحيث يقودنا قياس قوة الدولة على تحديد المـدخلات المتمثلـة بالتطور الحاصل في قوة الدول والمخرجات والمتمثلة بممارسة الدول للقـوة علـى المستوى الإقليمي والدولي. ويساعد قياس قوة الدولة في تحليل نتـائج المواجهـات العسكرية التي جرت في الماضي وفهم طبيعة التوازن القائم في الوضـع الـراهن وتحديد السلوك المتوقع مستقبلا من جانب دولة معينة أو تحالف دول تجاه دولة ما.

يتحقق توازن القوى في العلاقات الدولية من خلال عناصر القوة التي تملكها الدولة وبعكس ذلك تسعى الدول لتقليص الفجوة الناجمة في باقي عناصر القوة وتعويضها بالعناصر الأخرى (نعمة، 1990).

قام العديد من العلماء والمفكرين بإصدار عدة دراسات في موضوع توازنات القوى سواء كانت عربية أم أجنبية كشفت عن وجود اختلافات وتباينات كثيرة، إذ ما زالت هناك عدة نقاط تثير كثيراً من الجدل حول أساليب قياس العناصر التي تدخل في حساب قوة الدولة بمكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، إضافة إلى تحليلها، وكذلك تحديد الأوزان النسبية لعناصرها الفرعية، ولتحليل المناهج المختلفة سنتناول موقف الفكر العربي والفكر العالمي بهدف الوصول الى المحاولات التي تم طرحها.

1.2.2 المدارس الفكرية العربية.

هناك القليل من المدارس التي تعرضت مباشرة لهذا الموضوع، أو التي أسهمت في هذا المجال، ويمكن تصنيفها الى ثلاثة مدارس فكرية من أهمها:

أ- مدرسة العلاقات الدولية: أغلب الباحثين في هذه المدرسة تحدثوا عن عناصر قوة الدولة، أو العوامل التي تؤثر في العلاقات الدولية للدولة ومقوماتها ومن أهمهم:

(1) محمد سليم، وقد بحث في تحليل السياسة الخارجية وتحدث عن قياس قوة الدولة، وارتكز فيها على الجوانب الموضوعية والعناصر المادية لقوة الدولة من خلال ثلاثة أبعاد هي: (امتلاك الموارد الاقتصادية، القدرة على استعمال الموارد، القدرة العسكرية)، وركزت دراسته على الجوانب المادية ولم تتطرق للعناصر المعنوية (زهران، 1989).

(2) أضاف أحمد فخر في كلية الدفاع الوطني بأكاديمية ناصر العسكرية العليا محاولة أخرى، في بحث حول "حسابات القوة الشاملة للدولة في إطار مفهوم الأمن القومي"، وتتلخص في محاولة تطوير معادلة (كلاين) (ابو خزام، 1999) وهذه المعادلة هي: (القوة المدركة أو المحسوسة= الكتلة الحيوية (سكان وإقليم) + قدرة اقتصادية +قدرة عسكرية + قدرة النفوذ إقليمياً وعالمياً

x الأهداف الإستراتيجية + الإرادة الوطنية + القدرة الدبلوماسـية) (حمـدان، 1983).

ب. مدرسة الاقتصاد السياسي.

تطرق عدد من الاقتصاديين العرب لقياس قوة الدولة ضمن معايير لم تقتصر فقط على الجوانب الاقتصادية أي الخروج من نطاق المعايير الاقتصادية واسـتخدام معايير سياسية واجتماعية بالإضافة إلى الجمع بين المعايير الكمية والمعايير الكيفية، ومن أهم الدراسات في هذه المدرسة ثلاث دراسات هي:

دراسة العيسوي لقياس مستوى التنمية في أفريقيا ضمن المؤشـرات التاليـة: الوفاء بالاحتياجات الأساسية، المـشاركة فـي التنميـة، الأمـن القـومي، الأداء الاقتصادي، الاعتماد الجماعي على الذات، الظاهرة السكانية، التحسين أو التطـوير الإعلامي، وقد بين من خلال هذه المؤشرات أسلوب محدد لقياس كل مؤشر وتحديد مستوى التقدم في الدول الأفريقية النامية.

دراسة نصار بين من خلالها عدداً من المؤشرات لقياس قـوة الدولـة هـي: مؤشرات توزيع الثروة داخل كل كيان، توزيع الثروة بين الكيانـات وقيـاس قـوة الكيان، قياس الاستقرار السياسي، اختيارات النخبة الحاكمة، التأثير الإيحائي علـى البيئة الإقليمية والدولية، درجة التبعية، درجة التوجيه لتلبية الاحتياجات الأساسـية، درجة المشاركة.

دراسة حسنين تناول فيها قياس القوة الاقتصادية للدول العربية وتحديد مستوى النمو مستقبلاً، وأكد من خلال دراسته بأن المعايير الاقتصادية لا تكفي لوحدها فـي قياس الأداء الاقتصادي، والذي أعتبره محصلة لتفاعل قوى اقتصادية ضمن إطـار اجتماعي وسياسي محدد، وبين مؤشـرين لإجـراء القيـاس همـا: مؤشـر الأداء الاقتصادي، المؤشرات الاجتماعية والسياسية، وتعتمد هذه الدراسة على قياس قـوة الدولة ضمن إطار تحديث المجتمعات النامية أو ضمن إطار التنمية الـشاملة مـن خلال الجمع بين المعايير الكمية والكيفية.

جـ. مدرسة الفكر العسكري.

يركز رواد هذه المدرسة على القدرات العسكرية للدولة وبأن التوازن الإستراتيجي بين الدول يعتمد على عناصر عسكرية ومن أهم دراسات هذه المدرسة:

دراسة ديري والأيوبي، وترى هذه الدراسة بأن قوة الدولة يتحكم بها عدد من العوامل منها "سياسي، اقتصادي، قوى بشرية، عنصر الدولة، البيئة الدولية، الاستطلاع بمختلف مجالاته السياسية، الاقتصادية، العسكرية"، وتعتبر هذه الدراسة بأن العامل العسكري هو العامل الحاسم لديها.

تحليل عزمي حول ميزان القوى العربي الإسرائيلي يبين من خلاله أن هذا الميزان يعتمد على ما تمتلكه كل دولة في مواجهة دولة أخرى من أسلحة ومعدات وتحليل كل سلاح على حدة، وهذا التحليل أعتمد على الأرقام، أي عدد ما تملكه كل دولة من الصواريخ والمدافع والطائرات، ولم يأخذ بالاعتبار كيفية استخدام هذه الأسلحة والمعدات والتي تعتمد على المهارة والخبرة العسكرية وأساليب التدريب (حمدان، 1983).

2.2.2 المدارس الفكرية العالمية في تصنيف مناهج قياس قوة الدولة.

بدأت محاولات وضع نظريات حساب القوة الشاملة للدولة اعتباراً من النصف الثاني من القرن العشرين، وفي بداية عقد التسعينيات أضيف التوازن والتفاعل وأدخل عاملين جديدين هما الاعلام والتقنية، وأبرز المحاولات التي جرت لتصنيف مناهج قياس قوة الدولة في هذا الصدد ما يلي:

المحاولة الأولى: وردت هذه المحاولة في الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية وقد صنفت هذه المحاولات ضمن ثلاثة مقاييس هي:

أ. **مقاييس نظرية المباريات:** قام بهذه المحاولة كل من (شابلي وشوبيك) عام 1954، وقد بينوا من خلالها طريقة لقياس قوة الدولة من خلال تقييم توزيع القوة ضمن نسق اجتماعي، يعتمد نظام الانتخاب والتصويت، ويجري فيه تحديد المخرجات أو القرار عن طريق التصويت بدون اعتبار للمخرجات الأخرى.

ب. **مقاييس تحديد التغيرات:** من رواد هذه المحاولة (سيمون، مارش، روبرت دال، كارترايت وأوبنهايم)، وتعتمد هذه المحاولة على معرفة كمية ودرجة التغير ودرجته لدى دولة معينة في مواجهة دولة أو دول أخرى، وأبرز التغيرات التي شملتها هذه المقاييس(احتمال إذعان الدولة المحددة، عدد السكان فيها، عدد القيم، كمية التغير في مكانتها، مواقفها وحالتها النفسية، انخفاض حجم المخرجات والسلوكيات الصالحة والمناسبة للدولة، درجة التهديد المتوقع) (عليوة، 1987).

ج. **المقاييس الاقتصادية للقوة:** تهتم هذه المحاولة بقياس النفقات وحساب الأربـاح والخسائر، ومن رواد هذه المحاولة (هارسيني) الذي يرى بأن القيـاس الكامـل للقوة يتضمن تكاليف محاولة فرض النفوذ من قبل دولة ما وتكاليف رفض مـا يمكن أن تؤيده دولة أخرى، وبمعنى آخر فان المقصود بالتكاليف ليس التكلفـة الاقتصادية فقط وإنما أيضا التكلفة النفسية (فهمي، 1990).

المحاولة الثانية: تتلخص هـذه المحاولـة فـي تـصنيف (جيفـري هـارت) والذي صنف من خلاله مناهج قياس القوة في العلاقات الدولية كما يلي:

أ. **منهج السيطرة من خلال الموارد:** ويركز فيه على جوانب الثروة الوطنية التـي للدولة ويفترض فيها بأن السيطرة على الموارد يمكن تحويلها إلى سيطرة علـى الفاعلين والأحداث.

ب. **منهج السيطرة من خلال الفاعلين:** ومن رواد هذا المنهج (روبرت دال)، حيث يحدد مفهوم القوة على أنه هو قدرة دولة ما على التأثير على دولة أخرى للقيـام بفعل ما، لم تكن في الأصل لتقوم به بدون هذا التأثير.

ج. **منهج السيطرة على الأحداث والمخرجات:** ومن رواد هذا المنهج (كولمان)، ويركز فيه على قياس العمل الجماعي من خلال أن السيطرة على الموارد والفاعلين الآخرين تتحقق من الرغبة في تحقيق أهداف معينة وبما يساهم في زيادة مصالح الدولة الفاعلة (مقلد، 1971).

3.2 القوى الشاملة للدولة وحساباتها:

1.3.2 الاتجاه الأول:

أ. وهو منهج قياس قوة الدولة من منظور العوامل المادية، إذ يعتمد على قياس العوامل التي يمكن قياسها مباشرة كالقدرة العسكرية والاقتصادية.

ب. أضاف بعض رواد هذا الاتجاه للمؤشرين السابقين عنصر السكان، واكتفوا بالدخل القومي كمؤشر للقدرة الاقتصادية، واعتبروا أن النفقات العسكرية وحجم القوات المسلحة مؤشرين للقدرة العسكرية.

ج. كما أن البعض الآخر اكتفوا بعنصرين فقط، وهما إجمالي الإنتاج المحلي واستهلاك الطاقة كمؤشرين للدلالة على قوة الدولة.

د. وقام بعض الرواد بتحديد عوامل رئيسية، لها أثر بالغ على قوة الدولة، وهي الاقتصاد القومي، ويشمل الموارد الزراعية، والمعدنية، والصناعية، والأرض والسكان، والقوة العسكرية.

هـ. ويندرج ضمن هذا الاتجاه مساهمات بعض المفكرين العرب، إذ حدد أحدهم ستة مؤشرات أساسية لمكانة الدولة، وهي الناتج القومي الإجمالي، ومعدل المشاركة في العمل، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة، ومعدل الوفيات والأجل المتوقع عند الحياة، والقوات المسلحة. كما حدد مفكر آخر أن قياس الجوانب الموضوعية لقوة الدولة يتم من خلال ثلاثة أبعاد هي:

(1) مؤشرات امتلاك الموارد الاقتصادية.

(2) مؤشرات امتلاك القدرة على استعمال الموارد.

(3) مؤشرات القدرة العسكرية.

أهم الانتقادات الموجهة لهذا المنهج:

(1) إن الوحدات الدولية (الدول) لا تمتلك دائماً القدرة على استخدام مواردها.

(2) لا يحدد ما هي أنواع الثروات والموارد التي يمكن تضمينها في مقياس عام للقوة، كما أن هناك بعض الموارد يصعب قياسها، إذ يمكن التمييز هنا بين القوة الراهنة استناداً إلى الموارد الظاهرة، والقوة الكامنة التي لا يمكن التعرف عليها إلا في حالة استخدام القوة فعلياً.

(3) يتجاهل التعامل مع ظاهرة العمل الجماعي في العلاقات الدولية، والتحالفات بين الدول، وقدرة الدولة على استثمار موارد حلفائها وتوظيفها (موسـوعة مقاتل من الصحراء، 1991).

2.3.2 الاتجاه الثاني:

أ. وهو منهج الجمع بين العوامل المادية والمعنوية، أي أن قوة الدولة نتاج لمجموعتين من العوامل المادية والمعنوية.

ب. يوجد ضمن هذا المنهج اتجاهان، الأول يدمج العنصر المادية والمعنوية معاً في معادلة شاملة، والثاني يفصلهما مع الإشارة إلى أهمية العناصر المعنوية.

ج. وقد تنوعت محاولات الباحثين في هذا الاتجاه، فالبعض منهم حدد ثلاثة أبعاد رئيسة لقياس قوة الدولة، ومنهم من حدد ستة أبعاد رئيسية، وآخر حددها بثمانية عناصر أساسية.

د. تندرج تحت هذا الاتجاه أبرز المحاولات، وهي محاولة رأي كلاين عام 1980، وجمال زهران، إذ تم طرح معادلة لقياس قوة الدولة تجمع بين العناصر المادية والعناصر المعنوية.

3.3.2 الاتجاه الثالث:

أ. وهو منهج قياس قوة الدولة من منظور توظيفها، أي القدرة على تعبئة عناصر قوة الدولة وتوظيفها في موقف أو حدث أو ظروف معينة، أو في إطار متشابك من العلاقات على مستوى ثنائي أو جماعي محدود (إقليمي) على مستوى النسق العالمي كله، ومن رواد هذا المنهج كل من سجوستدت، كولمان، كلاوس، هارسالي.

ب. ومن مميزات هذا الاتجاه أنه يطرح عنصرين مهمين هما.

1- أن هناك موارد متوافرة، وقدرة من الدولة على توظيفها.

2-أن هناك إطار علاقة يمثل تفاعلات حركة الدولة في المحيط البيئي لها.

3- وقام عدد من الباحثين بمحاولة قياس قوة الدولة وفق هذا المنهج، ويمكن تقسيمها إلى نوعين كالآتي:

(أ) محاولات متكاملة: وتندرج تحتها محاولتان كالآتي:

1. المحاولة المتكاملة الأولى هي محاولة (سجوستدت)، والذي اعتبر أن الدولة عند ممارستها للقوة تتكون من ثلاثة عناصر، وهي عناصر الثروة، وسيطرة الدولة على البيئة الخارجية. المكانة في (النسق الأول)، عناصر المناورة (القدرة على تعبئة القوة).
2. والثانية هي محاولة (كولمان) وتركز أساساً على حساب أو قياس العمل الجماعي وتعرف بقدرة الدولة في السيطرة على الأحداث.

(ب) المحاولات الجزئية: وتندرج تحتها محاولتان كالآتي:

1. المحاولة الجزئية الأولى، هي محاولة كلاوس نور، هارساني، والتي تنطلق من مفهوم قدرة الدولة (أ) على أن تجعل الدولة (ب) تتصرف أو تفعل شيئاً بما يتفق وما تريده الدولة (أ) وليس وفقاً للدولة (ب) أو رغبتها.
2. المحاولة الثانية وقام بها (مايكل سوليفان)، وأشار إلى أن هناك مستويين للقوة أحدهما المستوى الثنائي، والآخر مستوى النظام عالمي متعدد الأطراف، ومن أهم الانتقادات لهذه المحاولة أنها تقتصر في قياسها للقوة على عدد من العناصر القابلة للقياس بشكل جزئي، ولم تدرج العوامل المعنوية في القياس(حداد، 2000).

ولقد تعددت مناهج وأساليب قياس القوة الشاملة للدولة بهدف التوصل لرؤية جديدة تتواءم مع المتغيرات التي فرضت نفسها، وحاول كثير من المفكرين أن يضفي بجديد لتتواصل مناهج البحث في هذا الموضوع الإستراتيجي المهم.

على الرغم من أن كثيراً من هذه الأساليب قد تتسم بالواقعية، وتقترب من الحقيقة قدر الإمكان، وإن كانت ستظل رغم ذلك تقديرية وقابلة للتطور في المستقبل للأسباب الآتية:

1. إن جميع عناصر القوة تتفاعل مع بعضها البعض، ولا يمكن تقييم أي منها بمعزل عن باقي العوامل الأخرى.
2. ظهور عناصر جديدة طبقاً للمتغيرات العالمية، تنعكس وتؤثر على قوة الدولة.

3. إن هناك متغيرات كمية يمكن قياسها بدقة، وأخرى غير كمية لا بد من أخذها في الحسبان عند قياس القوة، وهذه العناصر غير الكمية لا يمكن قياسها بدقة خاصة في المواقف المتغيرة.

4.3.2 المبادئ الدولية لدراسة نظرية توازن القوى في العلاقات الإقليمية والدولية.

أ. **حق البقاء:** وينص على أن للدولة مطلق الصلاحية بالقيام بما تراه ضرورياً من أجل بقائها ودفع كل خطر داخلي أو خارجي قد يهدد وجودها، ولدفع الخطر الداخلي تقوم بتنفيذ ما تراه مناسباً وضرورياً من أجل وحدة شعبها وتطوره شاملة تنظيم الاقتصاد ومراقبة الهجرة ومكافحة الأمراض وقمع الثورات ومراقبة حدودها مع الدول المجاورة لها، ويمكنها تطبيق ذلك من خلال إنشاء قوات مسلحة للدفاع عن بلادها. أما لدفع الخطر الخارجي فيمكنها عقد المعاهدات والاتفاقات الدولية لتنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى، بالإضافة للاشتراك في اللقاءات والمؤتمرات الدولية.

ب. **حق الحرية والاستقلال:** وينص على تمتع الدولة بالسيادة، وبما يؤمن لها حقها في تصريف شؤونها الداخلية والخارجية بكل حرية ودون الخضوع لأي دولة أخرى، وتعتبر الحرية في التعبير عن مركزها السياسي والاقتصادي والثقافي في العلاقات الدولية مظهر من مظاهر استقلال الدولة.

ج. **مبدأ المساواة:** انبثق هذا الحق عن مبدأ السيادة، وينص على قاعدة المساواة بين الدول على أساس أن لكل دولة صوت، مما ساهم شكلياً في تقليص الفروقات بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

د. **مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:** وينص هذا المبدأ الذي ورد في ميثاق الأمم المتحدة وتحديداً في الفقرة 7 من المادة 2 على أنه ليس في الميثاق ما يسوغ للأمم أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم الاختصاص الداخلي لدولة ما، مما يمنع التدخل في شؤون الدول الداخلية والامتناع عن فرض الضغوطات العسكرية والسياسية والاقتصادية أو أي ضغوطات أخرى قد تساهم

في إضعاف الدولة. وقد تعرض هذا المبدأ للتناقض مع بعض المفاهيم خاصة مع ازدياد التركيز على مبادىء حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والاجتهـادات فـي تبرير ما أصبح يسمى حالياً بالتدخل الإنساني (حتى، 1985).

هـ. **مبدأ الامتناع عن اللجوء إلى استعمال القوة:** ورد في الفقرة 4 من المـادة 2 من ذات الميثاق على أنه يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدوليـة عـن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة،وهـذا المبـدأ يتعارض مع المادة 51 حيث تنص على الحق الطبيعي للدول فرادى وجماعـات في الدفاع عن نفسها.

و. **مبدأ التعايش السلمي:** ويرتكز هذا المبدأ على خمس أسس هي:

(1) الاحترام المتبادل لسلامة أراضي الدولة وسيادتها.

(2) عدم الاعتداء المتبادل.

(3) عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

(4) المساواة والمنفعة المتبادلة.

(5) التعايش السلمي.

ز. **السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية والنشاطات الاقتصادية:** وينص هذا المبدأ على سيادة الدول في التصرف بثرواتها الطبيعية، مما ترتب عليه معالجة مسائل حق التأميم وتنظيم الاستثمارات الأجنبية، فأصبح لكل دولة سيادتها الكاملة التي تمارسها بحرية على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية ونشاطاتها الاقتصادية، ولها الحق كذلك في تأميم الممتلكات الأجنبية أو نزع أو نقل ملكيتها (السوكني، 2008).

4.2 استراتيجيات ونظريات توازنات القوى والمصالح.

يحكم توازن القوى بين الدول أو بين مجموعة من الدول اتباع الأسس والمبادئ لهذا التوازن المطلوب، سواء كان توازناً للقوى أو توازناً للمصالح القومية. ولا يكفي أن تتقيد الدول أو دولة ما بالأسس والمبادئ، وإنما في كل حالة من حالات

التوازن، وطبقاً للمواقف المتباينة والمتحركة دائماً، تتبع الدول أو التكتلات، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، مجموعة من الإستراتيجيات والنظريات، التي تطوع علاقاتها لمفاهيم محددة ترتبط بالتوازن في المقام الأول، ولذلك فأنها قد تدخل في أحلاف أو في معاهدات أو في تكتلات، وقد تعقد اتفاقيات أو تجري محادثات كلها، بهدف الوصول إلى نقطة التوازن المطلوبة للقوى أو للمصالح.

1.4.2 عناصر ومكونات أبعاد التوازنات:

البعد البنائي: ويقصد به القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية والحضارية، وهي عناصر القوى الشاملة القومية للدولة أو لمجموعة دول. وقد عرف علماء الجيوبوليتيك مفهوم القوة أنه مرادف للسيطرة. وقد أسهم "راتزل" في ظهور الجيوبوليتيكا العضوية، حيث آمن أن الدولة تحتاج إلى القوة للنمو والتطور. أما "كيلين" فقد ذهب إلى أن القوة تكمن في الكيانات الكبيرة، بل أبعد من ذلك فقد أشار إلى أن القوة أفضل من القانون.

والقوى القومية الشاملة لدولة أو لمجموعة دول ما يمكن قياسها، حيـث هـي مستندة أساساً إلى مصادر وموارد الدولة الطبيعية، وأيضا إلى التي يمكن توفيرهـا والحصول عليها، وهناك قوى أخرى غير ملموسة (موسوعة مقاتل من الصحراء).

2.4.2 عناصر قوى الدولة/الدول القومية الشاملة:

(1) **العنصر الجيوبولوتيكي:** ويقصد به الدراسة الدقيقة لجميع العوامل المؤثرة والموارد الطبيعية للدولة أو للدول التي يمكن توفيرها أو الحصول عليها، لتحقيق الأهداف والمصالح القومية.

اولا - الموقع الجغرافي: يعد الموقع الجغرافي للدولة أو لمجموعة الدول أحد العوامل المؤثرة على القوة وعلى توجهات النظام السياسي. وهو ينقسم إلى أربعة أقسام، وهي الموقع الفلكي بالنسبة لخطوط الطول والعرض بما فيها من تأثيرات مناخية، ثم الموقع بالنسبة للبحر والمحيطات، وهو يتدخل في تحديد إستراتيجية الدول، ويأتي الموقع الإستراتيجي في المرتبة الثالثة، حيث يتحكم في حركة

المواصلات العالمية والتجارة الدولية، ثم يأتي القسم الأخير وهو الموقع بالنسبة للدول المجاورة، بما يحدد شكل العلاقات مع هذه الدول نتيجة طول الحدود معها (العويني، 1982).

ثانيا: مساحة الدولة/الدول: تلعب مساحة الدولة دوراً كبيراً في حسابات القوة القومية، حيث تحدد شكل إستراتيجية الدولة أو الدول من حيث (اتباع إستراتيجية معينة محايدة، متوازنة العلاقات، الارتباط بقوى أخرى، تبني سياسة النفس الطويل، تبني إستراتيجية الحرب الخاطفة، نقل العمليات العسكرية خارج الأراضي)، والمعروف أن المساحة تهيئ القوة، وأن القوة تصون المساحة.

ثالثا: السكان: يعتبر السكان أهم العناصر المؤثرة في مكونات قوة الدول. ويرجع ذلك إلى العلاقة القوية بين قوة الدولة وحجم سكانها. فالدول العملاقة في المجتمع الدولي [مثل] الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي [سابقاً] تمتلك العدد الكافي من السكان لتحقيق متطلبات أمنها الاقتصادي والعسكري. كما أن الصين الشعبية أصبحت قوة عظمى في المجتمع الدولي نتيجة لحجم سكانها الذي يزيد عن أكثر من ألف مليون نسمة. في حين تعتبر الهند بسبب كثافتها السكانية والتي تجاوزت الثمانمائة مليون نسمة مرشحة لدخول نادي القوى العظمى. غير أن عدد السكان لا يكفي بحد ذاته لتقدير دور السكان في القوة القومية. بل لا بد من معرفة دقيقة لنوعية السكان وتجانسهم ومستواهم الحضاري. فمن حيث النوعية يجب معرفة الجنس وفئات العمر المنتجة في التكوين السكاني في الدولة، فمعرفة الجنس مهمة خصوصا في الدول النامية والتي تحد من مساهمة المرأة الاجتماعية والاقتصادية في التنمية القومية، ففي بعض هذه الدول جزء كبير من العنصر النسائي معطل وغير منتج وهذا ما يجعل تأثيره سلبي في محصلة قوة الدولة، كذلك يتطلب الأمر معرفة فئات العمر في المجتمع لتحديد الأطفال، والشباب، والشيوخ؛ إذ أن مساهمة كل فئة من هؤلاء في قوة الدولة تختلف عن الفئات الأخرى، فالأطفال والشيوخ عادة ما يكون دورهم محدود جدا إن لم يكن معدوما في العملية الإنتاجية. في حين يمثل الشباب العمود الفقري في قوة الدولة سواء في السلم أو الحرب.

وبالإضافة إلى معرفة الجنس والعمر يتطلب الأمر معرفة تجانس السكان. فكلما كانت درجة التجانس عالية بين المواطنين كلما زاد ذلك من قوة الوحدة الوطنية داخل حدود الدولة. وهذا بالطبع له أثر إيجابي على قوة الدولة؛ إذ أنه سيزيد من درجة التعاون بين السكان وقت السلم ومن صلابة الجبهة الداخلية وقت الحرب.

إن الاهتمام بعنصر السكان واحتلاله مكانة الصدارة بين العناصر الأخرى يرجع إلى أهمية هذا العنصر وقت السلم ووقت الحرب. ففي السلم يعتبر السكان عنصرا من عناصر الإنتاج والدولة التي تعاني من قلة هذا العنصر تضطر لاستقدام الأيدي العاملة الأجنبية للمساهمة في التنمية الوطنية. ولهذه الخطوة سلبيات عديدة على الثقافة الوطنية والأمن الوطني.

أما في الحرب فتبرز مساهمة العنصر البشري بشكل أكبر، ذلك أن الدولة التي تتمتع بنسبة عالية من السكان تكون مقدرتها أكبر من غيرها في الصمود والقتال. ورغم التطور السريع الذي حصل في تكنولوجيا الأسلحة الحربية ودخول الأسلحة الذرية فلا يزال للحرب التقليدية شأن في العلاقات الدولية، ولا يزال لتفوق الدولة في عنصر السكان أثر في مجرى هذه الحرب وتحديد نتائجها.

ثالثا: الحدود السياسية: وتؤثر الحدود السياسية، من حيث كبرها أو صغرها، على القوة السياسية والعمل الدبلوماسي، وشكل قواتها المسلحة، والتأثير بالسلب أو بالإيجاب على المقدرة الاقتصادية ودروها في حرية الانتقال والتبادل التجاري والثقافي والتكنولوجي.

رابعا: أبعاد أخـرى: يلعب شكل الدولة والقوة البشرية وموارد الثروة الطبيعة أدواراً مؤثرة وكبيرة في قوة الدولة/الدول القومية الشاملة (غالي، خيري، 1978).

3.4.2 القوة الاقتصادية:

وتعني الموارد الاقتصادية، ولا يمكن إغفال أهمية القوة الاقتصادية في الوقت الراهن، فبعد أن كانت السياسة تقود الاقتصاد، أصبح الاقتصاد الآن يقود ويحرك السياسات. والموارد الاقتصادية تنقسم إلى: موارد متاحة فوراً. وهي الموارد

الإستراتيجية والثروات الطبيعية، وموارد يمكن توفيرها بعد وقت محدود، والتي يحتاج إعدادها إلى (72 ساعة حتى 3 أسابيع). وتُعد قوات الاحتياط والمعدات والأسلحة والذخائر التي يتم تخزينها من هذا النوع من الموارد. أما النوع الثالث من الموارد فهي التي يمكن الحصول عليها بعد تعديل المنتج الأصلي، ويصل زمن إعدادها إلى أكثر من 3 أسابيع، ومنها تحويل الإنتاج المدني إلى عسكري، وتأهيل طلبة الجامعات للانضمام إلى التنظيمات العسكرية، وتحويل بعض المعدات المدنية إلى معدات عسكرية. والنوع الأخير من الموارد وهو المنتظر الحصول عليه، وهو لا يمكن التخطيط لاستخدامه ضمن السياسات الاقتصادية، ولكنه يعد من مضاعفات القوة بعد الحصول عليه.

وتنقسم الدول في العالم من الناحية الاقتصادية إلى:

أ- دول محدودة الموارد ومتخلفة.
ب- دول محدودة الموارد ومتقدمة.
ج- دول تعتمد على مورد اقتصادي وأحد.
د- دول متوازنة الموارد الاقتصادية.
ه- دول غنية بالموارد الاقتصادية.

4.4.2 القوة العسكرية:

وتُعد القوة العسكرية هي الركيزة الأولى، وتنقسم إلى قوة تقليدية وقوة نووية، ويؤخذ في الحسبان عند قياس هذه القوة نوعيتها-كفاءتها-القاعدة الصناعية الحربية. ويقصد بالقوة النووية إجمالي الذخائر النووية ووسائل نقلها وإطلاقها، وتنقسم الدول من حيث امتلاكها هذه القوة إلى:

أ- دول تمتلك القوة النووية.
ب- دول في مقدورها امتلاك هذه القوة.
ج- دول ليس في مقدورها امتلاك هذه القوة.

وفي حالة امتلاك دولتين للقوة النووية ينشأ ما يسمى بتوازن الرعب، أما عند امتلاك أحدى الدول لهذه القوة وعدم امتلاكها في دولة أخرى فينشأ ما يسمى بالردع النووي (الرصاص، 1985).

5.4.2 القوة السياسية:

ويقصد بها مدى الثقل والتأثير الإقليمي والدولي، ولها ثلاثة أبعاد أساسية وهي إعمال التأثير والنفوذ، ثم الإمكانات والأدوات المستخدمة في توجيه هذا التأثير، وأخيراً مدى الاستجابة من الدول الأخرى لعملية التأثير لهذا النفوذ (جعفر، 1996).

6.4.2 الإرادة القومية:

وتُعد مصدراً رئيسياً لقوة الدولة/الدول، وهي تعني أساساً القدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذ الخطط، وفقاً لما تراه مناسباً للمصالح القومية،ودون الخضوع للضغوط الخارجية. ومن المعروف أن تفاعل كل من النظام الحاكم والشعوب ينتج الإرادة القومية، ويؤدي ذلك إلى زيادة الاستقرار السياسي وكفاءة المؤسسات السياسية والدستورية وتنمية الرأي العام وتوحيده وصولاً إلى إذكاء روح الولاء والانتماء. وتتأثر الإرادة القومية بالعوامل العرقية والخبرة التاريخية التراكمية ومستجدات النواحي الثقافية وقدرة استيعاب التكنولوجيا، وأخيراً البعد العقائدي والديني (كاخيا، 2008).

أ. **توازن المكانة:** يقصد به تناسق وتوافق المقومات الأساسية للدولة/الدول، ويصبح لكل دولة/مجموعة دول مكانة، ومن ثم فإن إطلاق تعبير (توازن المكانة لدولة/لدول ما) يعني اتزان العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والعسكرية والتقدم العلمي والتكنولوجي والثقافة والحضارة، وعند عدم توازن المكانة لدولة/لدول يؤدي ذلك إلى إضعاف قدرتها في أحداث التأثيرات السياسية في الساحة الدولية.

ب. توازن المقدرات: يقصد به حجم تعادل المقدرات لدولة/ لدول في النسق الدولي ودرجة ميل التغير في هذه المقدرات، وهذا التوازن له نمطان مختلفان، الأول هو توازن القوى، والثاني هو توازن الرعب(طلاس،1991).

(1) توازن القوى: وهو نظرة سياسية للمحافظة على ميزان القوة بين مجموعة من الدول، حيث لا يسمح لدولة ما أو مجموعة متحالفة من الدول بالانفراد بالهيمنة في العالم واستغلال إمكانياتها العسكرية والاقتصادية في السيطرة على دول أخرى أو فرض إرادتها عليها، أو التدخل ضد مصالحها. ويتحقق هذا التوازن بحشد قوى الدولة منفردة، أو بالتحالف مع غيرها من النماذج السياسية ضد منافسيها. وحالة توازن القوى تؤدي إلى استقرار التفاعلات السياسية الدولية، وعدم توازن القوى يؤدي إلى نشوب الصراعات والحروب، إما لتحقيق مصالح وأهداف توسعية، أو طلباً لاستعادة حالة التوازن، لذا فإن توازن القوى يبدو وكأنه قانون داخل العلاقات الدولية (كاخيا، 2008، ص18).

(2) توازن الرعب/التوازن النووي: وهي حالة لا يملك فيها أي طرف تدمير الطرف الآخر، خوفاً من التدمير المتبادل. ولا يتطلب ذلك تكافؤ عددي في الوسائل النووية، ولكن وجود الحد الأدنى يعد كافياً لحدوث هذا التوازن. وقد ينشأ هذا التوازن في غياب توازن القوى، وعلى الرغم من ذلك فإنه يؤدي إلى نوع من الاستقرار في حالة توفره، كما أن عدم وجود حالة توازن الرعب لا تؤدي بالضرورة إلى عدوانية السلوك للطرف الأقوى الذي يمتلك قوى نووية (فهمي، 1990).

7.4.2 أبعاد السلوك والقيم الدولية.

1. البعد السلوكي: يتحدد سلوك القوى الدولية إزاء بعضها بعضاً، بناء على درجة التشابه أو الاختلاف في قيمتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية. ويتكون البعد السلوكي من عنصرين أساسين، هما: توازن تدخلات القوى، وتوازن سباق التسليح، وبحسب القانون الدولي لاوبنهام فإن الأحلاف هي "معاهدات اتحاد بين دولتين أو أكثر من أجل الدفاع عن كل واحدة منها ضد أي

هجوم مسلح، أو من أجل أن تهاجم سوية دولة أخرى، أو من أجل هذين الهدفين معاً (زورغبيب، 1990).

أ. توازن تدخلات القوى: يمكن تحقيق التدخلات من خلال الأحلاف أو التدخل المباشر، وتُعد الأحلاف ظاهرة سلوكية لتنسيق أنشطة الدول لتحقيق أهدفها المشتركة. ويقصد بتوازنات تدخلات القوى العظمى والكبرى أن سلوك وعلاقات الدول الكبرى والعظمى مع التكتلات السياسية في أي منطقة من العالم والذي ينبع من امتلاك التفوق الحضاري والاقتصادي والعسكري، يعد أحد الأدوات الرئيسية لحماية مصالحها في المنطقة المحددة من العالم، بحيث يكون هناك نوع من الاستقرار والتوازن بين القوى العظمى والكبرى من خلال هذا التدخل.

ب. توازن سباق التسلح: وفي هذا النوع من التوازن، تناصب دولتان أو مجموعة من الدول العداء بعضها بعضاً، وتحاول كل منها تحسين كفاءة وتسليح قواتها العسكرية بالإنفاق العسكري الزائد. ويعد هذا السباق في التسلح نمطاً سلوكياً تسعى من خلاله الدولة أو مجموعة الدول، إلى تحقيق التوازن، بل تحقيق التفوق. وهذا يدعوا الدولة المعادية إلى السعي لتحقيق الأهداف نفسها، ومن ثم يصبح هناك حركة وتفاعلات لها خاصية محددة، ويصبح ذلك هو سلوك السياسة الخارجية لهذه الدول. ويتحقق هذا التوازن في حالة تعادل الإنفاق العسكري، أيضاً معدلات الزيادة فيه، إلى جانب تساوي القدرة العسكرية التقليدية وغير التقليدية في الكم والنوع للأطراف كافة الداخلة في هذا السياق (شلبي، 1987). وينسب إلى توازن سباق التسلح عناصر عدة منها:

أ) أن يتضمن التسليح سباقاً في الكم والنوع.

ب) أن يضطلع كل طرف في هذا السياق بتجسيد ورفع كفاءة قواته المسلحة.

ج) توفر شرط التنامي السريع في كم الأسلحة.

د) وجود دولتين أو كتلتين في حالة عداء.

2. **البعد القيمي:** يتعلق هذا البعد بمدى إدراك الدولة/الدول للتوازن الموجود داخل المجتمع الدولي، وفي ظل المتغيرات الدولية، ومدى قابلية الدولة أو الدول لهذا

الشكل من التوازن. وتدرك القيادة للدولة/الدول طبيعة التوازن الموجود حولها، من خلال معرفة تأثير هذا التوازن على أهدافها القومية، ومدى ملاءمة التوازن اللازم لتحقيق هذه الأهداف، ويوضع في الحسبان دائماً القوة القومية والأهداف القومية والنوايا المستقبلية والإستراتيجية للقوى المضادة (طلاس، 1991).

ويمكن من خلال التكافؤ والتعادل تحقيق التوازن، إلا أن درجة الرضا والقبول أو الرفض لوضع الدولة/مجموعة الدول في المجتمع الدولي تظل هي المعيار الأساسي لتأثير هذا التوازن وفعاليته، وقد قسم "أورجانسكي": التكتلات السياسية من حيث درجة القبول والرضا إلى مجموعات عدة:

(1) دول قوية وراضية.

(2) دول قوية غير راضية.

(3) دول ضعيفة وراضية.

(4) دول ضعيفة وغير راضية.

تبدو أبعاد ومكونات عناصر التوازن الإستراتيجي (البعد البنائي-البعد السلوكي-البعد القومي) مترابطة، فلا يوجد توازن دون بعد بنائي أساسه التعادل والتكافؤ، وأيضاً دون بعد سلوكي أساسه مرونة وحركة بين الكتل السياسية، وكذلك دون بعد قيمي أساسه إدراك التوازن القائم مرتبطاً بحالة الموافقة عليه أو عدم الرضا عنه (نعمة، 1990).

5.2 إستراتيجيات التوازن:

1.5.2 الإستراتيجيات غير المباشرة:

أ. تعني الإستراتيجية غير المباشرة بمفهومها الصحيح تفادي الدخول في مواجهات مع العدو، انتظاراً لظروف أكثر ملائمة من حيث تحقيق التفوق ليسهل تدميره. ومن ثم تعمل الدولة التي تتبع هذه الإستراتيجية على دفع الخصم إلى معارك جانبية لاستنزاف موارده وإضعاف إمكانياته في المواجهة الرئيسية المرتقبة.

ب. يعتنق الشيوعيون هذه الإستراتيجية أكثر من غيرهم، فهي في جذورهم منذ الثورة البلشفية ويتبعون في ذلك أساليب تكتيكية، منها تفجير صراعات محدودة

في أماكن متشعبة، وحرب العصابات، والدعم بالأسلحة لبعض أطراف الصراع، وأسلوب المتطوعين.

ج. تُعد هذه الإستراتيجية مناسبة للحركة العسكرية أو الثورية في إدارة الصراعات الدولية في ظروف عدم تكافؤ دولة ما مع خصومها (السلطان، 2002).

2.5.2 الإستراتيجيات المباشرة.

1- الإستراتيجيات النووية:

أ. ظهرت الإستراتيجية النووية، نتيجة امتلاك القوى الكبرى في المجتمع الدولي للأسلحة النووية أو أسلحة التدمير الشامل، وتستمد هذه الإستراتيجية مقوماتها من تحقيق التدمير من الضربة الأولى، ثم حدوث تغير نتيجة التطور إلى تحقيق التدمير المؤكد من الضربة الثانية.

ب. نتيجة اتساع الفجوة بين الإمكانيات النووية للقوى العظمى في المجتمع الدولي، أدى إلى صعوبة متناهية لاحتمال استخدام الأسلحة النووية في.

2- الإستراتيجيات البحرية:

أ. يقول الأدميرال بيترجريتون: "إن الهدف الرئيسي من هذه الإستراتيجية هو ضمان استخدام البحار لتنفيذ أهداف الدولة وحرمان الخصم في الوقت نفسه من هذا الاستخدام".

ب. تهدف هذه الإستراتيجية إلى استخدام القوة البحرية كأداة للردع ولدعم القوات المتحاربة وحماية المصالح الاقتصادية للدولة.

ج. تتنوع أدوات هذه الإستراتيجية لتشمل الحرب البرمائية، والحرب تحت الأعماق، والحرب البحرية المكشوفة، والحرب الجوبحرية.

3- إستراتيجية الحرب الجوية:

أ. هي حرب تستخدم بها الإمكانيات الهجومية أكثر من الإمكانيات الدفاعية وتُعد الخصائص الجيوستراتيجية للدولة من العوامل المؤثرة على فرض إدارة إستراتيجية حرب جوية ناجحة، حيث تصبح الدولة في مأمن من مهاجمتها جوياً، كلما اتسع مسرحها، وأمكنها إحكام المراقبة للمسرح الجوي.

ب. تتأثر الدولة أيضاً وتؤثر في إستراتيجية الحرب الجوية بمدى تعاظم وسائل الدفاع الجوي الإليكترونية، وابتعاد الأهداف الحيوية بها عن مناطق الحدود الملاصقة للخصم، ويشترط أيضاً انتشارها.

ج. يلعب الإخفاء دوراً مهماً في إستراتيجية الحرب الجوية، من حيث التأثير سلباً على تحقيق المهام، إذا ما احكم إخفاء الأهداف المهمة (موسوعة مقاتل من الصحراء، 1991).

4- **إستراتيجية الانتقام الشامل:** وهي إستراتيجية وضعها جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الخمسينات وعدها تصحيحاً لكل الأخطاء التي حدثت، نتيجة تطبيق سياسات سابقة ضد الاتحاد السوفيتي، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية.

أ. ارتكزت هذه الإستراتيجية على أساس تبني الانتقام النووي والسريع العنيف بوسائل وفي أماكن تختارها الولايات المتحدة الأمريكية.

ب. بنيت فكرة هذه الإستراتيجيات، على أساس أن الطريقة المثلى لردع العدو، هي إقناعه مقدما بأنه إذا لجأ للعدوان، فسوف توجه أغليه ضربات انتقامية عنيفة، تجعله في النهاية خاسراً.

نُفذت هذه الإستراتيجية حيث برهن استخدامها على عدم قابليتها للحركـة أو التصرف في مواجهة الحروب المحدودة والنزاعات المحلية(تيشوري، د.ت).

إستراتيجية الاستجابة المرنة:

أ. قام الجنرال ماكسويل تيلور رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي- ببلورة هذه الإستراتيجية منذ الستينيات من القرن العشرين، وكان الدافع وراء هذه الإستراتيجية هو توفير قدر من الحركة والمرونة الدبلوماسية في مختلف النزاعات، مع تطور المقدرة العسكرية بما يكفل لها مواجهة التحديات، ولذا لا بد من تنوع وسائل الردع والقتال، سواء كانت نووية تقليدية، إستراتيجية أو تكتيكية.

ب. هيرمان كاهن-خبير الأمن الأمريكي- سماها إستراتيجية الردع المتعدد الأشكال، وجوهرها الاحتفاظ بالقدرة المستمرة على تدمير العدو تدميراً تاماً بالضربة

الأولى. ثم سماها الرئيس جون كيندي بعد ذلك، بإستراتيجية القوة المضادة المقيدة، إلا أنه ركز على أهمية استيعاب الضربة الأولى، ثم أخيراً الرد الانتقامي الذي يضمن تدمير العدو. تطورت هذه الإستراتيجية عام 1980، بما عرف بإستراتيجية التصدي الشامل، وقد حدث هذا التحول الانتقالي نتيجة بعض المفاهيم الجديدة التي بدأت تفرض نفسها، وقد ارتكزت هذه الإستراتيجية على مبادئ أساسية هي:

الكفاية الإستراتيجية: بمعنى حيازة قوات قادرة على العمل تحت مختلف الظروف، يتوفر لها القدرة على الرد بالشكل الذي يضمن تدمير العدو.

اختيار الهدف: ويعني تحيد شكل العمل ونوع الأهداف المطلوب تدميرها بشكل يتناسب مع الغرض من أحداث هذا التدمير، بحيث توجه الضربات ضد المواقع العسكرية دون أن تمس الأهداف المدنية، أو أن توجه الضربات ضد الأهداف كافة مدنية وعسكرية.

التحرك السريع: ويعني إمكانية الانتقال السريع والانتشار لهذه القوات.

إستراتيجية التدمير المؤكد:

وتعني هذه الإستراتيجية القدرة على التدمير الشامل والقدرة على حصر نطاق التدمير. وقد كثر الجدل والحوار، بشأن كيفية تحقيق التوازن بين هاتين القدرتين.

ان القدرة على التدمير الشامل تشكل رادعاً حاسماً لأي هجوم معادٍ، حيث ستجعل هذا العدو يفكر في التدمير الذي سينال قطاعه العسكري، وهذا يدخل في إطار الممكن، حيث غن التعامل مع البنية المدنية أسهل من التعامل مع البنية العسكرية، كما أن عملية تحديد الأهداف أكثر ثباتاً واستقراراً، وهي أقل ميلاً إلى سباق التسلح، فالأهداف المطلوب تدميرها لا تحتاج إلى كم كبير من التسلح ذو التقنية العالية.

تبني قدرة التدمير الشامل المؤكد على أساس الثأر والتدمير الشامل بالضربة الثانية. أما القدرة على حصر نطاق التدمير، فهي باهظة التكاليف، حيث تضاعف

من سباق التسلح كماً وكيفاً، وهي تلزم الجانبين بتطوير قدراتهما التدميرية، وتعمل أيضاً على استفزاز العدو لأنها تتبنى المبادأة بالضربة الأولى.

حصر نطاق التدمير في المجال العسكري، يعني ترك القطاع المدني يمكن تدميرها في المراحل التالية، وهذا السبب يجعل فرص الحل السلمي بالطرق السياسية أكثر توقعاً، وهذا الأسلوب أكثر إقناعاً للعدو ويمكن تصديقه(هويدي، د.ت).

الفصل الثالث

العوامل المؤثرة في توازن قوى منطقة الخليج العربي

1.3 العوامل الجغرافية والتركيب الديمغرافي.

1.1.3 طبيعة جغرافية منطقة الخليج العربي.

تقع منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق في غرب قارة آسيا بين خطي الطول (39° – 59°) شرقاً وخطي العرض (17° – 35°) شمالاً ويحدها البحر الأحمر من الغرب وبحر العرب واليمن من الجنوب وخليج عمان والخليج العربي من الشرق وإيران من الشمال الشرقي وتركيا من الشمال وبلاد الشام والاردن من الشمال الغربي. ويظهر من خلال الموقع أن منطقة الخليج العربي تتمتع بأهمية إستراتيجية كبيرة في الميزان السياسي الدولي وتأتي هذه الأهمية من إستراتيجية الموقع الجغرافي. وتعتبر هذه المنطقة هي حلقة الوصل ما بين شرق آسيا والهند والصين مع اوروبا وأمريكا. كذلك يعتبر الموقع هو الخط الفاصل للاتحاد السوفييتي السابق ودوله عن المياه الدافئة في المحيط الهندي وبحر العرب. تتميز المنطقة بأهمية إستراتيجية لكونها تضم أكبر نسبة من احتياط النفط العالمي60% (الهيتي، 1981)، وتزود الدول الصناعية والنامية بنسبة كبيرة من حاجتها المتزايدة من هذه المادة. وتعتبر منطقة الخليج العربي سوقاً مهماً للمنتجات الصناعية الأمريكية والأوروبية، إضافة إلى إمكانية الاستفادة من الفائض من رؤوس الأموال بالمنطقة نتيجة العائدات النفطية من خلال الشركات الكبرى التي تحاول إقامة موطئ قدم لها بالمنطقة وتسيطر على البحر الأحمر والخليج العربي وخليج عمان وهي منطقة ذات تأثير كبير على النظامين الاقتصادي والإستراتيجي للعالم أجمع بالإضافة إلى أنها تربط العالم بأسره آسيا بأوروبا بأفريقيا وحتى إلى أمريكا من خلال البحر الأحمر الذي يتصل بالبحر الابيض بواسطة قناة السويس.

تعتبر المنطقة هي البوابة الشرقية للعالم العربي فمن خلالها تستطيع الوصول شمالا إلى تركيا والبحر الأسود فروسيا كذلك إلى سوريا فالبحر الأبيض المتوسط والاردن إلى فلسطين ولذلك فإن من يسيطر على المنطقة يستطيع التحكم في أي

تحركات سواء من هضبة الأناضول وسوريا أو من روسيا عبر إيران. وتحتوي المنطقة على العديد من الموانيء البحرية والجوية المؤدية إلى أرجاء العالم وهذا زاد من أهميته الإستراتيجية والعسكرية وهذا ما جعله ضمن الأهداف الإستراتيجية للدول الكبرى. وتمثل المنطقة بطبيعتها وبيئتها منطقة انتقال تجمع بين الصفة البحرية والبرية بدرجات مختلفة. وبذلك تشكل المنطقة الحد الفاصل بين قوميتين عربية وفارسية ومن الطبيعي أن يبرز نزاع بالمنطقة وتبقى ظروف المنطقة رمادية لاختلاف الاتجاهات والأهداف. وسنعرض فيما يلي جغرافية كل دولة:

أولا: المملكة العربية السعودية.

عاصمة المملكة العربية السعودية الرياض، وتقع المملكة في الجزء الجنوبي الغربي لقارة آسيا، ويحدها من الشرق الخليج العربي وقطر والإمـارات العربيـة المتحدة، وسلطنة عمان واليمن جنوباً والبحر الأحمـر غربـاً والعـراق والكويـت والأردن شمالاً. تبلغ المساحة الإجمالية للمملكة (2.149.690كم2) وتعادل نـصف مساحة القارة الأوروبية وتعد المملكة ثاني أكبر دولة عربية بعد السودان من حيـث المساحة. ويبلغ طول حدود الدولة (4410 كلم) منها (488 كلـم) مـع العـراق (198كلم) مع المنطقة المحايدة بين: السعودية والعراق، (742 كلـم) مـع الأردن، (222 كلم) مع الكويت، (676 كلم) مع سلطنة عمان، (40 كلم) مع قطـر،(586 كلم) مع الإمارات العربية المتحدة، و(1452 كلم) مع اليمن. ويبلغ طول الـشريط الساحلي (2510 كلم). أما مناخ المملكة فهو صحراوي شديد الحرارة صيفاً بـارد شتاء، أما الأمطار فتكون منعدمة في المناطق الصحراوية ومتوسطة فـي الـشمال وعلى المرتفعات، وتتميز المناطق الساحلية برطوبة عالية ويسقط الصقيع ليلاً فـي الشمال وعلى المرتفعات (الموقع الرسمي لوزارة الخارجية السعودية). ويبلغ عدد سـكان المملكة (27.601.038 نسمة) وجميع المواطنين مسلمون ويشكل المواطنون العرب (90%) من السكان و(10%) من أعراق أخرى (الثـاني، 2000). وأهـم مـدن المملكة هي جده، الرياض (العاصمة)، الدمام، مكة المكرمة، المدينة المنورة أبهـا، بريدة، جازان، حائل، نجران، الإحساء، القطيف، الطائف، الجبيل.

ثانياً: دولة الإمارات العربية.

عاصمتها (أبو ظبي) وعدد سكان الدولة يبلغ (4.444.011 نسمة) وتتكـون من اتحاد الإمارات العربية السبع وهي إمارة ابو ظبي ودبي والـشارقة والفجيـرة ورأس الخيمة وأم القوين وعجمان وتبلغ مساحة دولة الإمـارات (83.600 كلـم2) وتحدها من الشمال دولة قطر ومن الغرب المملكة العربية السعودية ومن الجنـوب سلطنة عمان ومن الشرق الخليج العربي (وزارة الخارجية الإماراتية).

(ابو ظبي) هي عاصمة الدولة الاتحادية وتقع على الخليج العربـي جنـوب شرق شبه الجزيرة العربية ومساحتها (300.73 الف كلم2) ويبلغ عدد سكانها قرابة المليون شخص ويحدها غربا المملكة العربية السعودية ودولة قطر وشرقا سـلطنة عمان وشمالا الخليج العربي وإمارة دبي وجنوبا المملكة العربية الـسعودية وتتبـع إمارة ابو ظبي (200) جزيرة وكانت هذه المنطقة مشهورة في السابق بتجارة اللؤلؤ وصيده. اما إمارة (دبي) فهي من أهم الإمارات السبع وتقع بين الشارقة وابو ظبي وعدد سكانها (300 الف نسمة) وعاصمتها دبي وتضم الأجزاء التالية شندقه (تقـع على لسان بري بين الخور والخليج) ودبرة (شرقي الخور) ومساحة الإمارة (3885 كم2). إمارة (الشارقة) هي احدى الإمارات العربية السبع وتقـع فـي الجنـوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية بين إمارة (أم القوين) وإمارة (دبي) ويسكنها قرابـة الـ (400 الف) نسمة ومساحتها (2.590 كلم2) عاصمتها مدينة (الشارقة). إمـارة (رأس الخيمة) إحدى الإمارات السبع وأقربها إلى مضيق هرمز وعاصمتها مدينـة (راس الخيمة) ومساحتها (1.683 كلم2). إمارة (الفجيرة) وهي إحـدى الإمـارات العربية السبع وتقع على ساحل الخليج العربي ومساحتها (1.166 كلم2) ويبلغ عدد سكانها قرابة الـ (300 الف) نسمة، وعاصمتها مدينة (الفجيرة) الواقعة في جنوب الإمارات.إمارة (أم القوين) إحدى الإمارات العربية السبع وعاصـمتها (أم القـوين) ومساحتها (777 كم2) وتقع جنوب شرق شبه الجزيرة العربية بـين راس الخيمـة وعجمان. إمارة (عجمان) ومساحتها (259 كم2) ويسكنها قرابة الـ (50الف) نسمة وتتألف من ثمان قرى ست منها تابعة لدولة الإمارات العربية واثنتان تابعتان لسلطنة عمان. ويوجد أيضاً جزيرة تسمى (بني ياس) وهي جزيرة في الخليج العربي تتبع

إمارة (أبو ظبي) وهي عبارة عن جبال عالية وميناء لتصدير النفط، كما توجد مدينة تاريخية تسمى (دبا) تقع على الخليج العربي شمال إمارة الفجيرة وتابعة لها. مدينة (العين) تقع في إمارة أبو ظبي وتعتبر المدينة الثانية في إمارة أبو ظبي من حيث الأهمية. وهي واحة تحيط بها التلال والكثبان الرملية وتبعد عن ساحل البحر أكثر من (120 كلم) وتمتاز بالتربة الزراعية الصالحة ووفرة المياة الجوفية وفيها واحدة من أكبر الحدائق في العالم(بوابة حكومة ابو ظبي).

ثالثاً: دولة قطر

عاصمتها الدوحة وعدد السكان (1.150.000 نسمة). واهم المدن في الدولة، الدوحة، الريان، الوكرة، ام صلال، الخريطيات، الوكرة، الجميلية، الخور، مسيعيد، مدينة دخان، مدينة فاطمة، الشمال، رويس. تقع قطر في الجزء الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة العربية والجزء الجنوبي الغربي لقارة آسيا وهي شبه جزيرة توجد في سواحل الخليج العربي على شكل قوس مستطيل يتجه نحو الجنوب ويحدها من جهة الشرق والغرب والشمال الخليج العربي، أما من الجهة الجنوبية فتحدها المملكة العربية السعودية. ومساحتها الإجمالية (11،521) كلم 2. تبلغ حدود قطر الكلية (60 كلم) منها (40 كلم) مع المملكة العربية السعودية و(30) كلم مع دولة الإمارات العربية المتحدة وطول الشريط الساحلي (563كلم)، ومناخها صحراوي ساحلي حار صيفا مع ارتفاع في نسبة الرطوبة، ودافئ شتاء يميل إلى البرودة في المناطق الداخلية والأمطار قليلة شتوية(وزارة التربية القطرية). وحول تاريخية وجود قطر فقد دلت الاكتشافات الأثرية والحفريات والنقوش ومجموعات من القطع الفخارية اليدوية النادرة التي تم العثور عليها في مناطق متفرقة من قطر على أن أرض قطر كانت مأهولة منذ الألف الرابعة قبل الميلاد. وفي القرن الخامس قبل الميلاد، أشار المؤرخ اليوناني هيرودوتس إلى قطر. كما أن عالم الجغرافيا بطليموس ضمن خريطته (خريطة العالم العربي) ما أسماه (قطارا) وهي ما يعتقد أنها إشارة إلى بلدة (الزبارة القطرية) التي أسست من قبل آل بن علي العتوب واكتسبت شهرتها كأحد أهم الموانئ التجارية في منطقة الخليج العربي في ذلك الوقت(رمضان، 2006).

رابعاً: مملكة البحرين

عاصمتها المنامة وعدد سكانها (155.000) نسمة (التويجري). **وتقع** مملكة البحرين في وسط الخليج العربي شرق المملكة العربية السعودية وشمال دولة قطر. وهي في جنوب غرب قارة آسيا، يربطها بالمملكة العربية السعودية جسر الملك فهد الذي يمتد إلى (25) كيلو متر تقريباً من مدينة الخبر، كما سترتبط بدولة قطر بجسر (قطر البحرين) والذي سيكون أطول جسر في العالم. ومملكة البحرين عبارة عن ارخبيل من الجزر يتكون من (40) جزيرة أكبرها البحرين ومساحتها (591 كلم) ويقيم فيها ثلث سكان المملكة والذي يبلغ عددهم (700.00) الف نسمة طول الشريط الساحلي (161 كلم) ولا توجد بها جبال ولا انهار والمناخ شديد الحرارة صيفا مع ارتفاع في نسبة الرطوبة التي قد تصل إلى (90%) أما فصل الشتاء فهو دافىء ويميل إلى البرودة ليلاً والأمطار في الشتاء قليلة.

وتعتبر البحرين رابع دولة في كثافتها السكانية بعد سنغافورة ومالطا وبنجلادش حيث تبلغ (1965) شخصاً في كل ميل مربع. وقد سميت المملكة بالبحرين نسبة للجزيرة الكبرى التي ترتبط بجسر مع جزيرة المحرق التي يقع فيها مطار البحرين الدولي كما ترتبط بجزيرة (سترة) التي تعتبر المنطقة الصناعية ويوجد بها خزانات ومصفاة لتكرير النفط كما توجد جزر أخرى غير مأهولة غالبا ما تشتهر بكونها مأوى لمختلف أنواع الطيور التي تعبر البحرين في طريق هجرتها.

خامساً: دولة الكويت

تقع دولة الكويت في الجزء الشمالي الغربي من الخليج العربي والقسم الغربي من قارة آسيا، ويحدها من الشرق الخليج العربي، ومن الغرب والشمال الجمهورية العراقية، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية. وتبلغ المساحة الإجمالية للكويت (17.820 كلم2). حدود الدولة الكلية بطول الحدود (462 كلم) منها(240 كلم) حدودها مع الجمهورية العراقية، و(222 كلم) حدودها مع المملكة العربية السعودية، ويبلغ طول الشريط الساحلي (499 كلم). عدد سكان دولة الكويت (3.100.648

نسمة)، ويمثل الكويتيون (1.010.000) مواطن والباقي وافدون من كل دول العالم تقريبا.

دولة الكويت مقسمة إلى ست محافظات هي الاحمدي والعاصـمة والفروانيـة وحولي والجهراء ومبارك الكبير. وعاصمة الدولة هي مدينة الكويت.

سادساً: سلطنة عمان

تقع سلطنة عمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتمتد بـين خطي عرض 40' 16° و 20'°26 شمالا وبين خطي طـول 50'°51 و 40'°59 شرقا، وتمتد سواحلها مسافة 3.200 كيلومتر تقريباً من مضيق هرمز في الـشمال وحتى الحدود المتاخمة لجمهورية اليمن، وتطل بذلك على بحار ثلاثة هـي:الخلـيج العربي، وخليج عمان وبحر العرب. ويحدها من ناحية الغـرب دولـة الإمـارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ومن الجنوب الجمهورية اليمنيـة ومـن الشمال مضيق هرمز، ومن الشرق بحر العرب. وتبلغ المساحة الإجمالية للـسلطنة نحو (309) ألف كيلومتر مربع وتضم نماذج متعددة من أشكال الأرض تتباين مـا بين السهل والنجد والجبل، ويشكل السهل الساحلي الذي يطل على كل مـن خلـيج عمان وبحر العرب من أهم سهول عمان وتبلغ مساحته 3% من المـساحة الكليـة تقريباً. بينما تشغل الجبال نحو 15% من المساحة الكلية أهمها سلسلتان من الجبـال هما سلسلة جبال الحجر، التي تمتد بشكل قوس من رأس مسندم في الشمال وحتـى رأس الحد، والثانية هي سلسلة جبال ظفار التي تقع في أقصى الجنوب الغربي مـن عمان. وتغطي المناطق الرملية والصحراوية المساحة الكبرى حيث تبلغ 82% من المساحة الكلية تقريباً، والتي تنتمي في معظمها لمنطقة الربع الخالي. ويختلف المناخ في السلطنة من منطقة لأخرى، ففي المناطق الساحلية نجد الطقس حارا رطبا فـي الصيف في حين نجده حاراً جافاً في الداخل، باستثناء بعض الأماكن المرتفعة حيث الجو معتدل على مدار العام. أما الأمطار في سلطنة عمان فهي قليلة وغير منتظمة بشكل عام، ومع ذلك ففي بعض الأحيان تهطل أمطار غزيرة، وتستثنى مـن ذلـك محافظة ظفار حيث تهطل عليها أمطار غزيرة ومنتظمة في الفترة بين شهري يونيو وأكتوبر نتيجة للرياح الموسمية(الاعلام العربية).

عاصمة سلطنة عمان هي مدينة مسقط وهي أهم وأكبر مدنها حيث يبلغ عـدد السكان فيها (977 ألفاً)، والمدينة الأخرى هي صلالة حيـث يبلـغ عـدد سـكانها (250ألفاً)، كما توجد أيضاً مدينة صحار والتي تحتوي على مشاريع ضـخمة مـن أهمها ميناء صحار. ويبلغ عدد سكان عمـان الإجمـالي (2.508.837) نـسمة. وتنقسم السلطنة إدارياً إلى أربع محافظات هي مسقط و ظفار و مسندم و البريمي، و خمس مناطق هي الباطنة و الظاهرة و الداخلية و الشرقية و الوسطى. و تتكون هذه المحافظات والمناطق من عدد من الولايات يصل مجموعها إلى 61 ولايـة، ولكـل منطقة مركز إقليمي أو أكثر ويصل مجموع المراكز الإقليمية في السلطنة إلـى 12 مركزاً إقليمياً (وزارة التراث القومي العمانية).

سابعاً: جمهورية إيران الإسلامية

يحد إيران من الشرق باكستان وأفغانستان ومن الشمال تركمانـستان وبحـر قزوين وأرمينيا وأذربيجان ومن الغرب تركيا والعراق ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عمان، سميت إيران بـ "جمهورية إيران الإسلامية" بعد الإطاحة بنظام الشاه محمد رضا بهلوي إبان الثورة الإسلامية عام 1979 ووصول الإمام الخميني إلـى السلطة. تحتل إيران موقعا مهما على طول الساحل الشرقي للخليج العربي وشـمال بحر العرب، ومساحتها (1.65) مليون كم^2. يبلغ تعداد سكان إيران ما يقارب 66.5 مليون نسمة، يشكل المسلمون ما نسبته 98٪ من السكان والمذهب الـشيعي الاثنـي عشري هو المذهب الرسمي وتبلغ نسبته 89٪ وتوجد في البلاد أيضاً أقلية سنية تبلغ نسبتهم حوالي الـ 9٪ ينتمون إلى عرقيات مختلفة كالأكراد والتركمـان والبلـوش والأرمن وغيرهم ويتركزون في شمال غرب إيران وجنوب غرب إيران (المعرفة).

ثامنا: جمهورية العراق

يقع العراق في القسم الغربي من قارة آسيا على الشاطئ الـشمالي للخلـيج العربي ويحده من الغرب الأردن وسوريا ومن الشمال تركيا ومن الجنوب السعودية والكويت ومن الشرق إيران. وتبلغ مساحة العراق (167.975) ميل مربع. ويتكون العراق من سهول دجلة والفرات التي تقع في أواسط البلاد من الشمال للجنوب وينبع النهرين من هضبة أرمينيا في تركيا حيث يدخل نهر الفرات الأراضي السورية ثـم

العراقية، وترفد نهري دجلة والفرات أنهار كثيرة من الشرق والشمال، ولوجودهما أصبحت المناطق الوسطى والجنوبية سهولاً منبسطة ومستوية وصالحة للزراعة، وتوجد الأهوار العديدة والمالحة في جنوب العراق بمحاذاة الساحل الشمالي للخليج العربي، وفي شمال البلاد تقع المرتفعات الجبلية وأعلى قممها في (بيجان) 3660 م، وفي الأجزاء الجنوبية والغربية توجد منطقة صحراوية وتعتبر امتداداً لبادية الشام(عوف، د.ت). ويختلف المناخ في العراق من منطقة لأخرى، ففي المناطق الغربية والجنوبية الغربية مناخ صحراوي قاري شديد الحرارة صيفاً وبارد قليل الأمطار شتاءاً، وفي المناطق الوسطى والجنوبية حار صيفاً معتدل الحرارة شتاء وكميات الأمطار جيدة، أما في المناطق الشمالية فهي معتدلة صيفاً وغزيرة الأمطار في الشتاء وتتساقط كميات من الثلوج فوق المرتفعات وأحياناً تسقط الأمطار في فصل الصيف (محمود، 2008). ويبلغ تعداد سكان العراق حسب تقديرات عام 2000 من 23 مليون نسمه وتبلغ الكثافة السكانية حوالي 140 نسمه للميل المربع، ونسبة الزيادة السكانية حوالي 3.7%.

2.1.3 أثر المقومات الجغرافية في تكوين سياسة دول الخليج العربي.

أ. **العراق**.

(1) ان اتساع مساحة العراق الجغرافية ومجاورتها لعدد من الدول ذات الثقل الإقليمي بالمنطقة يلزمها إتباع سياسة متوازنة في التعامل مع الدول المحيطة.

(2) منابع الأنهار الرئيسية في العراق دجلة والفرات تنبع من أراضي أجنبية مما يعني ضرورة المحافظة على علاقات حسن الجوار مع تلك الدول.

(3) دول المشرق العربي هي العمق الإستراتيجي للعراق من خلال أي تهديد له من الشرق أو الشمال الشرقي الأمر الذي فرض ضرورة إدامة السياسات الطيبة مع الدول العربية عمقه الرئيسي أو سنده في حال تعرضه لأي عدوان.

(4) امتلاكه منفذ بحري وحيد على الخليج العربي يفرض عليه إدامة سياسة جيدة مع دول الخليج العربي.

(5) امتلاكه لثروة نفطية كبيرة سمحت له تشكيل جيش قوي يستطيع أن يدافع عن الدولة، ورجح تدميره من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في حرب 2003، إلا أن باستطاعته إعادة بناؤه (المناصرة، وآخرون، 2004).

ب. **دول مجلس التعاون.**

1. ان امتلاكها للثروة النفطية الكبيرة التي تحتاجها دول العالم الكبرى يلزمها إدامة علاقات طيبة وسياسة متوازنة مع تلك الدول بما ينعكس إيجاباً عليها من احتواءها لهذه الثروة.
2. سيطرتها على المسطحات المائية الرئيسية بالعالم يؤثر عليها أي عوامل عدم استقرار بالمنطقة مما يعني ضرورة العمل على عدم ظهور هذه العوامل.
3. تنوع المناخات وطبيعة الأراضي يلزم دول المجلس إدامة التعاون فيما بينها من اجل الوصول إلى تكامل اقتصادي توفره العناصر المختلفة بكل دولة.
4. موقعها الإستراتيجي كحلقة وصل بين دول العالم الغربي وجنوب شرق آسيا يجعلها موقع تهديد مستمر مما يتطلب إدامة سياسة متوازنة مع الدول الكبرى للمحافظة على أمنها.
5. مجاورتها لدول إقليم أكبر منها مساحةً وقوى بشرية وإمكانيات لها أطماع بالمنطقة يجعلها منطقة صراع مستمر مما يعني إلزامها على إتباع سياسة حسن الجوار معها (إيران) وعدم التدخل بشؤونها.
6. الحدود الفاصلة بين دول المجلس يجب أن لا تكون عائقاً أمام التفكير بالوحدة الخليجية ومن خلال تعاونها مع بعضها البعض تستطيع تشكيل قوة عسكرية كبيرة مشتركة قادرة على الدفاع عن دول المجلس(نصر، وآخرون، 1993).

3.1.3 التركيب الديموغرافي للسكان.

أ. عــدد السكان.

البلــد	عدد السكان
دولة البحرين	650.604 الف عام 2001.
الإمــارات	4،444،011 مليون عام 2005.
الكويــــت	813،441،3 مليون عام 2008.

عمـــان 2،508،837 مليون عام 2005.

قطـــر 1.502.374 مليون عام 2009.

السعوديـة 25ر4 مليون عام 2008

العـراق 29.682 مليون عام 2007.

إيــران 65.397.521 مليون عام 2007.

(موقع وكيبيديا الالكتروني)

اولاً: العراق.

يشير الواقع الإثنوغرافي في العراق إلى وجود أعراق متعددة ويعود سبب ذلك إلى تعاقب أمم وحضارات على حكم العراق إضافة إلى الهجـرات المختلفـة مـن الجزيرة العربية وشرق آسيا، لكن السكان الأصليين يحتفظون بالـصفات الخاصـة للعرب الساميون وسكان الجبال من الأكراد، وتعتمد وحدة الشعب العراقـي علـى مقومات أساسية تشكل قواسم مشتركة هي العرق واللغة والدين.

(1) **العـرق.** يشكل العرب الأغلبية إذ تبلغ نسبتهم 75% من مجموع الـسكان، والأكراد ويشكلون 20% من السكان، والتركمان، ويشكلون 5ر2 إضافة إلـى أقليات أخرى مثل الفرس، الآشوريين، اليهود، الأرمـن وتبلــغ نـسبتهم 5ر2% من مجموع السكان(مندلاوي، د.ت).

(2) **اللغـة.** اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية ويتكلم بهـا معظـم الـسكان، والأعراق غير العربية تتكلم اللغة العربية إضافة إلـى لغـات خاصـة بهـم كالأكراد في شمال العراق حيث اعتبرت اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانـب اللغة العربية منذ عام 1974(اسحق، 2008).

(3) **الديـن.** تدين الغالبية العظمى من السكان بالدين الإسلامي إذ يـشكل أتبـاع الدين الإسلامي 5ر97% وهم من مذهبي السنة والشيعة، حيث يتواجد الـسنة في الوسط والشمال والغرب ويقطن الشيعة في جنـوب العـراق والمنـاطق الحدودية مع إيران وهناك الديانة المسيحية وتبلغ نسبة أتباع هذه الديانة 2%، وتبلغ نسبة السكان حسب الديانات كما يلي(خيون، 2003):

(أ) المسلمون السنة من (35% - 40%).

(ب) المسلمون الشيعة من (50 – 55%).

(ج) المسيحيون من (2–5ر2%) ومذاهبهم اللاتيـن، الـروم، الكاثوليـك، الأرمن، والأرثوذكس وغالبيتهم في بغداد والموصل.

(د) ديانات أخرى وتبلغ (5ر1%) واهم هذه الديانات اليهودية، اليزيديـة، الصابئة، البهائية.

ثانيا: جمهورية إيران الإسلامية.

أ. تعتبر إيران العملاق السكاني في منطقة الخليج العربي اذ يقدر عدد سكانها بضعف عدد سكان الدول العربية المطلة على الخليج العربي مجتمعة، ويبلغ عدد سكان إيران حوالي60 مليون نسمه حسب إحصائيات عام 1997 ومن المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى 160 مليون نسمه بحاول عام 2025، كما أن معدل النمو السكاني يبلغ حوالي 2.7% وهو أعلى من المتوسط الدولي (المركز الدبلوماسي للإستراتيجية، 2004).

ب. تتوزع الفئات السكانية في إيران إلى ثلاث فئات، الفئة الأولى وهم الفئة العمرية دون 15 سنة، الفئة الثانية هي الفئة العاملة، والفئة الثالثة وتمثل كبار السن (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2005).

ج. القوميات في إيران: تعيش في إيران قوميات مختلفة أثرت على مدى التجانس السكاني فيها بشكل سلبي وتتكون من الفرس والأتراك والأكراد، أما العرب فيأتون بالمرتبة الرابعة بالنسبة للقوميات الأخرى.

د. أهم الديانات في إيران هي الإسلام وهو دين الدولة ويدين به حوالي 97% من السكان واغلبهم من الشيعة، ويوجد ديانات اخرى مثل المسيحية واليهودية والبهائية (شاكر، 1988).

ثالثا: دول مجلس التعاون الخليجي.

أ. **التركيب الاثنوغرافي.** يشير الواقع الاثنوغرافي إلى غلبة العرق العربي في التركيبة السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي، مع وجود بعض الأعراق الأخرى التي امتزجت مع العرق العربي وكان ذلك بفعل الهجرات التي نتجت عن الحروب تارة وعن التجارة تارة أخرى، ففي السعودية يكاد العرق العربي أن يشكل النسبة الأكبر من السكان باستثناء بقايا الحجاج من

دول شرق آسيا كالهند والباكستان وأفغانستان الذين انخرطوا في المجتمع السعودي ولا يشكلون أكثر من (5،.%) من السكان، وفي عمان تكاد تكون النسبة أكبر خاصة من العرق الفارسي وذلك بحكم الجوار الجغرافي وتتجاوز نسبتهم 5% من السكان، وفي دول مجلس التعاون الأخرى يكاد العرق العربي أن يكون السائد كلياً مع وجود شرائح بسيطة من العرق الفارسي(العوضي، د.ت).

ب. **اللغـة.** اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جميع دول مجلس التعاون الخليجي مع وجود اللغات الإنجليزية والفرنسية والأوروبية والتي يتكلم بها من قدموا لأغراض العمل المؤقت.

ج. **الديـن.** الدين الإسلامي هو الدين الرسمي لدول مجلس التعاون الخليجي، وهم مسلمون سنيون، وشيعة ويمكن توصيفهم حسب دول المجلس كالتالي:

(1) **المملكة العربية السعودية.** ويشكل المسلمون السنة فيها 85-90% والشيعة 10-15% ويتواجدون في المنطقة الشرقية والمدينة المنورة.

(2) **دولة البحرين.** ويشكل الشيعة ما نسبته 60% من السكان و9% مسيحيين و30% مسلمين سنة، وهناك بضع عائلات يهودية لا يوجد بيان رسمي بعددهم الفعلي (اسماعيل، د.ت).

(3) **دولة الكويت.** ويشكل الشيعة ما نسبته 30% والسنة 60%، واقلية مسيحية بنسبة 10%.

(4) **دولة قطر.** ومعظم سكانه من السنة، ويشكل الشيعة فيها 16% من الشيعة، و8.5% مسيحيين.

(5) **سلطنة عُمان.** ويشكل الشيعة نسبة لا تتعدى 10% من السكان، وبقية السكان من المذهب الإباضي والمذهب الزيدي بنسبة 45%-55%، ولا يوجد مسيحيين في عمان.

(6) **دولة الإمارات العربية المتحدة**. ويشكل السنة ما نسبتـــه 95% والشيعة 5% وهم من أصول إيرانية لديهم الجنسية الإماراتية(مجلس التعاون الخليجي).

4.1.3 نقاط القوة والضعف لدى دول مجلس التعاون الخليجي.

أولاً: نقاط القوة لدى دول المجلس.

(1) تميزت دول المجلس بتوحد العرق العربي في التركيبة السكانية مع توفر الاعراق الأخرى لكن بنسب ضعيفة وهذا يعطي هذه المجتمعات التماسك بسبب توحد العادات والتقاليد والقيم العربية.

(2) يشكل مجموع السكان في دول المجلس نقطة قوة تساعد في دعم الأمن والاستقرار بتلك الدول إذا استغلت بشكل جماعي.

(3) الدين الإسلامي هو الدين الرسمي لدول المجلس مما يخفف الاحتكاك مع أي ديانات أخرى.

(4) الفئات العمرية في دول الخليج العربية تعكس مجتمع شاب قادر على إدارة العجلة الإقتصادية والتنموية ويدعم المجهود الحربي للدول.

(5) المستوى التعليمي الجيد يساعد على مجاراة التطور العالمي في كل المجالات.

(6) إنضمام دول المجلس إلى مظلة مجلس التعاون أكسب هذه الدول قوة وتكاملاً فيما بينها لتغطية نقاط ضعف بعضهما البعض(المحمود، 2005).

ثانياً: نقاط الضعف لدى دول مجلس التعاون.

(1) يعتبر صغر العامل السكاني في بعض دول المجلس عامل ضعف من حيث افتقار هذه الدول للعمق الإستراتيجي، مما يعني ضرورة اعتمادها على بعضها البعض في إستراتيجية دفاعية موحدة.

(2) الاختلافات الإيديولوجية والعقائدية في دول الخليج قد يكون عامل عدم استقرار إذا ما تم استغلاله من أطراف أخرى.

(3) ضعف المشاركة السياسية الشعبية في بعض الدول يساعد على عدم الاستقرار في المنطقة.

(4) طموح بعض الدول كالسعودية لأخذ دور إقليمي بالمنطقة يعطي اختلالات بالرؤى السياسية لتلك الدول.

(5) التباين في الرؤى حول منهجية وطبيعة العلاقات الأمنية الثنائية لبعض الدول مع أطراف أخرى خارجية(جرجس، 2000م).

5.1.3 الخصائص البارزة لدول مجلس التعاون.

(1) امتلاك دول المجلس القوة البشرية الجيدة من خلال دول المجلس مجتمعة، ولكن في حال تفردها تعتبر نقطة ضعف للبعض منها.

(2) التطور التكنولوجي والتعليمي الكبير.

(3) الاختلالات الإيديولوجية في بعض دول الخليج العربي.

(4) تباين الرؤى حول الاتفاقيات الثنائية الأمنية مع الخارج.

(5) اعتبار دول الخليج مجتمعات فتية شابة.

(6) وحدة اللغة والعادات والتقاليد والقيم في كل المجتمعات(الثاني، 2000).

2.3 العوامل الإقتصادية والسياسية.

1.2.3 اقتصاد دول الخليج العربي ومصادر الدخل القومي.

الخليج العربي كله نفط، صحيح إن هناك إنساناً وأرضاً وحضارة وتاريخاً وثقافة، بيد إن النفط هو العنصر الحاكم الأكثر وضوحاً وبروزاً وتأثيراً في المرحلة التاريخية الراهنة، ولا يوجد أي عامل آخر يجاري النفط في تأثيره وأهميته بالنسبة لمجريات الأحداث اليومية في النظام الإقليمي الخليجي، لذلك ورغم مشروعية كل التسميات التي تطلق على الخليج فانه ليست هناك من تسمية أكثر واقعية ودقة وأكثر تجسيداً للحقائق والوقائع المعاصرة من تسمية الخليج بالخليج النفطي أو "الخليج العربي النفطي".

إن دخل دول الخليج الثماني من النفط ارتفع من 20 مليار دولار عام 1970 إلى 200 مليار دولار عام 1980 وتراجع إلى 70 مليار دولار عام 1990 ثم بـدأ يتصاعد ليصل إلى 100 مليار دولار عام 1993 وبلـغ 150 مليـار دولار عـام 1996 على اثر ارتفاع اسعار النفط إلى حوالي 20 دولار للبرميل الواحد، ليـصل بذلك إجمالي إيرادات هذه الدول من النفط خلال الفترة من 1973 إلى 1993 حوالي 3000 مليار دولار، أي 3 تريليون دولار وقد وصل حجم مبيعـات دول مجلـس التعاون الخليجي لوحده في عام 2007 إلى (540) مليار دولار، هذه الثروة النفطية التي لا تتكرر كثيرا في التاريخ هي التي جعلت النظام الإقليمي الخليجي حاليا أغنى واهم من أي وقت آخر في تاريخه الحديث والمعاصر، لقد جلبت هذه الثروة الأهمية والاهتمام لهذا الاقليم وهي التي قاربت فيما بين دوله وهي أيضا التي باعدت فيمـا بينها. إن الثروة النفطية التي لا زالت تتدفق هي المـسؤولة عـن كـل التحـولات والنجاحات الحضارية والمادية التي تحققت لدول النظام الإقليمي الخليجـي وهـي أيضا سبب كل صراعاتها ونزاعاتها المتكررة (الزكري، د.ت).

المملكة العربية السعودية هي بلا شك أغنى دول النظام الإقليمي الخليجي حيث بلغ نصيبها من الثروة النفطية 1500 مليار دولار، أي 50% مـن إجمـالي الثـروة النفطية التي تراكمت لهذه الدول خلال الـ 25 سنة الأخيـرة، إن المملكـة العربيـة السعودية ليست أغنى دول النظام الإقليمي الخليجي فحسب، بل هي أهم دولة نفطيـة في النظام العالمي ككل، فالسعودية تمتلك احتياطياً نفطيا يصل إلى حوالي 300 مليار برميل، وتأتي كل من العراق، الكويت، الإمارات العربية المتحدة وإيران في المرتبـة الثانية بعد السعودية حيث يصل احتياطي كل دولة من هذه الدول إلـى 100 مليـار برميل من النفط الخام، وليس هناك سوى خمس دول في العالم تمتلك احتياطياً نفطيـا يقارب ويزيد على 100 مليار برميل، وهذه الدول هي الدول الأساسية فـي النظـام الإقليمي الخليجي، تحتوي هذه الدول الخمس على اكبر عدد مـن الحقـول النفطيـة العملاقة التي تم اكتشافها في التاريخ ولا يتوقع أن يتكرر اكتشاف مثل هذه الحقـول النفطية العملاقة في أية بقعة أخرى على الكرة الأرضـية، إن إجمـالي الإحتيـاطي النفطي لهذه الدول بالإضافة إلى قطر وعمان، يصل إلى أكثر من 700 مليار برميل،

أي 70% من إجمالي الإحتياطي النفطي العالمي الذي يقـدر بحـوالي 1000 مليـار برميل(الثاني،2000). ولا شك إن الإحتياطي النفطي لهذه الدول جعلها أيـضا مـن أكثر دول العالم انتاجاً وتصديراً للنفط. لقد بلغ إنتاج هذه الدول من النفط أكثر من 20 مليون برميل يوميا، أي 74% من إجمالي إنتاج الأوبك، وتتصدر المملكـة العربيـة السعودية قائمة الدول المصدرة للنفط حيث تنـتج 5ر8 مليـون برميـل يوميـا، إن السعودية ليست الدولة الأولى في العالم من حيث الإحتياطي النفطي فحسب، بل هـي اليوم أيضا الأولى من حيث الإنتاج والتصدير(الزكري، د.ت).

هذه الحقائق النفطية ربطت شخصية النظام الإقليمي الخليجي أشد الارتباط بالنفط الذي أدى إلى تصنيف اقتصاديات دوله كمجموعة اقتصادية ذات فائض رأس المال متميزة ولا تنتمي إلى مجموعة الدول الصناعية كما أنها لا تنتمي إلى مجموعة الدول النامية، إن اقتصاديات دول النظام الإقليمي الخليجي هي اقتصاديات قائمة بذاتها تتسع وتنكمش مع ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي، فالنفط يمثل ما معدله 80% من إجمالي صادرات هذه الدول و90% من عملاتها الأجنبية و40% من إجمالي نتاجها القومي، لقد ارتفع إجمالي الناتج القومي لدول النظام الإقليمي الخليجي من 120 مليار دولار عام 1973 إلى 300 مليار دولار عام 1983 ثم ارتفع إلى 320 مليار دولار عام 1993 وإلى 400 مليار دولار عام 1995 حتى بلغ (540) مليار دولار في عام 2007، لكن رغم هذا الارتفاع المهم ورغم النسبة العالية للنمو الإقتصادي الذي تحقق خلال عقد السبعينات الذي كان يصل أحيانا إلى 20% فان إجمالي الناتج القومي للنظام الإقليمي الخليجي لا يشكل سوى 5ر1% فقط من إجمالي الناتج القومي العالمي الذي بلغ 26 تريليون دولار عام 1996، إن هذه النسبة الضئيلة للناتج القومي للنظام الإقليمي الخليجـي ربما كانت مناسبة مع نسبة السكان 6ر1% ونسبة المساحة ويبدوا أنها حتما لا تتناسب مع نسبة ما تمتلكه هذه الدول من الإحتياطي النفطي العالمي 70% (الثاني، 2000).

يساهم النفط بنسبة كبيرة في إجمالي الناتج القومي لدول النظام الإقليمي الخليجي تصل إلى حوالي 40% لكن هذا الإعتماد الكبير على النفط أخذ يتراجع تدريجياً وذلك في مقابل تزايد الاتجاه نحو تنويع مصادر الدخل وارتفاع مساهمة

القطاعات الإنتاجية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي، لقد شهد قطاع الصناعات التحويلية تطورات ملحوظة خلال الـ 20 سنة الأخيرة حيث ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع لتصل في الإمارات 11% والبحرين 18% والعراق 10% وعمان 4% والكويت 14% وقطر 12% والسعودية 9% وإيران 11% وقد تزامن ارتفاع معدل الصناعات التحويلية مع ما حققته دول النظام الإقليمي الخليجي من معدلات استثنائية من النمو الإقتصادي الذي تجاوز 28% سنوياً خلال عقد السبعينات وهو العقد الذي شهد تدفق العائدات النفطية التي أتاحت لهذه الدول وخاصة الدول النفطية الصغيرة فرصة تاريخية لزيادة الاستهلاك والادخار معاً مما جعلها قادرة على تمويل مختلف مشروعات التنمية الإقتصادية والاجتماعية دون معاناة من الخيارات الصعبة والقاسية، فخلافا للمعادلة المألوفة في الدول النامية عامة حيث تبحث مشروعات التنمية عن التمويل، لكن المال في هذه الدول هو الذي يبحث عن المشروعات لتمويلها(الحربي، 2001).

كانت معدلات النمو الإقتصادي خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي استثنائية وشملت مختلف القطاعات وفتحت أبواب الرخاء والرفاهية الاجتماعية والتي تجسدت في النمو المتواصل في مستوى الإنفاق الاستهلاكي الخاص والاستهلاك الحكومي الذي بلغ متوسط معدله 32% و29% سنويا على التوالي، وقد شهدت المملكة العربية السعودية اكبر معدلات الإنفاق الحكومي والاستهلاكي الخاص الذي تزايد بنسبة 35% و55% خلال السنوات 1970 – 1982 على التوالي. لكن هذه المعدلات العالية للنمو والإنفاق العام والخاص أخذت تتراجع تراجعاً ملحوظا خلال عقد الثمانينات، لقد شهد العقد هبوطاً حادا في الطلب العالمي على النفط وخاصة نفط الخليج، وحدث تدهور غير متوقع لأسعار النفط الخام والذي أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة لدول النظام الإقليمي الخليجي، لذلك وبعد أن كانت هذه الدول تنعم بفوائض مالية ضخمة وتملك واحدة من أكبر الإحتياطيات النقدية التي تجاوزت ال 350 مليار دولار (السعودية 180 مليار دولار، الكويت 80 مليار دولار، الإمارات 70 مليار دولار، قطر 25 مليار دولار)، أصبحت تعاني من عجز في ميزانياتها وعجز في مدفوعاتها وعجز في التزاماتها وهبوط في

مستوى الخدمات الاجتماعية وخاصة مع تزايد الأعباء الأمنية والنفقات الدفاعية بعد اندلاع الحرب بين العراق وإيران في أيلول 1980 واستمرارها حتى آب 1988 (المديني، 1997).

إن تزايد الديون الخارجية واختفاء الفائض المالي الذي تحقق خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي والذي ميز دول النظام الإقليمي الخليجي كمجموعة اقتصادية متميزة يؤكد على عمق الشبه بين اقتصاديات هذه الدول واقتصاديات الدول النامية الأخرى التي تعاني باستمرار من العجز المالي والحاجة للاستدانة بالإضافة إلى كونها اقتصاديات تستهلك أكثر مما تنتج وتعتمد اعتماداً كبيراً على مصدر واحد ووحيد للدخل، إن اقتصاديات دول النظام الإقليمي الخليجي تحمل كل هذه السمات بالإضافة إلى أنها تتسم بالتبعية المالية والتجارية والتقنية، ولا زالت تحاول أن تؤكد سيادتها الوطنية على ثرواتها الطبيعية بعيداً عن هيمنة وسيطرة النظام الإقتصادي الرأسمالي العالمي، يقول انطونيوس كرم انه " عند الحديث عن موقع دول الخليج في مجال التبعية يبدو وكأن هذه الدول تملك أقصى قدر منها بين دول العالم لان اقتصادياتها قائمة على إنتاج وتصدير سلعة النفط في حين أن جميع حاجاتها من السلع الاستهلاكية بما فيها المواد الغذائية والرأسمالية تأتي من الخارج، وهذا يعني انه في ظل انقطاع تصدير النفط لمدة طويلة نسبيا أو في حالة انسداد الاستيرادية التقليدية لأي سبب من الأسباب، فان الشلل شبه التام سيصيب النشاط العام في هذه الدول (الحربي،2001).

لكن هذا التشابه في البنية الإقتصادية لا ينبغي أن يخفي الاختلافات التي تميز دول النظام الإقليمي الخليجي كدول نفطية حيث يتيح لها النفط فرصاً وإمكانيات غير متاحة عادة للدول النامية الأخرى وخاصة على الصعيد الاجتماعي. وفي مجال الرفاهية الاجتماعية، لقد أصبحت هذه الدول وبفضل النفط وعائداته في مقدمة دول العالم التي تتخذ من الرفاهية الاجتماعية فلسفة تنموية وركيزة مهمة من مرتكزات سياستها الاجتماعية، بل أن برامج وتشريعات وتطبيقات الرفاهية الاجتماعية في دول النظام الإقليمي الخليجي جاوزت مثيلاتها في الكثير من الدول الصناعية السباقة في مجال الرفاهية الاجتماعية(غالي، 2007).

هذه الدول وخاصة الدول النفطية الصغيرة لا تكتفي بتوفير الصحة المجانية والتعليم المجاني، ولا تكتفي بتقديم الخدمات والضمانات الاجتماعية والإنسانية المتنوعة، بل أنها وخلافاً لدول الرفاهية الاجتماعية المتقدمة، تقدم كل ذلك مجاناً وبدون ضرائب وبدون مقابل وبسخاء أبوي للمواطنين والوافدين على السواء، إن الرفاهية الاجتماعية في هذه الدول لم تبرز كما برزت في الدول المتقدمة نتيجة للتطور الصناعي والديمقراطي، كما أنها لم تبرز نتيجة للضغوطات الاجتماعية والصراعات الطبقية والعمالية، بل كانت نتيجة مباشرة من نتائج الفائض المالي، فالعلاقة بين النفط والرفاهية الاجتماعية في دول النظام الإقليمي الخليجي هي علاقة شرطية وعضوية، لذلك فان الرفاهية الاجتماعية في هذه الدول أيضا ظاهرة متقلبة بتقلب طلب العالم على النفط. لكن مهما كانت حقيقة الرفاهية الاجتماعية في دول النظام الإقليمي الخليجي فان ما طبق حتى الآن أحدث تحولات حياتية وقيمية وسلوكية عميقة مما أدى إلى ارتفاع كل مؤشرات نوعية الحياة، تتصدر دول النظام الإقليمي الخليجي من حيث الرفاهية الاجتماعية وحسب دليل التنمية البشرية الذي يشتمل على مؤشرات حياتية وتنموية عديدة مثل معدل دخل الفرد من الناتج المحلي وعدد سنوات الدراسة ومتوسط عمر الفرد، لقد جاءت الكويت ضمن دول العالم ذات التنمية البشرية العالية حيث حصلت على معدل قدره 815 نقطة ثم جاءت قطر بمعدل قدره 802 نقطة، أما بقية دول النظام الإقليمي الخليجي فقد جاءت ضمن قائمة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة حيث حصلت البحرين على 790، والإمارات العربية المتحدة 740، والمملكة العربية السعودية 687، وعمان 598 والعراق 589، وإيران 547(مشورب، 2006).

2.2.3 المقومات الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي:

بعد دراسة المقومات الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي لا بـد مـن تحديد مراكز القوة والضعف من خلال التحليل التالي:

قطاع النفط. لا يزال النفط في معظم دول مجلـس التعـاون هـو الأساسـي فـي اقتصادياتها، ويساهم كثيراً في الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة تزيد عن 70%، وذلك

رغم الجهود المبذولة للتقليل من الإعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل، من أجل وقاية الإقتصاد من آثار التقلب في أسعار النفط من جهة، وللحفاظ على الاستخدام الرشيد لهذه الثروة، وقد نجحت دولة الإمارات في التقليل من الإعتماد على النفط إلى أن وصل نسبة مساهمته في الناتج المحلي إلى30% فقط. وتمتلك دول مجلس التعاون ما يزيد عن 42% من الإحتياط العالمي للبترول حيث تمتلك السعودية (26%) والكويت (10%)، وهذا الأمر زاد من أهمية دول المجلس الإستراتيجية وقدرتها على التأثير على الإقتصاد العالمي، مما جعل هذه الدول موقع اهتمام وأطماع الدول الصناعية، التي تطمح في السيطرة على منابع النفط خاصة أمريكا وأوروبا، ومما زاد من أهمية دول مجلس التعاون الإستراتيجية استخدام البترول كسلاح في حروب 1973 من قبل السعودية ضد الدول الداعمة لإسرائيل(احمد، 2009).

النمو الإقتصادي. حققت اقتصاديات دول مجلس التعاون نمواً متواضعاً ومتفاوتاً إذا ما قيس بحجم الإنتاج النفطي الكبير، الذي قد يصل في السعودية إلى (8) ملايين برميل يوميا، فكانت أعلى نسب النمو الإقتصادي في الإمارات (13%) ثم تليها قطر بنسبة (7.2%)، وأقل هذه النسب في السعودية إذ بلغت 2.3%، وهذا يعكس بالتأكيد مدى نجاح خطط التنمية في هذه الدول والاهتمام الحكومي بإنشاء البنية التحتية للاقتصاد، وزيادة الإستثمارات الأجنبية والتسهيلات الممنوحة لها وقد جاء ذلك في التقرير التكامل الإقليمي للبلدان العربية، 2008.

الموارد المعدنية. تحوي بعض دول المجلس كنوزاً هائلة من المعادن المختلفة ذات القيمة الإقتصادية الكبيرة مثل الذهب والحديد والفضة في السعودية، والألمنيوم والحديد والصلب في البحرين والنحاس في عمان، وهذه المعادن تشكل رافداً آخر غير النفط لاقتصاديات هذه الدول، بل وتعتبر ركيزة قوية وأساسية في قوة اقتصادها.

قطاع الزراعة. بالرغم من الظروف المناخية القاسية، وطبيعة المنطقة الصحراوية المعروفة، وقلة الموارد المائية (إذا ما استثنينا تحلية المياه)، استطاعت دول مجلس التعاون أن تتغلب على هذه النواحي، من خلال تشجيع المشاريع الزراعية ومشاريع

الثروة الحيوانية والثروة السمكية، وتوفير مستلزمات الإنتاج، استطاعت أن تضاعف نسبة المساحات المزروعة، مما ساهم في إيصال بعض الدول إلى درجـة الاكتفـاء الذاتي، مثل السعودية (القمح والألبان والدجاج والتمـور)، والإمـارات (الأسـماك والتمور والحليب)، وعمان (الأسماك والتمور، والفواكه والخضروات)، والبحـرين (التمور، والخضروات، والفواكه)، ومما يلفت الانتباه أن بعض هذه الدول ما زالـت تستورد الأسماك باستثناء عمان والإمارات، رغم توفر البحار وإحاطتها بهذه الدول.

قطاع الصناعة. نجحت دول مجلس التعاون في دعم القطاع الصناعي بتوفير البنية التحتية المناسبة وإنشاء المدن الصناعية، وتشجيع الإستثمارات الصناعية، ممـا زاد من عدد المصانع، والمؤسسات الصناعية لتتجاوز عشرة آلاف مصنع، إلا أن هـذه الصناعات تركزت في الصناعات البتروكيماوية والصناعات الغذائية، فهنالك العديد من المصانع المتشابهة في هذه الدول، مما يقلل من أهميتها الإقتصادية نظرا لتنافسها مع بعضها، فلو تم التنسيق بين هذه الدول لأصبحت مركزاً صناعياً هائلاً، إذا مـا أخذنا بالاعتبار توفر المواد الأولية من نفط ومعادن مختلفة، وتوفر التمويل الكـافي لهذه الصناعات. ولا يمكن إغفال حجم مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول، ففي البحرين (40%)، والإمارات 28%، والكويـت 11% وعمـان وقطر حوالي (6%)، والسعودية التي حققت اكتفاءاً ذاتيـاً فـي بعـض المنتجـات الصناعية(احمد، 2009).

قطاع التجارة. بالرغم من الاهتمام الحكومي الكبير بالصناعة والزراعة، وتـشجيع الإستثمارات، إلا أن الميزان التجاري يميل بشكل واضح لصالح الواردات في معظم الدول، ما عدا قطر التي بلغت صادراتها أضعاف وارداتها، والكويت التـي تزيـد صادراتها عن وارداتها حوالي الضعف، والسعودية التـي يتعـادل فيهـا الميـزان التجاري حيث تعتبر هذه الظاهرة صحية للاقتصاد السعودي(المومني، 2005).

التجارة البينية. إن حجم التجارة البينية بين دول المجلس ضئيلة تقدر بمئات الآلاف، بينما نجد أن حجم التجارة الخارجية لأي دولة يقدر بالمليارات، وهذا دليـل علـى تشابه المنتجات الصناعية والزراعية في دول المجلس، مما يقلل من حجم التجـارة البينية ويشير إلى عدم التكامل الإقتصادي بين دول المجلس.

اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات عديدة نحـو تـشجيع ودعـم الصناعة وتوسيع السوق امامها عبر تنمية التجارة البينيـة فيمـا بينهـا، واعفـاء المنتجات ذات المنشأ الوطني من الرسوم الجمركية والسماح لها بالتحرك بحرية من خلال تسهيل اجراءات تنقلها عبر الحدود.الا انه وعلى الرغم من كل هذه الجهـود المبذولة من أجل تعزيز التعاون الصناعي الخليجي، فان ما تحقق على هذا الصعيد هو ادنى بكثير من طموحات وتطلعات الصناعيين في دول المجلـس، وان هنـاك الكثير من الخطوات والاجراءات التي ينبغي اتخاذها في هذا المجال ومنها ازالة كل اشكال الحواجز والقيود التجارية والاقتصادية بين دول ومواطني مجلـس التعـاون وتحقيق مشروع السوق الخليجية الموحدة خاصة وان دول المجلـس تمتلـك كـل مقومات الوحدة الاقتصادية التي لو استغلت كما يجب لحققت للمنطقة ذلـك الهـدف المنشود من التكامل والتنسيق من خلال حرية التجارة، وانتقال البضائع والمنتجـات والخدمات وانتقال رؤوس الاموال واستثمارها وحرية انتقال العمال والقضاء علـى أي حواجز مصطنعة فيما بين دول المجلس.الى جانب ذلك، نجد موضوع التعرفـة الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجي وعلى الرغم من دخولها حيز التنفيذ العـام الماضي، الا أنه لا تزال هناك العديد من الإجراءات التنفيذية المطلـوب اتخاذهـا لتفعيل هذا القرار، خاصة ان هذا المشروع يعد العمود الفقري للاتفاقية الاقتـصادية الموحدة، وهو السبيل الامثل لتقوية دور الدول الخليجية عند التفاوض مع دول العالم الخارجي، والتكتلات الاقتصادية العالمية، وينبغي على دول المجلس ان تنظر الـى هذه القضية برؤية اكثر شمولية في اطار المصلحة العامة للمجلس، وان الـضرورة والمصلحة يقتضيان تفعيل هذا المشروع في اسرع وقت ممكن لارتباطه بالعلاقـات الاقتصادية لدول المجلس مع الدول الاخرى، وبمصالح دوله المستقبلية. ويتعين على دول المجلس في الفترة القادمة كذلك أن تسرع في احداث نقلة نوعية فـي مـسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي بحيث يتم التخلص من الازدواجية في اقامة المـشاريع والصناعات ويتم ايجاد التكافؤ المنشود في تطبيق القـرارات، وان يكـون لـدول المجلس موقف موحد ازاء كل التطورات الجارية وتلك المستجدات المرتقبة تحـت مظلة العولمة الاقتصادية ومتطلبات منظمة التجارة العالمية، خاصة فـي ظـل مـا

تواجهه الصناعات الخليجية من تحديات كبيرة مع اتجاهات العولمة، نجمت عن عدم معرفة الكثير من الشركات والمؤسسات الصناعية باثار اتجاهات العولمة، ونامل ان تشهد الفترة المقبلة اندماجا اكثر للشركات الصناعية الخليجية، واقامة المزيد من المشاريع الصناعية المشتركة وتشجيع تأسيس شركات صناعية مساهمة عامة للمستثمرين والمواطنين في دول مجلس التعاون لتقريب وتوحيد الجهود الصناعية وتعميق الانتماء الخليجي كما يجب ان تولى اهتماما بتأسيس الشركات والمراكز المعنية بتنمية الصادرات الوطنية مما يعطي زخما اكبر لعملية زيادة مقدرة هذه الصادرات على النفاذ الى الاسواق الخارجية وزيادة تنافسيتها في تلك الاسواق، وكذلك ازالة كل القيود والحواجز التي تحول دون التكامل الصناعي القائم على اسس متينة، وهذه التطلعات وغيرها من التي تخدم مصلحة القطاع الصناعي يجب ان ترتكز اولا واخيرا على استراتيجية صناعية مستقبلية بعيدة المدى تأخذ بعين الاعتبار مجمل تلك التطورات والتطلعات وربما قد نشعر بعد ذلك بان منظومة مجلس التعاون تسير بالاتجاه الصحيح في عملية التنمية الصناعية بما يتناسب مع معطيات هذه المرحلة وظروفها وتحولاتها.ولعل احد اهم الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز التعاون الصناعي الخليجي هو المبادرة الى انجاز العديد من الخطوات لتشجيع المبادلات الصناعية البينية مثل ايجاد مواصفات خليجية موحدة للدول الست بحيث تسهل على المصنعين اتباع مواصفة واحدة للسلعة. وبالنسبة للسلعة الخليجية يجب معاملتها بالمثل في دول الخليج الست من حيث أحقية السلعة في الدخول بالمناقصات الحكومية حسب الاتفاقيات الاقتصادية. كذلك عند توقيع اتفاقيات اقتصادية بين أي دولة خارج المجلس، يجب الا تكون اتفاقية ثنائية ولكن يجب ان تكون بين هذه الدولة ومجلس التعاون كوحدة واحدة حيث سوف يكون للدول الست الاعضاء قوة اكبر في المحادثات والضغط. والتنسيق بين دول المجلس في الصناعات حيث لا تتكرر الصناعة الواحدة في عدة دول خليجية. كما أن عمليات شراء المواد الاساسية الاولية بالامكان العمل على انجازها بصورة موحدة وليست لكل دولة على حدة لتكون قوة شرائية كبيرة بين الدول الاخرى.

ان دول مجلس التعاون الخليجي مطالبة كـذلك بالإسـراع فـي مـسارات التطورات المتعلقة بتنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمع الدولي، اذ إن هذه التطـورات ستحدث تحولات كبيرة في دول المجلس، وستكون لها انعكاسـات مباشـرة علـى القطاع الصناعي في المنطقة الذي سيكتشف مدى استعداده لمواجهة انفتاح الاسواق بين الدول، ومدى قدرته على المنافسة الحادة، التي لن ترتكز على الاسعار فحسب، بل تعتمد على الجودة والادارة، ومنافسة الابتكار والتميز الصناعي ولا بـد لـدول المجلس بدعم صناعاتها بوضع سياسة صناعية جريئة واستراتيجية واضحة للتنميـة الصناعية.

الفصل الرابع

القوة العسكرية المحلية وأثرها على توازن القوى في الخليج العربي

1.4 القوة العسكرية العربية.

بدأ التفكير جدياً البحث في أمن الخليج العربي منذ عام 1974 حين تولدت لدى قادة الدول الخليجية القناعة المبدئية بخطورة محاور الصراع الدولي على أمنها، إلا أن هذه الدول لم تلتزم على الصعيد العملي وفي سلوكها السياسي على ما تعنيه من مواقف وتصريحات، الأمر الذي جعل الصياغة الإستراتيجية لأمن الخليج من قبل الجانب العربي يسودها التعدد والتباعد والتباين مما يجعل المرء نفسه في حالة اضطراب فكري بسبب كثرة المواقف المتلاقية والمتناقضة أحيانا تجاه موضوع أمن الخليج، لذلك سنتناول المواقف العربية الخليجية في ما يلي:

أ. المشاريع الأمنية العربية. يمكن تحديد ثلاثة مشاريع أمنية تقدمت بها بعض الأقطار العربية الخليجية وهي:

1. المشروع العراقي (عروبة الخليج). جاءت مبادرة العراق بطرح فكرة مهمة وأساسية للمنطقة أسقط العراق بها حاجز عدم الثقة الذي كان قائماً بينه وبين الأقطار الخليجية منذ عام 1974 وهذه المبادرة تدور حول عروبة الخليج وأن أمن الخليج جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي (السلطان، 2002).
2. المشروع السعودي (إعلان الرياض) على هامش مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في جدة عام 1975 طرحت السعودية (إعلان الرياض) والذي دعا إلى أن الأمن الجماعي العربي لا يتحقق الا إذا كانت كل دولة عربية تتمتع بالأمن والاستقرار الداخلي، وقد رفض إقامة تحالفات عسكرية بين الدول الخليجية المعنية لإبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية.
3. المشروع العماني (التقني) تقدمت عمان بورقة إلى مؤتمر وزراء خارجية الأقطار الخليجية الذي عقد في مسقط 25 نوفمبر عام 1976 تضمن قيام تحالف إقليمي بتشكيل حلف دفاعي، فيما أيدت إيران الورقة، عارضها العراق(مراد، 1987).

1.1.4 القوة العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي.

أولا: موقع الخليج العربي.

يعتبر موقع الخليج العربي من الناحيتين الإستراتيجية والعسكرية عنصراً هاماً في دراسة عناصر قوة دول مجلس التعاون الخليجي من النواحي التالي:-

أ. الخليج عبارة عن ذراع بحري للمحيط الهندي يتوغل داخل الأراضي اليابسة المنخفضة، وهو خليج مغلق وغير نافذ للملاحة كغيره من البحار المفتوحة كالبحر الأحمر الذي ينتهي في الشمال بقناة السويس التي تصله بالبحر المتوسط ومن الجنوب ينتهي بمضيق باب المندب، بينما الخليج العربي لا يملك إلا منفذاً واحداً هو مضيق هرمز، ولكن أهميته كأكبر بحر مصدر للنفط جعلت حركة السفن والتجارة فيه متزايدة وبصورة مستمرة.

ب. طول سواحل الدول المطلة على الخليج العربي تجعل هذه الدول شديدة الحساسية لكل ما يمكن أن يؤثر في التوازن القائم في الخليج الذي يرتبط بدوره بالتوازن العالمي ومن شأنه أن يعرض أمن هذه الدول وسلامتها للخطر إذ يمكن شل حركة هذه الدول باحتلال الساحل الذي تنتهي إليه كل طرق المواصلات الإستراتيجية تقريباً أو بالسيطرة على نقاط الاختناق الرئيسية (شفيق، 1989).

ج. احتل الخليج العربي في السنوات الأخيرة مكاناً بارزاً في صدارة السياسة العالمية حيث أصبح ميداناً للتنافس بينها، فأصبحت حركة الملاحة فيه على خطر كبير وفي طريق غير آمن، وصارت ناقلات النفط صيداً ثميناً للقوى المتصارعة أو القوى التي تحمي مصالحها فيه، والخليج يعد الشريان الرئيسي الذي يتدفق عبره نفط دول الخليج إلى أسواق التصدير عدا المملكة العربية السعودية التي مدت خط (بترولاين) بين شرق المملكة وغربها بطول 1202كم تفاديا لخطر المرور عبر الممرات المائية خاصة وتزايد خطر التوتر في مضيق هرمز، كذلك العراق الذي بدأ محاولات ناجحة لإيجاد بدائل مناسبة(الريس، 2002).

ثانيا: القوة العسكرية. القوة أو القدرة العسكرية مفهوم معقد ومتعدد في مستويات التركيب وحتى في الحالات التي يسهل فيها حصر القدرات والأبعاد الكمية فإن نوعية ومصداقية المعلومات والبيانات تختلف بشكل ملموس من متغير إلى آخر ومن دولة إلى أخرى. إضافة إلى ذلك هناك أبعاد منهجية أكثر تعقيداً وهذا ما يجعل دراسات موازين القوى تركز على العناصر التالية:

الموارد البشرية. يتفوق النظام الإقليمي الخليجي في حجم جيوشه على أي من دول الجوار الإقليمي الكبرى الثلاث: تركيا ومصر وإسرائيل بل إن حجم هذه الجيوش يكاد يعادل حجم جيوش هذه الدول الثلاث مجتمعة، ففي عام 1992 بلغ حجم القوات المسلحة في النظام الإقليمي الخليجي (البرية والجوية والبحرية) (1،118،350) فرداً، في حين بلغ عدد القوات المصرية (430،000) فرد، والتركية (480،000) فرد، والإسرائيلية (170،000) فرد (ادريس، 2000)، وكانت نسبة القوات المسلحة في النظام الإقليمي الخليجي إلى القوات المسلحة المصرية والتركية والإسرائيلية هي (50،87)% إلى (19،56)% و(21،83)% و(7،74)% على التوالي من القوة البشرية الذي يتم توظيفه للأغراض العسكرية والدفاعية في النظام الإقليمي الخليجي، ويعكس ذلك حالة التوتر وعدم الاستقرار السائدة ليس فقط داخل النظام الإقليمي الخليجي، بل أيضا في بيئته الإقليمية، كما أنها تمثل قوة إغراء لصانعي القرار في هذه الدول للاعتماد على توظيف الأداة العسكرية في سياستهم الخارجية، فضلا على أن حالة التجييش المتضخمة هذه يمكن أن تمثل قيوداً ومعوقات تؤثر في خيارات السياسات الخارجيـة وبدائلها (الشرقاوي، 2006).

الإنفاق العسكري.

يعتبر الإنفاق العسكري أحد المؤشرات الأساسية للقوة العسكرية، فهو يعكس درجة التطور في التسليح وفي إعداد وتجهيز الأفراد ومدى قوة البنية التحتية والمنشآت العسكرية، ويرتبط الإنفاق العسكري في أي نظام إقليمي، كما هو في أي دولة ارتباطاً وثيقاً بعاملين أساسيين: الأول هو حجم المخاطر والتهديدات التي تواجه هذا النظام أو تلك الدولة، والثاني القدرة الاقتصادية للنظام أو الدولة على تحمل عبء الإنفاق العسكري(هيكل، 1992).

إن دراسة الإنفاق العسكري في النظام الإقليمي الخليجي تكشف إلى أي مدى ارتبط هذا الإنفاق بهذين العاملين: عامل القوة الاقتصادية التي حققتها دول الخليج بسبب الزيادة الهائلة والمتراكمة للعائدات النفطية ابتداء من أوائل عام 1974، وعامل تزايد مشاعر الخوف من التهديدات والأخطار التي أخذت تجتاح إقليم الخليج من مصادر متعددة، وفي مقدمتها التهديدات الأمريكية باحتلال منابع النفط لمنع حدوث أي خطر نفطي جديد، ثم تنامي التهديدات الداخلية ومشاكل عدم الاستقرار، ثم جاء سقوط نظام الشاه في إيران وقيام نظام إسلامي بديل رفع شعار تصدير الثورة ليزيد من مخاوف الدول الخليجية، ولكن الحرب العراقية الإيرانية التي امتدت ثماني سنوات كانت أهم حوافز الاندفاع نحو تكثيف عمليات التسليح وضخامة الإنفاق العسكري في دول النظام الخليجي.

حجم الإنفاق العسكري لدول الخليج العربـي 1995 – 1999 بملايـين الـدولارات الجارية

الدولة السنة	الإمارات	إيران	البحرين	السعودية	العراق	عُمان	قطر	الكويت
1995	2000	2500	273	17200	1300	2000	700	3500
1996	2100	3400	285	17400	1300	1900	755	3600
1997	3100	4700	364	18200	1300	1800	1100	3600
1998	3700	5800	402	20900	1300	1800	1300	3400
1999	3800	5700	306	18400	1400	1600	1300	3000

(القدرات العسكرية العربية، موقع الكتروني).

العيوب التي تشكل عوامل ضعف في القوة العسكرية الخليجية.

تعاني منطقة الخليج العربي من ثلاثة عيوب تشكل جوانب ضعف هي:

الهجرات الأجنبية: تشهد منطقة الخليج العربي هجـرة أجنبيـة مختلفـة الأهـداف والنوايا منها الهجرات المشروعة ومنها غير المشروعة بدافع العمل ال في المنطقة، ومنها لتحقيق أغراض سياسية واقتصادية كتعبير عن أطماع توسعية قديمـة لـدى البعض الآخر، ويتميز الخليج العربي بظاهرة الازدواجية السكانية بـسبب ارتفـاع نسبة السكان غير الوطنيين(كيسنجر، 1988)، ونسبة هؤلاء تفوق في بعض الأقطار نسبة السكان الوطنيين وتنجم عن ظاهرة الهجرة الأجنبية مخاطر عديدة هي:

1. مخاطر قومية: تشمل إلغاء الهوية القومية للسكان العرب وجعلهم أقلية سكانية مما يشجع مستقبلا على طرح مفاهيم سياسية كحق تقرير المصير عبر الاستفتاء الشعبي.
2. مخاطر سياسية: الجاليات الأجنبية تدين بالولاء لبلدانها الأصلية وظهور مطالب سياسية تنادي بالمساواة في الحقوق والواجبات.
3. مخاطر عسكرية: تتمثل في خطر التدخل المباشر في المنطقة لحماية تلك الجاليات واستخدام أبنائها لأغراض الدعاية والتجسس.
4. مخاطر اقتصادية: تتمثل في الأضرار باقتصاديات أقطار الخليج العربي عبر تحويل العملة.
5. مخاطر اجتماعية: تتمثل في ظهور تناقض في التقاليد الاجتماعية مما يؤثر في سلوك المواطنين وأخلاقهم(سعد الدين وآخرون، 1986).

أما بصدد مخاطر الهجرة الإيرانية على منطقة الخليج العربي التي تأخذ أبعاد تكون أغلبية إيرانية تخدم تحقيق أحلام إيران التوسعية في المستقبل ومن خلال الإيحاء بأن احتلال الخليج هو تحقيق الأماني الفارسية القديمة، ويكمل ذلك رغبة إيران في إحكام السيطرة على الخليج اقتصادياً وجعله سوقاً لبضائعها (الرفاعي، 2009)، لذلك فإن الهجرة الإيرانية إلى منطقة الخليج تأخذ مخاطر أكبر للأسباب التالية:

1- تهديد سافر لعروبة الخليج وتهديد أنظمة الحكم العربية فيها عن طريق الجالية الإيرانية وتنظيماتها السياسة العسكرية.
2- تهديد أمن المنطقة حيث تعمل شبكات التجسس عن طريق الإيرانيين في خدمة جهات أجنبية عديدة.
3- خلق الأزمات الاقتصادية بحكم سيطرتها على التجارة والأسواق في معظم دول الخليج.
4- بث الإشاعات لصالح إيران بقصد إضعاف معنويات العرب من أبناء المنطقة.
5- التأثير على الأيدي العاملة العربية من خلال حرمانها من فرص العمل وإحلال عمالة إيرانية بدلاً منها.

ضعف الجسد الخليجي. تشكل بحيرة الخليج خنجراً قادراً على النيل من الأمن القومي العربي وإن من يسيطر على هذه المنطقة تنفتح أمامه مسالك الـتحكم فـي الجسد العربي(التقرير الاستراتيجي الخليجـي، 2000/ 2001)، وإن مـن يمتلـك التأثير في الخليج يؤثر في الوطن العربي ومن يؤثر في منطقة الخليج العربي يؤثر في الاتحاد السوفيتي السابق بفعل اقتراب العمق الجغرافي ويؤثر أيضا في أوروبـا الغربية واليابان بفعل حجم ونوعية مصالحها(الريس، 2002)، ويمكـن أن تعـزى أسباب الضعف إلى ما يلي:

1. إن تهديد الاستقرار الأمني والسياسي الداخلي في منطقـة شـديدة الحـساسية والأهمية بحكم الثروات النفطية تهدد المنطقة وبالتالي لا بد من أن تحدث فيها اضطرابات وقلاقل تهدد السلام الإقليمي والعربي والعالمي.
2. إن الاختلال في التوازن السكاني والذي تعاني منه جميـع أجـزاء المنطقـة العربية وان قوته الديمغرافية تتمركز في المدن مع نقص شديد في الأطراف.
3. إن منطقة الخليج أصبحت محور الصراع الدولي وهي واحدة من أهم مفـاتيح السيادة العالمية إذ أنها تمثل أهمية نابعة من طبيعة التوازن الدولي(سعد الـدين وآخرون، 1986).

القدرات العسكرية لمجلس دول التعاون الخليجي مقارنة بإيران.

التسلسل	القوات والمعدات	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	إيران
(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(هـ)	(و)	(ز)	(ح)	(ط)
1	المجموع العام للقوات العاملة	64ر500	11ر000	162ر500	43ر500	11ر800	15ر300	545ر600
2	مجموع القوات النظامية	64ر500	11ر000	105ر500	37ر000	11ر800	15ر300	420ر600
3	الحرس الوطني واخرون	00	00	57ر000	6ر500	00	00	125ر000
4	قوات الاحتياط	00	00	20ر000	00	00	23ر700	350ر000
5	القوات شبه العسكرية	1ر100	10ر150	15ر500	4ر400	00	5ر000	40ر000
6	القوات البرية والحرس	59ر000	8ر500	127ر000	31ر500	8ر500	11ر000	450ر000
7	القوات البرية النظامية	59ر000	8ر500	70ر000	25ر000	8ر500	11ر000	350ر000
8	الاحتياط	00	00	20ر000	00	00	00	350ر000
9	دبابات القتال الرئيسية العامة	237	106	710	171	44	293	1ر345
10	مدفعية ذاتية الحركة	177	62	190	18	28	41	290
11	مدفعية متطورة	46	36	58	91	12	00	2ر170

12	قاذفات صواريخ ارض – ارض	6	00	10	00	00	00	46
13	راجمات صواريخ ارض – جو خفيفة	100	62	650	72	00	00	700
14	القوات البشرية للقوات الجوية	4,000	1,500	18,000	4,100	1,500	2,500	25,000
15	قوات الدفاع الجوي	00	00	4,000	00	00	00	25,000
16	اجمالي الطائرات المقاتلة	99	24	432	40	18	76	304
17	اجمالي الهليوكبتر	97	33	184	31	24	32	613
18	قاذفات صواريخ ارض – جو ثقيلة	36	8	128	00	00	24	155
19	قاذفات صواريخ ارض جو – خفيفة	134	00	309	28	9	60	65
20	مجموع القوات البحرية	1,500	1,000	13,500	4,200	1,800	1,800	40,600
21	غواصات	00	00	00	00	00	00	3
22	سفن الغام	00	00	7	00	00	00	7
23	سفن برمائية	00	00	00	1	00	00	9
24	زوارق انزال	5	4	8	4	1	2	17

(التقرير الاستراتيجي الخليجي، 2006، ص291)

2.1.4 القوة العسكرية لجمهورية العراق.

تميزت الفترة من عام 1958 ـ 1968 بعدم الاستقرار السياسي في العراق بسبب كثرة الانقلابات وفي تلك الأثناء كان هناك حزب يظهر على الساحة السياسية في العراق هو حزب البعث العربي الاشتراكي، كان مؤسس الحزب هو (ميشيل عفلق) في عام 1948، وقد كان لحزب البعث في بداياته بريقاً لجيل الشباب حيث كان يدعو للوحدة العربية وتطبيق مبادئ الحرية والقومية والمبادئ الاشتراكية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وقد كان البعثيون في العراق يعملون سراً بعدما قاموا بأول محاولة للسيطرة على الحكم من الشيوعيين عام 1963 لكنها فشلت وتم تصفية واعتقال وإبعاد العديد من أعضاءه الكبار من قبل الشيوعيين، ولكن البعثيون استطاعوا التغلغل في صفوف الجيش وموظفي الدولة مما سهل لهم الاستيلاء على الحكم بعد انقلاب قاموا به عام 1968، وقد كان للحزب سيطرة في سوريا حيث وصل البعثيون إلى سدة الحكم، وقد استمر حكم حزب البعث في العراق بعد مجيء

صدام حسين عام 1979 وحتى إنهاء نظام حكمه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب الخليج الثالثة في 9 آذار 2003 واحتلال العراق(علاوان،د.ت).

أولاً: مرحلة حرب الخليج الأولى 1980-1988.

كان الجيش العراقي يعد من أقوى الجيوش في المنطقة عدداً وعدةً وتدريباً وخبرةً قتالية لحرب خاضها مع إيران استمرت 8 سنوات (1980-1988) وخبرات سابقة اختزنها الجيش العراقي بعد اشتراكه بمعظم الحروب العربية مع إسرائيل، وتالياً أهم عناصر قوته -علما أن كل المعلومات التالية كانت قبيل حرب الخليج الثانية 1990:-

العدد. بلغ عدد القوات العاملة حوالي 528 ألف والاحتياطي حوالي 350 ألف مع قدره على تجنيد (نصف مليون جندي احتياطي).

التسليح. كان الجيش العراقي يمتلك أكثر من (2300) دبابة و 3 آلاف قطعة مدفعية مختلفة وحوالي (350) طائرة قتال وأكثر من (400) طائرة هليوكوبتر إضافة إلى قوة صاروخية طورها تمثلت بأنواع صواريخ (مطورة عراقيا) وقد وصل مداها أكثر من (1800) كم.

الصناعات الحربية. كان يوجد في العراق قدرات تصنيعية جيدة وخصوصاً في مجال الصواريخ البالستيه أرض - أرض، والمدفعية وبعض الآليات والكثير من قطع الغيار والأعتده والذخائر.

أسلحة الدمار الشامل. كان العراق يمتلك أسلحة كيماوية وبيولوجية وكانت لديه القدرة في استخدامها تعبوياً وقد كانت هذه من الذرائع التي وضعتها الولايات المتحدة لغزو العراق واحتلاله رغم أن كل الدلائل أشارت أنه قد تم تدميرها بعد حرب الخليج الثانية عام 1991.

حجم الإنفاق العسكري. بلغ حجم الإنفاق العسكري عام 1990 حوالي 8.61 مليار دولار أي ما يعادل 21.11% من الناتج القومي(السيد ، 1997)**.**

ثانيا: حرب الخليج الثانية 1991.

ما أن انتهت الحرب العراقية الإيرانية عام 1988، حتى بدأت الحرب الإعلامية الغربية على العراق باتهامه بأنه يطور أسلحة دمار شامل وأن العراق

استخدم أسلحة كيماوية ضد الأكراد في الشمال، كذلك بدأت حرب اقتصادية خفيـة وعقوبات مطبقة وغير معلنة ضده، وقد كان لأسعار البترول المنخفضة آنذاك عامل ضاغط على العراق المثقل بالديون، ترافق ذلك مع طلب الكويت لديونها المترتبـة على العراق بعد الحرب مع إيران مما زاد التوتر فـي المنطقـة بعـدما صـدرت تصريحات من الرئيس العراقي السابق صدام حسين يهدد فيها الكويت بأنها سـرقت نفط العراق في حقل "الرميله" الحدودي مع الكويت وتحاول الضغط اقتصادياً علـى العراق، ترافق ذلك أيضاً مع حشد الجيش العراقي على الحدود مع الكويت والتهديد بغزوها وكان ذلك عام 1990، وقد بذلت الدول العربية جهوداً كبيرة لإقناع العراق بعدم اتخاذ خطوة تجعل المنطقة كلها على حافة الهاوية، لكن تلك الجهود لم تفلح في إقناع الرئيس العراقي صدام حسين بذلك، وكان موقف الولايات المتحدة غريباً حيث أرسلت إشارات سياسية وإعلامية غامضة بأن المسألة داخلية في إطـار الجامعـة العربية ولا علاقة لها بما يجري وكان ذلك خلال لقاء الرئيس العراقـي بالـسفيرة الأمريكية "جلاسبي" آنذاك في العراق، وفي 1990/8/2 حـصلت الكارثـة التـي وضعت العراق ودول المنطقة كافة على حافة الهاوية وذلك بغزو القوات العراقيـة للكويت واحتلاله، والذي أدى بدوره إلى إجماع المجتمع الدولي علـى إدانـة ذلـك وفرض عقوبات اقتصادية على العراق وتشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة لاستخدام القوة وإخراج العراق عنوة من الكويت، ولم يستجب العراق مرةً أخـرى لجميع الوساطات الدولية بالانسحاب من الكويت، حتى حدثت الحرب بعـد الحـشد العسكري الأمريكي والدولي في الخليج العربي، وحصل الزلـزال، حيـث شـنت الحرب على العراق ودمرت بنيته التحتية وجزء كبير من قواته وأسلحته واقتـصاده حتى تم إخراجه من الكويت، وفرض عقوبات دولية شديدة عليه وفتح الباب للتواجد الأمريكي في المنطقة، فبعد أن كانت نسبة النمو في الاقتصاد العراقـي 13% قبـل الحرب، أصبحت نسبة النمو سلبيه، هذا إضافة للخسائر الاقتصادية التي تجـاوزت 50 مليار دولار للعراق وحده، أما كلفة الحرب على دول الخليج العربي مجتمعـه فبلغت 400 مليار دولار، والخسائر البشرية بلغت 100 ألف قتيل و50 ألف مصاب (عبد الخالق، 2004)، والتلوث البيئي نتيجة للقنابل التي استخدمتها قوات التحالف،

فقد ألقي على العراق حوالي 300 ألف طن من اليورانيوم المنضب، والذي تسبب في وفيات وتشوهات للأطفال، وتلويث المياه والأراضي الزراعية، وكان المستفيد الأكبر من الحرب إسرائيل، والخاسر الأكبر الأمة العربية جمعاء وعلى رأسها العراق ودول الخليج العربي والقضية الفلسطينية، وتعتبر حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق من تداعيات الحرب الثانية(نبيل ،2002).

ثالثا: أسلحة الدمار الشامل والعقوبات الدولية.

استمرت العقوبات الدولية على العراق بسبب اتهامه بامتلاك أسلحة دمار شامل وتهديده لجيرانه، وبقرار من مجلس الأمن تم تدمير كافة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي كان يمتلكها العراق، وفرضت عليه شروط في هذا المجال أكثر من تلك التي فرضت على ألمانيا بعد خسارتها في الحرب العالمية الثانية، وتوالت فرق المفتشين الدوليين على العراق تفتعل الأزمات والمشاكل بعدم التزام العراق بالقرارات الدولية، وتم توجيه ضربة عسكرية أخرى له عام 1998 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وفرض عليه حظر الطيران في شماله وجنوبه، وبقيت العقوبات والاتهامات الغربية للعراق بأنه يخفي أسلحة دمار شامل ولا يتعاون مع الأمم المتحدة حتى حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق والتي ادعت الولايات المتحدة وبريطانيا أن غايتها الرئيسية من الحرب تجريد العراق من تلك الأسلحة، (ومن المؤكد أن العراق كان لديه أسلحة كيماوية وبيولوجية وكان يسعى للحصول على أسلحة نووية قبل حرب الخليج الثانية، لكن يبدو أنها دمرت من قبل لجان التفتيش الدولية العديدة وربما تخلص من كميات منها بنفسه، وهذا ما أجمعت عليه لجان التفتيش الدولية حيث أكدت خلو العراق من تلك الأسلحة، وحتى الولايات المتحدة نفسها قد اعترفت مؤخراً بعدم وجود أسلحة دمار شامل في العراق) (العلاف،2003).

رابعا: حرب الخليج الثالثة 2003.

تسلسل الأحداث الإستراتيجية للحرب.

أخذت الأحداث على الساحة العراقية التسلسل التالي:

1. تعود خيوط حرب الخليج الثالثة إلى ظروف حرب الخليج الثانية التي تسببت بها القيادة السياسية العراقية في غزوها دولة الكويت وبعد ذلك الوقت والذي تم به إخراج العراق من الكويت عن طريق المواجهة العسكرية مع دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة في عام 1991م في عاصفة الصحراء.
2. فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على العراق وبقرار من مجلس الأمن الدولي ويستثنى من ذلك برنامج النفط مقابل الغذاء.
3. تحديد مناطق حظر الطيران واقتصارها على المنطقة الوسطى وهي من °33 – °36 شمالاً فقط واستمر سلاح الجو البريطاني والأمريكي يسيطر على معظم الأراضي الجنوبية والشمالية ويمنع أي طيران سواء صديق أو عراقي بالتحرك إلا ضمن تعليمات هذه القوى.
4. أكدت الولايات المتحدة وبريطانيا للمجتمع الدولي امتلاك العراق على أسلحة دمار شامل مما أدى إلى تكليف مفتشي الأمم المتحدة للبحث عن ذلك، وتأكيد الأمريكيين والبريطانيين على أن وجود القيادة العراقية وعلى رأسها الرئيس صدام حسين بالحكم سيبقى خطر كبير على دول الجوار وإعلانهم بعد أحداث 11 أيلول 2001 بان العراق يعتبر أحد دول محور الشر وهناك علاقة ما بين الأعمال الإرهابية ونظام صدام حسين.
5. بدء حملة دبلوماسية وسياسية منذ تموز 2002م ضد العراق.
6. بدء الحشد الإستراتيجي للقوات الأمريكية والبريطانية منذ تشرين الثاني 2002م.
7. تهيئة البيئة المحلية والإقليمية من قبل الولايات المتحدة للمراحل القادمة.
8. قبول العراق بعودة المفتشين الدوليين وحسب قرار الأمم المتحدة (1441) (سليم، 2004).
9. حاولت الولايات المتحدة إضفاء الشرعية الدولية من خلال مجلس الأمن على قرار الحرب ضد العراق ولكن دبلوماسيتها الخارجية فشلت في إقناع دول المجلس وقد ساد اعتقاد بأن مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة سيكون فرصة تاريخية لبعض الدول لاستخدام حق الفيتو ورد اعتبارها

وإحياء فكرة التوازن لهذا العالم ولو نظرياً وبالنهاية فقد عزمت واشنطن على تسيير مشروعها بالشكل الذي تريد متفردة بـذلك عـن الـشرعية الدوليـة (الرفاعي، 2009).

10. تم إمهال الرئيس العراقي مدة 48 ساعة للتنحي عن الحكم بالرغم من أن الولايات المتحدة قد أعلنت بأنها قادمة للحرب حتى لـو تنحـى الـرئيس العراقي.

لم تكن الحرب هي الوسيلة الصائبة للخلاص من النظام البعثي ممثلاً بصدام حسين في العراق والسير بعملية دمقرطة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة ولإقامة المجتمع المدني الديمقراطي، إذ أنها جلبت معها من المشكلات والتـداعيات ما يصعب تجاوزها بسرعة. ولكن الحرب الإستباقية كانت مطلوبة بالنسبة للولايات المتحدة، رغم معارضة المجتمع الدولي لها، باعتبارها جزء من الإستراتيجية الجديدة للقوى المحافظة في الحزب الجمهوري والإدارة الأمريكية(حبيب، 2003).

إن النظام العراقي كان قد استنفذ أغراضه بالنسبة للمصالح الأمريكية وأصبح مصدر قلق مستمر لها ولحليفتها إسرائيل فـي المنطقـة. والتقـت إرادة الحـرب الأمريكية بإرادة أبرز قوى المعارضة السياسية العراقية حينذاك للخلاص من النظام الحاكم في العراق، مع واقع وجود خلافات بينهما حول عراق ما بعد صدام حسين، وتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من احتلال العراق وتغيير نظام الحكم. وحققت نصراً عسكرياً سريعاً كما كان متوقعاً، ولكنها لم تكسب السلام، ولم تحقـق الأمـن والاستقرار للشعب حتى الآن، بسبب تداعيات الحرب ذاتها وجملة مـن الأخطـاء المبدئية التي ارتكبتها وما تزال ترتكبها الإدارة الأمريكية في العراق من حل الجيش العراقي والاعتقالات وما يجري فيها من تعذيب وسوء معاملة للمعتقلـين وللـسكان المدنيين.

خامسا: القوة العسكرية للعراق منذ 2003-2008.

بعد حرب الخليج الثالثة وتدمير الجزء الأكبر من الجيش العراقي وذوبانه مع سقوط بغداد في التاسع من نيسان عام 2003م، أمر بريمر الحاكم الأمريكي للعراق بحل الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية مما أدى إلى الفوضى العارمة في جميـع

أنحاء العراق. ومن ثم بدأت القوات الأمريكية بالتجنيد لتشكيل جـيش جديـد، وتـم تدريب قسم من القوات العراقية في الأردن وذلك للإسراع في عملية تأسيس الجيش ليساعد في إعادة الأمن والنظام للعراق غير أنه سيكون الجـيش الجديـد محـدود الإمكانيات حيث رسم القانون المؤقت في مواده دوراً للقوات العراقية المسلحة، فـي المادة والتي تنص على: تخضع القوات المسلحة العراقية للسيطرة المدنية للحكومة العراقية الانتقالية، وفي المادة (27) حدد القانون بنيـة ومهمـة القـوات المـسلحة العراقية، فهي تتألف من عناصر الوحدات العاملة، ووحدات الاحتياط، وغرض هذه القوات هو الدفاع عن العراق، وفي المادة (59) أكد القانون على أن الدستور الدائم في البلاد سيحتوي على ضمانات تؤكد أن القوات المسلحة العراقيـة لـن تـستخدم مجدداً لإرهاب الشعب العراقي أو قمعه (كوكبرن، باتريك، موقع الكتروني)، وهو الأمر الذي يؤكد عدم خضوع المؤسسة العسكرية إلى مصالح السلطة السياسية العراقيـة القادمة، وجاء في نص المادة ذاتها أيضا: تماشياً مع مكانة العراق كدولة ذات سيادة، ورغبتها بالمساهمة، مع دول أخرى، في حفظ الأمن، والسلم، ومكافحـة الإرهـاب خلال المرحلة الانتقالية، ستكون القوات المسلحة العراقية مشاركاً رئيسياً في القـوة المتعددة الجنسيات العاملة في العراق تحت قيادة موحدة وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 1511 لسنة 2003، وأية قرارات أخرى لاحقة؛ وذلك إلى حين المـصادقة علـى الدستور الدائم وانتخاب حكومة جديدة وفقا لهذا الدستور، أما ما يتعلق بأفراد القوات المسلحة فقد بين القانون جملة من الاشتراطات المتعلقة بعلاقة عناصـر المؤسـسة العسكرية بمؤسسات المجتمع الحكومي والمدني والسياسي. ومنها ما ورد في المادة (28) حيث لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يكون المنتـسب للقـوات المـسلحة عضوا في الجمعية الوطنية، أو وزيراً، أو رئيساً للوزراء أو عضواً فـي مجلـس الرئاسة، قبل مضي ثمانية عشر شهراً على استقالته من القوات المسلحة، أو إحالتـه على التقاعد منها، وفي المادة (31) أيضا لم يجيز القـانون أن يترشـح لعـضوية الجمعية الوطنية من كان عسكرياً أو منتسباً للقوات العسكرية أثناء الترشيح، وعـن علاقة القوات المسلحة بالرئاسة العليا للبلاد أكد القانون في المادة (39) علـى قيـام مجلس الرئاسة بمهمة القيادة العليا للقوات المسلحة العراقية للأغـراض التـشريفية

والاحتفالية فقط، ولن يكون له سلطة قيادة ولكن له الحق في الإطلاع، والاستفسار، وإعطاء المشورة. وسترسي القيادة الفعلية في الأمور العسكرية عملياتياً من رئـيس الوزراء، فوزير الدفاع فتسلسل القيادة العسكرية للقوات المسلحة العراقيـة، ويقـوم مجلس الوزراء بتعيين المدير العام لدائرة الاستخبارات العامة، وكذلك بتعيين كبـار الضباط في القوات المسلحة العراقية من رتبة عميد فما فوق، وتكون هذه التعيينـات خاضعة لمصادقة الجمعية الوطنية بالأغلبية البسيطة لأعضائها الحاضرين(كوكبرن، 2006).

إن الصراعات الداخلية في العراق هي مـن مختلـف الأطيـاف الـسياسية والأيدلوجيات العراقية، إلا أن الأكثر فعالية هي من المسلمين السنيين كونهم كـانوا أكثر تقرباً للنظام السابق من غيرهم. والأعمال الوحشية والجرائم التي نشاهدها هذه الأيام في العراق أغلبها من السجناء العراقيين الذين أطلق سراحهم النظـام الـسابق قبيل الحرب الأخيرة(الخولي، 2002).

إن السياسة التي أتبعتها قوات الاحتلال بعد انتهائها من العمليات العـسكرية، والأعمال الوحشية وأشكال التعذيب في المعتقلات وأثناء عمليات التطهير، كل ذلـك استفز الكثير من الشعب العراقي وأجج مشاعرهم وبالتالي كانت ردود الفعل قاسـية على قوات الاحتلال. إن مستقبل العراق السياسي مرهون بنجاح الانتخابات، وهـل الانتخابات ستكون نزيهة أو تتدخل بها قوات الاحتلال. وكذلك فمـستقبل العـراق الاقتصادي سيبقى مرهون بالاستقرار الأمني ومساعدة الدول الدائنة لشطب ديونهـا لإعادة إعمار العراق، وأن تكرس الدولة إمكانياتها لإنعاش الاقتصاد وتأمين الرفـاه للشعب العراقي(سايمون، 2005).

2.4 القوة العسكرية الايرانية.

1.2.4 القدرات العسكرية الإيرانية.

أولا: القوات البرية.

شهدت القوات البرية الإيرانية تغييرات متواصلة منذ نهاية الحرب الإيرانيـة العراقية لذا فمن الصعب تقدير قوتها بدقة، كما أن وحدات الجيش الإيراني والحرس

الثوري قد عانت مزيجاً من الآثار المترتبة على الثورة ومن الحظر الغربـي علـى شحنات الأسلحة، ومن الحرب الإيرانية العراقية، يضاف إلى هذا أن الخسائر التـي لحقت بالقوات البرية الإيرانية خلال هذه الحرب فاقت بمراحل تلـك التـي لحقـت بالقوات الجوية أو البحرية خاصة أثناء المراحل الأخيرة للحرب (النفيسي، 1999). ورغم الظروف التي تعرضت لها القوات البرية الإيرانية إلا أن إيران أعادت بنـاء قوتها العسكرية.

تتكون القوات البرية من قوات نظامية (الجيش العامل) وقوات شبه نظاميـة مثل قوات الحرس الثوري وجيش التعبئة الشعبية والحرس الوطني ومليشيات قبائل الحدود، ويصل حجم القوات العاملة إلى نحو مليون جندي علاوة على حجم قـدره مليون وربع مليون جندي احتياطي، وقد خصصت الحكومة الإيرانية مبلغ 40 مليار دولار لإنفاقها خلال السنوات (1991 – 1995) من أجل زيادة وتحـسين قواتهـا العسكرية وخصصت الرقم نفسه في الأعوام من (2005 – 2000).

ثانيا: القدرات الجوية الإيرانيـة. لقد كانت القوات الجوية الإيرانية ساعة الإطاحـة بالشاه تضم 85 ألف رجل و(447) طائرة مقاتلة، ونتيجة للحرب العراقية الإيرانية 1980 – 1988م فقدت إيران قوتها الجوية بشكل تـدريجي وأصـبح كثيـر مـن طائراتها غير صالح للطيران منذ فرض أمريكا الحظر على إيـران، كمـا عانـت القوات الجوية الإيرانية من نقص المساندة الفنية الأجنبية لسنوات طويلة، بالإضـافة إلى تسريح بعض الطيارين الذين كانوا في الخدمة أيام الشاه، وكثير مـن الـضباط والفنيين الذين طردوا من الخدمة خلال السنوات الأولى من حكم الخمينـي. حاليـاً يصل قوام القوة الجوية الإيرانية إلى حوالي 15 ألف رجل بالإضافة إلى 12 ألـف تابعين لقوات الدفاع الجوي(النفيسي، 1999)، وتمتلك هذه القوات 260-300 طائرة حربية، والتهديد الذي تواجهه إيران من الولايات المتحدة والأطماع التي تسعى إليها جعلتها تهتم بتطوير قدراتها العسكرية حيث حظيت القوة الجوية بنصيب الأسد فـي هذا التطوير(كوردسمان، 1994).

1. قوات الدفاع الجوي الإيراني.

تلعب قوات الدفاع الجوي الإيرانية دوراً حاسماً في بلورة الاستعداد الإيراني لتحمل المخاطر، ولمواجهة استخدام القوات العسكرية التقليدية.

إن التخوف الإيراني من التعرض لضربة جوية من قوات التحالف الدولي أشبه بالضربات التي تعرض لها العراق، تجعلها تبذل أقصى الجهد، لتجهيز وتطوير دفاعها الجوي، والمرجح أن إيران قد طورت دفاعاتها الجوية بشكل فاعل ولكن ليس هناك معلومات حديثة عن المدى الذي وصلت إليه في هذا الجانب.

بناء على المعلومات التي يرجع تاريخها للعام 1995 فإن قوات الدفاع الجوي الأرضية هي حوالي 12 ألف رجل من بينهم 8 ألف من قوات الحرس الثوري الإسلامي، وتملك قوات الدفاع الجوي 30 وحدة لإطلاق صواريخ هوك المطورة (أكثر من 150 قاذفة) و(50 – 55) قاذفة صواريخ من طراز (SA–2) و(HQ23)(SSA1) وهي نسخة صينية معادلة للطراز (SA –2) وكذلك (25) قاذفة صواريخ من طراز (SA –6) بالإضافة إلى وحدات بعيدة المدى سوفيتية الصنع من طراز (SA –5) تضم (10– 15) قاذفة صواريخ تكفي لستة مواقع(العجمي، 2006).

إن مشتريات الصواريخ أرض/جو وأجهزة الاستشعار التي استوردتها إيران من روسيا والصين ساعدت إيران كثيراً في تحسين قدرات دفاعها الجوي الأرضية وأمدتها بقدرة متطورة على مواجهة القوات الجوية التابعة لدول المنطقة لكنها لم تمكنها من امتلاك نظام دفاع جوي متكامل يقف في وجه أي هجوم جوي محتمل تشنه الولايات المتحدة الأمريكية. لا شك أن إيران تطمح إلى نظام دفاع جوي متطور يقام على الأرض يقاوم العمليات التي قد تشنها عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي إطار التعاون المكثف الحالي بين إيران وروسيا، وفي ظل السعي الحثيث والمتلهف لإيران للخروج من مأزق الضربات الجوية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، لا أحد يستطيع الجزم إن كانت إيران قد حصلت على نظام يحميها لغاية الآن أم لا(مجلي، د.ت). بغض النظر عن مدى حصول إيران على نظام دفاع جوي متطور أم لا فالمؤكد هو أن إيران قد أعادت تنظيم

دفاعاتها الجوية على الأرض، ونشرت صواريخها من طراز (SA–5) بحيث تغطي أهم موانئها ومنشآتها النفطية وعاصمتها "طهران"، كما يبدو أنها ركزت صواريخ هوك المتطورة والصواريخ الروسية والصينية من طراز (SA–2) حول طهران وأصفهان وشيراز وبندر عباس وجزيرة خرج وبوشهر وبندر خميني والأهواز ودزفول وكمنشاه وتبريز وجزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى وهي بذلك تحصل على قدرة الدفاع عن مناطق محددة بجانب تغطية طويلة المدى لأجزاء من ساحل الخليج(النفيسي، 1999).

2. الصواريخ الإيرانية.

أ. هي السلاح الإستراتيجي الإيراني وتشتمل ترسانة الصواريخ الإيرانية على صواريخ سكود التي استخدمتها إيران لضرب العمق العراقي في حرب المدن أثناء حرب الخليج الأولى. وتتمتع هذه الصواريخ بطابع شبه إستراتيجي لقدرتها على ضرب المنشآت والمطارات الموجودة في الأعماق بدقة لا بأس بها،وإيران تنتج صواريخ سكود وتملك ما يزيد عن 300 صاروخ من طراز (سكود– بي)، و60 صاروخاً من طراز سكود سي ذات المدى الأبعد.

ب. في التسعينيات من القرن الماضي انطلقت إيران في بناء أسلحة إستراتيجية، فطورت الصاروخ (شهاب–3) الذي يبلغ مداه 1300 كلم، وتعتقد المصادر الغربية أن الصاروخ (شهاب–3) مشتق من الصاروخ الكوري الشمالي (نودونغ– 1)، وأعلن الحرس الثوري بأن تشكيلات من (شهاب–3) قد دخلت الخدمة الفعلية وتستطيع هذه الصواريخ أن تطال المدن الإسرائيلية، ثم أعلنت إيران عن تطوير (شهاب–4) بمدى يبلغ 2000 كلم، وتحدثت التقارير الغربية على أنه مشتق من الصاروخ الروسي (ss–4)، غير أن إيران أكدت على أن (شهاب–4) هو صاروخ فضائي تم تطويره لحمل الأقمار الصناعية إلى مداره.

ج. عادت الاستخبارات الأمريكية مرة أخرى للقول بأن إيران تطور حاليا الصاروخ (شهاب–5) الذي يقدر مداه بحوالي 5000 كلم، ويستند في

تكنولوجياته على الصاروخ الكوري الشمالي (تايبودونغ–2)، ولم تؤكد إيران أو تنفي وجود مثل هذا الاتجاه ولكن الواضح أنها قد دخلت نـادي الـدول المنتجة للصواريخ العابرة للإقليم وربما العابرة للقارات وربما أيضاً العابرة للفضاء (النفيسي، 1999).

د. أثناء مناورات (اقتدار–80) التي أجرتها في منطقة حفيـر فـي محافظـة خوزستان المتاخمة للعراق قامت إيران بإجراء تجربة على صاروخ (فاتح–110) وهو أول صاروخ أرض/ أرض موجه عن بعـد ويعمـل بـالوقود الصلب تنتجه الصناعات الحربية الإيرانية، وتؤكد إيران بـأن الـصاروخ يتميز بدقة عالية في تدمير الأهداف ولم تشر إلى المدى الذي يـصل إليـه الصاروخ.

ه. يعتقد بعض الخبراء أن هناك تعاوناً بين إيران وسوريا -وربما باكـستان- للحصول على صاروخ ذي مدى أطول يسمى (نو-دونج 1) من صنع كوريا الشمالية، ولإنتاجه أيضاً، وهو صاروخ يعمـل بـالوقود الـسائل أحـادي المرحلة، ويبلغ مداه (1000) كيلو متر (620) ميلاً، وله رأس حربي يزن (1750- 1200)رطلاً، ويبلغ طول الصاروخ 15 متراً -أي أطول بأربعة أمتار من صاروخ سكود بي- ويقدر متوسط إزاحته عن الهدف بـ ـ(700 متر في المدى الأقصى مقابل (900) متر لصاروخ سكود بـي، بـرغم أن عدم الدقة العملية للصاروخ يمكن أن تـصل إلـى (2000-4000) متـر، ويظهر أنه يمكن نقل الصاروخ على نسخة معدلة على المنصة -القاذفـة- المتحركة من طراز (إم إيه زد – 543 بي)، مع أن بعض الخبراء يشككون في ذلك، وتقدر سرعة الصاروخ في المرحلة النهائية بـ 5ر3 ماخ مقابـل (5ر2) ماخ لصاروخ سكود بي الأمر الذي يسبب مشكلات إضافية لعمليـة الدفاع التكتيكي باستخدام الصواريخ(سويلم، 2005).

و. لقد أخضعت إيران صاروخ (نو-دونج1) لتجـارب الإطلاق علـى مـدى يصل إلى 500 كيلو متر وكان ذلك بتاريخ 29 مايو1993م، ويعتقد عـدد

من الخبراء أن سوريا وإيران سوف تشتريان مرافق للإنتاج والتجميع الأساسي لصاروخ (نو-دونج1)، بالإضافة إلى الصواريخ وقطع غيارها.

ز. من الواضح أن الإستراتيجية الإيرانية بعيدة المدى سترتكز على الردع الاستراتيجي الذي تمثله الصواريخ العابرة للإقليم، باعتباره أفضل وسيلة دفاعية من ناحية الحسم ومن ناحية تكلفته الاقتصادية، ولكن ذلك لا يمنع إيران من السعي إلى شراء وإنتاج السلاح الحديث، فهي قد وقعت مع روسيا في أكتوبر2002م اتفاقية توفر إطار العمل لمشتريات مستقبلية محتملة تشمل الحصول على طائرات سوخوي – 30/27، وأنظمة دفاع جوي من طراز (س300 تورم 1بوك) وصواريخ ضد السفن، وطوافات، ونحو550 عربة قتال للمشاة طراز (BMP–3)(سويلم، 2005).

رابعاً. القدرات البحرية الإيرانية والقوات شبه العسكرية.

القوات البحرية الإيرانية وقوات الحرس الثوري الإسلامي.

أ. **القوة البشرية.**

تطل جمهورية إيران الإسلامية على بحر عمان وعلى الخليج العربي وعلى بحر قزوين بسواحل بحرية تبلغ في مجملها 3180 كلم، يبلغ طول المياه الإقليمية الإيرانية 12 ميلاً بحرياً، ويبلغ طول المياه الاقتصادية ومياه المصائد السمكية 50 ميلاً بحرياً تمتد من خليج عمان وإلى الخط الأوسط في الخليج العربي.

بلغ إجمالي الأفراد العاملين في القوة البحرية النظامية الإيرانية وسلاح البحرية التابع لجهاز الحرس الثوري الإسلامي قوات المارينز ما يقارب 38 ألف فرد منهم 18 ألف من الجنود النظاميين و20 ألف من أفراد البحرية التابعين للحرس الثوري (العجمي، 2006).

ب. الأسطول البحري.

1. يتألف الأسطول البحري الإيراني من مدمرتين و3 فرقاطات، وعشر سفن صاروخية، و33 زورق بحري و5 سفن حرب ألغام، و9 طائرات مروحية، وثمان سفن ومركبات برمائية.

ح. إيران تمتلك قوة هجومية بحرية ضاربة يصل مجموعها إلى أكثر مـن 300 قطعة بحرية وقد زودت قطعها البحرية الرئيسية بوسـائل الـدفاع الجـوي الحديثة والصواريخ المضادة للسفن وتتسلح الغواصات من طراز (كيلو) كل واحدة بـ 6 قذائف طوربيد عيار 144 ملم وقـذائف صـواريخ مـضادة للغواصات طراز (ليمبو) وتتسلح الفرقاطات من طراز (ياباندوز) كل واحدة بمدفعين 76 ملم، كما تتسلح زوارق الصواريخ كل واحـد بعـدد (2–4) صاروخ (سطح/سطح C–802) (مجلي، د.ت).

قوة الغواصات الإيرانية.

أصبحت البحرية الإيرانية تمتلك قوة ضـاربة مـن الغواصـات عـددها 6 غواصات منها ثلاثة غواصات سوفيتية الصنع طراز (كيلو). والغواصـات تتـيح لإيران القدرة على استخدام مياه الخليج العربي وخليج عمان وتقل تعرضها لهجمات الطائرات والسفن وهكذا فإن غواصاتها المختبئة في المياه الـضحلة تمكنهـا مـن السيطرة على مضيق هرمز، حيث يمكـن اسـتخدام هـذه الغواصـات لإطـلاق الطوربيدات أو زرع الألغام قرب الموانى، أو في طريق الناقلات البطيئة (العجمي، 2006)، وقد أظهرت إيران مقدرتها على استخدام المروحيات التي تمتلكها للاتصال مع غواصاتها باستعمال أجهزة السونار الغاطسة، وتستطيع تطوير قـدرتها علـى إصابة الغواصات باستعمال أجهزة الرادار المقامة على الشاطئ وطائرات الدوريـة التي لديها، وتمثل الناحية الإستراتيجية الإيرانية باستخدام الغواصات فـي منطقـة الخليج بما يلي:

أ. المناطـق الأكثر عمقـا في الخليج تتسـم بالضحيج ممـا يجعـ ـل العمليـات الحـربية المضادة للغواصات صعبة وأجزاء واسعة من الخليج يقل عمقها عـن 20 متراً والمياه أعمق على الجانب الإيراني لكن العمق الأقصى لا يتجاوز 88 متراً وهو عمق يعد ضحلاً جداً بحيث لا توجد نقطة في الخليج أعمق من طول غواصة نووية من طراز (SN-688)، والتي يبلغ ارتفاعها من قاعها إلى برجها 16 متراً، بل إن الغواصات الساحلية الأصغر حجماً تواجه مـشكلات متعلقـة بالمناورة والامتصاص القاعي، ولا تستطيع الاختباء في الطبقات الفاصلة بـين

الأعماق متفاوتة الحرارة أو اسـتغلال الغـوص للاختبـاء أو حمايـة نفـسها (كوردسمان، 1994).

ب.تعمل الغواصات بصورة أسهل في خليج عمان حيث يكثر الضجيج أيضاً، إلا أن نشر غواصات كيلو هناك سوف يجعلها عرضة لعمليات الغواصات الهجوميـة النووية الأمريكية والبريطانية وليس من المحتمل أن تنجو هذه الغواصات لمـدة طويلة إذا استهدفتها مجموعة مطاردة وتدمير (جو/سطح SSN) تابعة للبحريـة الأمريكية أو البريطانية، لذا فإن فاعلية غواصات كيلو تعتمد بدرجة كبيرة على مدى تورط الدول الغربية في أي عملية تستخدم فيها الأسلحة المضادة للغواصات وإذا لم تواجه الغواصات الإيرانية الولايات المتحدة أو بريطانيا سيكون بإمكانها العمل في الخليج أو بالقرب منه والإفلات من العقاب، أما إذا واجهتهـا فـسوف يكون بإمكانها مهاجمة بضع ناقلات نفط أو القيام ببعض عمليات زرع الألغـام ولكن ليس من المحتمل أن تنتظر مواصلة حرب طويلة الأمد(الشرق القطريـة، 2009).

2.2.4 أسلحة إيران غير التقليدية.

أولا: برنامج إيران النووي.

وقعت جمهورية إيران الإسلامية على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية عام 1970م وهذا التوقيع يسمح للوكالة الدولية للطاقة النووية. بالقيام بـأجراء رقابـة وجولات تفتيش على التجهيزات النووية،فمنذ انتهاء حربها مع العراق نشطت فـي مجال البحث عن السبل الضرورية والتقنية اللازمة لإنشاء برنامج نـووي. وعلـى صعيد العلاقات الدولية تتمتع إيران بعلاقات مع دول ذات طبيعة نوويـة كالـصين وروسيا،وتقيم علاقات مع بعض دول العتبة النووية كالهنـد وباكـستان وجنـوب أفريقيا، بالإضافة إلى العلاقات الثنائية الجيدة بينها وبين كل من كوريـا الـشمالية وألمانيا من اجل التعاون للحـصول علـى المعلومـات التقنيـة لتطـوير بـرامج نووية(النفيسي، 1999). أ. مراحل نشأة البرنامج النووي الإيراني. ورث النظـام الجديد البرنامج النووي الشاهنشاهي واندلع نقاش خاص في أحـد جانبيـه الإمـام

الخميني ومجموعة من أنصاره يرون أن الأسلحة النووية وبـاقي أسـلحة الـدمار الشامل حرام ويجب التخاص منها، بينما رأى الآخرون أنه يجب استخدامها كسلاح قوة. انتهى هذا الخلاف بحل وسطي وهو اختزال الخطط النووية الشاهنشاهية إلـى أقصى حد، وتم إلغاء معظم البرامج عدا برنامج واحد في اميرباد خاضع للتفتـيش عام 1983 بدأ النظام الإيراني يغير تفكيره أعلنت طهران خطتها الخمسية الأولـى التي تضمنت بناء برنامج نووي بمساعدة الهند. وهناك إجماع بين الآراء على أنـه إذا كانت البداية الشاهنشاهية للبرنامج النووي لأغراض سلمية، فان البداية هذه المرة كانت عسكرية صرفة.أما التحالف الأميركي الإيراني انتهى برحيل الـشاه وبـدأت إيران تعرف نفسها في العالم بأنها عدوة أميركا اللدود وذلك دون أن تستبدل بتحالفها مع قوة عظمى تحالفاً مع قوة عظمى بديلة. واندلعت الحرب بين العـراق وإيـران وأصبح الملف النووي ضمناً في الصراع. وقد قامت إيران بقصف مفاعل العـراق النووي "اوزريق" في 1980 وفسرت ذلك بأنه للحد من تطوير قنبلتها النووية، فـي المقابل قام العراق بضرب المفاعل النووي الإيراني في بوشهر سـبع مـرات فـي الفترة ما بين 1984- 1988 ونجح تقريباً في تـدمير معظـم القـدرات النوويـة الإيرانية. في 1983 نشرت مجلة "جين ديفنس ويكلي" أن إيران تتحرك بقوة نحـو إنتاج أسلحة نووية ويمكن أن تنتجها قبل حلول عام 1986(الرفاعي، 2009). لقـد خرجت إيران من حرب العراق عام 1988 ولديها قناعات بضرورة إعـادة بنـاء قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية، خصوصاً بعد سقوط الاتحـاد الـسوفييتي السابق الذي مثل لها خبراً جيداً كإنهاء لخطر نووي قائم، وأيضا جاء الخوف مـن الترسانة النووية السوفييتية التي لا يعرف الإيرانيون حدودها وإمكانات تسربها، ففي يناير 1995 وقعت روسيا وإيران عقداً لتشييد أول وحدة في "بوشهر" يتم تـسليمها عام 2002 وتشغيلها 2004(والرستون، 2002).

ب. المنشآت النووية الإيرانية. تتركز في طهران وأصفهان، وصفند وشـاغنهندز حيث مناجم لليورانيوم وتوجد مجمعات بحوث يورانيوم في ناتانز ومعلـم كلايـه، والمفاعلات نووية في بوشهر على الخليج العربي(الارياني، د.ت).

ج. تطورات الملف النووي الإيراني. تفجرت الأزمة بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران فظهر تقرير صادر عن الوكالة يقول إن إيران لم تلتـزم بتعهـداتها تجـاه برنامجها النووي وأنها لم تكشف عن موقع معالجة الوقود النـووي. وقـد طالبـت طهران بالتوقيع على بروتوكول إضافي في اتفاقية نشر الأسـلحة يـسمح للوكالـة بإجراء تفتيش مفاجئ للمنشآت المشتبه بها. ففتحت جهات عديدة سياسية وإعلاميـة النار بشكل مفاجئ على إيران فقد أفادت مصادر في كوريا الجنوبية أنه تم اكتشاف طائرة شحن إيرانية وهي تحمل حاويات من كوريا الشمالية يشتبه المحللـون أنهـا كانت رحلة تسوق لصواريخ بالستية أو مكوناتها. كذلك ذكرت صـحيفة هـآرتس الإسرائيلية في التوقيت ذاته أن لديها معلومات مؤكدة من بأن المـشروع النـووي الإيراني قد وصل إلى مرحلة متقدمة جداً. حاولت إيران تحاشي هذه الـضغوطات مرات عبر مواجهتها ومرات أخرى عبر إبداء المرونة لاستيعابها، فاتهمت إيـران الولايات المتحدة بشن دعاية مغرضة ضدها. صرح الرئيس خاتمي أن بلاده لا ترى أية مشاكل في التفتيش المفاجئ وتوقيع البروتوكول الملحق بالمعاهدة إذا ما تأكـدت من عدم وجود نية لاستخدامه سياسيا بشكل سلبي(والرستون، 2002). ثمة تعـاون روسي إيراني في مجال نقل التكنولوجيا النووية إلى إيران وقد أخذ هـذا التعـاون أبعاداً حيوية عقب إعلان الحكومة الروسية في 2000م أنها علـى اسـتعداد لبنـاء خمسة مفاعلات نووية إضافية في إيران. روسيا كانت ملتزمة باتفاق جرى بين آل غور وشرنومردن عام 1995م والذي تتعهد روسيا بمقتضاه بعدم توقيع عقود جديدة لبيع الأسلحة لإيران، غير أن روسيا تحللت من التزامها بعد أن أفشى آل غور هـذا الاتفاق خلال حملته الانتخابية(كوردسمان، 1994). أبرمت روسيا مع إيران اتفاقـاً تمهيدياً يقضي بإعادة النفايات النووية الإشعاعية من محطة بوشهر إلى روسـيا. ان الولايات المتحدة تقود حملة ضد روسيا على خلفية التعاون النـووي بـين روسـيا وإيران وكان هذا النهج يعيد إحياء تقاليد الحرب البـاردة(شـمالبرغر، وأخـرون، 2003).

د. الوضع الحالي لبرنامج إيران النووي. تشير كل الدلائل إلى إن هنـاك تطـوير لبرنامج نووي في إيران ومنها مفاعل بوشهر على الخليج العربـي وبـدأ بإنـشائه

بمساعدة روسيا، هدفه وفقاً للمزاعم الإيرانية توليد الطاقة الكهربائية أي في مجـال الاستخدامات السلمية. والمفترض جاهزيته في نهاية عام 2003. هناك مواقع نووية إيرانية في موقع ناتانزا وفي منطقة اراك الواقعة جنوب غرب إيـران. ويبـدو أن هناك استخداماً سريا لأجهزة الطرد المركزي على اليورانيوم والتي يمكن من خلالها صناعة وقود نووي وتخصيب اليورانيوم لاستخدامه في إنتاج أسلحة دمار شـامل. صنعت إيران صاروخ الفاتح 110 والذي يعمل على الوقود الصلب، واختبار عـام 2000 على صاروخ شهاب 3 الذي مداه حوالي 1300 كم وهو قادراً على ضـرب إسرائيل، وبدأت إيران بإنتاج طائرة إيران 140 ومروحية القتال شاه-اوز ومركبـة إطلاق الصواريخ ذو الفقار حيث أكدت أن برامجها التسلحية للردع وليست للهجوم. من المعروف أن مشتريات السلاح هي التي تحدد الغرض المحتمل لاستخدامه، فإذا ما كانت مشتريات السلاح ترمي إلى أغراض دفاعية، فـلا يكـون هنـاك أدنـى اعتراض على ذلك ولكن الأمر يثير الشك حينما تبني دولة قواتها المـسلحة علـى أسس هجومية فهي بذلك ترمي إلى العدوان. وبالنظر إلى أن معظم الأسـلحة التـي تسعى إيران الحصول عليها تتخذ طابعاً هجومياً فإن ذلك يطرح نواياهـا التوسـعية وراء عملية التسلح، ولا تزال الأوساط الخليجية والعربية والعالمية تتابع بشيء مـن القلق سعي إيران لامتلاك أسلحة هجومية متطورة وصواريخ كان آخرها ما يجري الحديث عنه في الوقت الحاضر ويتمثل في احتمال امتلاك إيران قريبـاً لـصواريخ "لاوندوج2" أو ما يدعى "سكود آي" وقد تردد أن إيران تجري تجارب مبدئية علـى هذا الصاروخ في صحراء (لوط) الإيرانية، وهناك احتمالات أن تكون إيـران قـد أجرت تعديلات على هذا النوع من الصواريخ وكذلك هناك تكهنات أن تكون إيران عازمة على امتلاك حوالي 150 صاروخاً من هذا النوع في الوقت الحاضر، وقد تم تبادل للزيارات بين وفود عسكرية إيرانية وبين وفود عسكرية من كوريا الـشمالية، وغايتها الأساسية تطوير الصواريخ الكورية الشمالية بتمويل إيراني انطلاقـا مـن نسخة (سكود سي) السوفيتية وان الدفعة الأولى من هذه الصواريخ قد يصل مـداها إلى حوالي 1250 ميلا، أي ما يعادل ضعفي مدى الصاروخ الذي سبق الإشارة إليه وهو هذه المرة من طراز (روندج 1) وهذا المدى يجعل منطقة الخليج العربي فـي

مرمى نيران الصواريخ الإيرانية. وفي أعقاب انهيار الاتحـاد الـسوفيتي تـرددت نغمات تشير إلى أن المواجهة القادمة ستكون بين الغرب العلمـاني المـادي وبـين الشرق الإسلامي وعزز من صحة تلك التوجهات تباطؤ المجتمع الدولي وتراخيـه أمام النزعات التي تستهدف تقليص النفوذ الإسلامي أو الوجـود الإسـلامي علـى خارطة العالم، مثل المذابح التي شهدتها البوسنة والهرسك في الـسنوات الماضـية، ولما كانت إيران ترفع راية الإسلام وتحمل شعاراته وتتبنى المفاهيم التـي تـسعى لبناء قوة ذات صبغة إسلامية وجدت في الموقف الراهن مبرراً قوياً لمزيد من الحشد الإعلامي والدبلوماسي لفرض قناعات بأحقيتها في بناء قدراتها العـسكرية لتكـوين حائط دفاعي ضد الهجمات المحتملة من جانب الغرب على الشرق الإسلامي بـدءاً بإيران لكونها تدعي قيادة العالم الإسلامي في مواجهة الغرب المسيحي.

ثانيا: الأسلحة البيولوجية.

أ. لقد بدأت إيران في تطوير الأسلحة البيولوجية اعتباراً من عام 1982م وقـد أوكلت مسئولية تطويرها إلى الحرس الثوري الإسلامي، الذي اشترى معدات إنتاج مناسبة لهذه الأسلحة وقد أجرت إيران بحوثاً واسعة حـول العوامـل الأشد فتكا مثل الأنثراكس والجراثيم المسببة للحمى القلاعية والميكوتوكسين (الجراثيم السامة) واتصلت بصورة متكررة بمختلـف الـشركات الأوربيـة للحصول على المعدات والتكنولوجيا اللازمة للتعامل مـع تلـك الأمـراض والمواد السامة، وأفادت التقارير بأن إيران تنتج الميكوتوكسين وهـو عامـل بيولوجي بسيط يحتاج مرافق مخبرية بسيطة وأنها طورت أسلحة بيولوجية فعالة على شكل رذاذ وتصاميم أسلحة ذات حاويات خزفية، ورغم ذلك مـن الصعب تحديد القدرة البيولوجية الحقيقية لإيران.

ب. الأسلحة البيولوجية هي دائماً سهلة الامتلاك ويمكن نشرها بالطرق التقليديـة ولا شك أن لدى إيران الكثير من مثل هذه الأسلحة، وإيـران ربمـا تواجـه مصاعب في تطوير رؤوس حربية فعالة للصواريخ البالستية لتحمل العوامل البيولوجية إلى أهدافها، تتمثل في التغلب على الـصعوبات الفنيـة الخاصـة

بتحسين التسديد وإيجاد وسائل فعالة لنشر هذه العوامل من خـلال الـرؤوس الحربية لصواريخ كروز والقنابل (النفيسي، 1999).

ج. تواجه إيران مصاعب مستمرة في تطوير رؤوس حربية فعالـة للـصواريخ البالستية تحمل العوامل البيولوجية ولكنها لا بد أن تتغلب على التحديات الفنية الخاصة بتحسين التسديد، وإيجاد وسائل فعالة لنشر العوامل البيولوجية مـن خلال القنابل والرؤوس الحربية لصواريخ كروز ومن المحتمل أن يكون لدى إيران بالفعل تكنولوجيا نشر العوامل البيولوجية كالانثراكس علـى مـساحة واسعة وذلك بإطلاقها من سفينة تسير بمحاذاة الساحل أو من حاوية ضـخمة يتم تهريبها إلى داخل مدينة أو مجمع صناعي(حسين، د.ت).

ثالثاً. الأسلحة الكيميائية.

أ. إن قـدرات إيران الحـالية في مجـال الحـرب الكيمـاوية غير معـروفة على وجـه الدقة، ولكن من الواضح أنها تمتلك قدرة كبيرة على إنتاج مثـل هذه الأسلحة تقدر بـ 25 – 100 طن في العام تشمل غاز الخـردل وغـاز الخردل المغبر وغاز الفوسجين وعوامل تسميم الدم، وهذا ما يمنحها قـدرة كبيرة على خوض معركة كيماوية قرب حدودها وشن غارات جوية محدودة طويلة المدى باستخدام القنابل الكيماوية(النفيسي، 1999).

ب. مهمة تطوير العوامل الكيماوية في إيران أسندت إلى جهاز الحرس الثـوري الإسلامي بدعم من وزارة الدفاع، وفي مارس 1988 كان لدى إيران مصانع للأسلحة الكيماوية متوسطة الحجم قيد التشغيل في (دامجـان) و(بارشـين)، وأنتجت إيران غاز الخردل الكبريتي وعوامل تـسميم الـدم وربمـا غـاز الكلورين ومن المحتمل أيضاً أنها بـدأت بـإطلاق صـواريخ اسـكود ذات الرؤوس الكيماوية وتمت تعبئة هذه العوامل الغازيـة فـي قنابـل وقـذائف مدفعية(شمالبرغر، وأخرون، 2003).

ج. يعتقد الخبراء الغربيون بأن المخازن الإيرانية مليئة بحوالي 2000 طن مـن العوامل الكيماوية المتنوعة الفتاكة وأنها تمتلك رؤوس حربية لقذائف مدفعيتها من عيار 155 ملم ولقذائفها الصاروخية من عيار 122 ملم وقنابلها وألغامها

وربما تملك رؤوس حربية لصواريخها ذات المدى الأطول، ويعتقد الأمريكيون أن لدى إيران مصنع واحد على الأقل قرب (دمجان) لتجميع الرؤوس الكيماوية، وكثير من الخبراء يعتقدون أن إيران لديها حاليا إمكانيات لصنع غاز الأعصاب(الرفاعي،2009).

رابعا: اثر القوة العسكرية الإيرانية على دول الخليج العربي.

مما لا شك فيه أن إيران تشكل قطبا فاعلا في منطقة هي من أهم مناطق العالم وأخطرها. وتوزيع النشاط الإيراني يسير على جميع المستويات الإقليمية والإسلامية والدولية. ويأتي هذا النشاط الفاعل نتيجة الإحساس الإيراني بذاتيته الفاعلة في المنطقة، وإمكانية مده إلى مناطق أخرى من العالم، ومن ثم فرض قطبيته على الأطراف الأخرى في هذه المناطق ولا شك أن محاولة التعرف على إيران من الداخل تقودنا إلى فهم المعطيات التالية:

أ. إن الثورة الإسلامية الإيرانية غيرت وجه الحياة كلها في إيران وعملت بوعي وإتقان على إقحام الجماهير وحضورها على الساحة السياسية.

ب. أفرزت هذه الثورة نظاماً يستند إلى مبادئ مرتبطة بعقائد الشعب الإيراني الذي يتغنى بالأمجاد الفارسية وينادي بالهيمنة الإقليمية باعتبارها إرثاً وماضياً تليداً.

ج. إن النظام الحاكم في إيران جعل من تصدير الثورة الإسلامية هدفاً إستراتيجياً وحيوياً وحياتياً ومصيرياً، يستند إلى منظور علمي عقائدي، ويعتمد على مصادر وإمكانيات وطاقات تحشد لتنفيذها ويستثمر عناصر الشخصية الإيرانية وفكرها المذهبي وإمكاناتها الذاتية(الخالدي، 2007).

د. إن النظريات التي تحكم الإستراتيجية الإيرانية أدت إلى تعقد العلاقات الإيرانية مع دول المنطقة بحيث يصعب تحديد نوع هذه العلاقات وأهدافها المرحلية دون الرجوع إلى هذه النظريات من أجل كشف الغموض في هذه التحركات الإيرانية خاصة في مجال إقامة التكتلات الإقليمية ذات الاتجاهات المتعددة(غرايبة، د.ت).

هـ. إن القضايا الأساسية التي تثيرها إيران على المستوى الإقليمي والإسلامي والدولي ليست قضايا مرحلية بل هي قضايا عقائدية ترتبط بفكر النظام الإيراني وإستراتيجيته، وتتخذ أشكالا مختلفة تتلاءم مع المواقف والظروف والأحداث المعاصرة.

و. إن الفقه السياسي الشيعي يتيح للنظام الإيراني قدرا كبيرا من المرونة في إقامة ودعم علاقات قوية مع الأجنحة والمنظمات الثورية المتطرفة خارج إيران، ما دامت تسير في الاتجاه الذي يساعد على نجاح الإستراتيجية الإيرانية.

وحول ما سبق فان الرؤية الإيرانية لأمن الخليج تنطلق من واقع الرغبة في تأكيد السيادة الفارسية عن طريق القيام بدور الدولة الكبرى في المنطقة يحدوها في ذلك جذور تاريخية وعرقية وطائفية محورها الصراع ضد القومية العربية، والعداء ضد أي دعوة لتوحيد دول الخليج العربية، واعتماداً على كثافتها البشرية والفراغ السكاني الشديد في دول الخليج العربية، فقد قامت بتشجيع رعاياها على الهجرة لهذه الدول برغبة منها في تحجيم الأغلبية العربية، وتحقيق السيادة الفارسية عن طريق هذا الوجود الكثيف، أضف إلى ذلك المصالح الاقتصادية الإيرانية في المنطقة حيث توفر سوقاً استهلاكياً لصناعاتها واستيعابه للعمالة الإيرانية من خلال جاهزية السوق الخليجية لوجود الجالية الإيرانية الكبيرة في المنطقة، وأطماع النظام الإيراني في السيطرة على الثروات البترولية في مياه الخليج (آل سعود، 1997).

أما الخطوط العامة للتصور الإيراني لأمن منطقة الخليج، كما تعلنه إيران في كل مناسبة فتتلخص فيما يلي:

أ. إقامة نوع من الترتيبات الأمنية تحت مسميات مختلفة مثل(منظمة الدفاع الإقليمي، التحالف الخليجي، الحزام الأمني الخليجي) في المنطقة تضمن استقلال دول الخليج وسيادتها على أراضيها، على أن تستند هذه الترتيبات إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة، وان تقع مسؤولية إعداد ترتيبات الأمن على عاتق الدول الثماني المطلة على

الخليج، (إيران، العراق، والدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي).

ب. رفض التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن المنطقة تحت أي شكل من الأشكال ورفض أي دور لمصر وسوريا في أمن الخليج العربي(موقع مقاتل).

ج. إخلاء منطقة الخليج من القواعد العسكرية الأجنبية.

د. المطالبة بإعلان مياه الخليج مياها إقليمية، الأمر الذي من شأنه أن يثير مسألة تحديد المياه الإقليمية وهذا من شأنه حصول إيران على مكاسب قريبة من الساحل العربي وخاصة بعد احتلالها للجزر العربية الثلاث.

ه. محاولة إيران الحصول على اعتراف بدورها في منطقة الخليج وقد برز ذلك من خلال حرب الخليج الثانية، التي كانت بمثابة رسالة للعالم الغربي تفيد بأنه بوسع الغرب الاعتماد على إيران لحماية مصالحه الإستراتيجية في المنطقة.

و. تعتبر إيران إن أي تغيير في الحدود السياسية في المنطقة أمر مرفوض تماماً لأن ذلك قد يعني في المستقبل تغيير الحدود السياسية الإيرانية ذاتها سواء في مناطق الشمال المتاخمة لروسيا أو في منطقة الأهواز العربية الغنية بالبترول، أو بالنسبة للجزر العربية الثلاث(آل سعود، 1997).

استحوذت العقود الأربعة الماضية على كثير من النقاش الخاص بالسبل الكفيلة للأمن في منطقة الخليج العربي.ولقد تغيرت مضامين هذا النقاش بتغير معطيات البيئة الجيوسياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، بيد أن وتيرة التغير في المعطى الإقليمي ظلت على نحو دائم أكثر سرعة من تلك المعنية بالفضاء الكوني. وهنا تكمن إحدى إشكاليات القراءة المنهجية لهذا الأمن.

لا تبدو المعايير التي تُوجه التفاعلات البينية في النظام الإقليمي الخليجي واضحة، وما إذا كانت هذه التفاعلات مستندة إلى محددات ثقافية أو مرتكزة إلى معطيات اقتصادية، أو إلى مزيج من الأمرين، أو أنها مرتبطة بضرورات إدارة "التعايش" اليومي في الإقليم وحسب.وترمي هذه التساؤلات بظلالها على أي مقاربة

هيكلية لقضية الأمن في الخليج، وتستوجب بالـضرورة الخـروج عـن المنـاهج الكلاسيكية في التحليل البنيوي للنظم الإقليمية.

في سبيل اقامة نظام جديد للأمن في الخليج، فلا بد ان يكـون ذلـك ضـمن بعدين أساسيين، يرتبط الأول بإجراءات الثقة والشفافية الأمنيـة، ويتـصل الثـاني بالسعي المشترك لحماية الممرات البحرية الملتصقة عضوياً بأمن الطاقة النفطية.

ضمن التداعيات بعيدة المدى للحرب العراقية الإيرانية، جاء دخول إيران في برنامج تسلّح كثيف ومتسارع الخطى، حيث إن إحدى العبـر التـي خلـص إليهـا الإيرانيون من حرب السنوات الثماني قد تمثلت في أن هذه الحرب ما كان لهـا أن تدوم على النحو الذي دامت عليه لو لا تفوق العراق الجوي، وتفوق دفاعاته الجوية في الوقت ذاته. كذلك، تمثلت إحدى العبر في حقيقة أن العراق قد تمكن مـن دفـع إيران للقبول بالقرار 958 بفعل القصف الصاروخي الذي أصاب مساحات واسـعة من المدن والأحياء الإيرانية، حين لم يكن لدى الإيرانيين ما يمكـنهم مـن إجبـار العراق على وقف هذا القصف.

يعد برنامج إيران الصاروخي أحد الإفرازات بعيدة الأثر للحرب العراقيـة الإيرانية، حيث يهيمن هذا البرنامج على الحسابات الراهنة للأمن الإقليمي، بل ومـا فوق الإقليمي، فذلك يعني أن حرب السنوات الثماني لا تزال حاضرة بقوة في معادلة أمن الخليج. إنها الحرب التي لم تنته بعد.

وهذه هي المعطيات الراهنـة للبيئـة الأمنيـة للخلـيج: انهيـار للتـوازن الإستراتيجي، وغياب للردع بشتى صوره، وتضخم متزايد للهواجس الأمنيـة لـدى غالبية الفرقاء، وإن ضمن قراءات متباينة، لا وجود لأي نظام أمنـي قـادر علـى احتواء التوترات والحيلولة دون نشوب نزاعات مسلحة.

إن المعطيات الهيكلية للبيئة الأمنية في الخليج هي نتاج أحداث كبرى غيرت وجه المنطقة، بقدر ما هي انعكاس لتكوين جيوسياسي يصعب القفز عليه. وإذا كان لهذه المعطيات أن تتغير فهذا لن يحدث إلا كنتاج تراكمي بعيد المدى لنسق كلي من التحولات البنيوية الطابع.وعليه، فالأسلم هو البحث عن نظام للأمن الإقليمي يطوق التناقضات الكامنة في بنية الإقليم، ويحول دون تسببها في حـرب جديـدة، تُعمـق

الصراع وتجعل فرص التعايش أكثر بعداً. وفي ضوء هذا البعد، وانسجاماً معه، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي الست العمل على تعزيز دفاعاتها الجوية لمواجهة الطائرات والصواريخ البالستية والجوالة.ويمكن لهذه الدول أن تسند دفاعها الجوي إلى أنظمة صاروخية متوسطة المدى، مثل صواريخ باتريوت (PAC-3) الأميركية أو صواريخ (S-300PMU1) الروسية، وتستعين في الوقت نفسه بأنظمة صاروخية قريبة المدى لحماية الأنظمة الصاروخية ذات المدى المتوسط من الصواريخ المضادة للرادار. ويمكن لدول الخليج أن تسعى في الوقت نفسه لإنشاء شبكة رادارات مؤتمنة للاستطلاع ومراقبة المجال الجوي، إذ إن مثل هذه الشبكة يمكنها أن تساعد وزارات الدفاع على حل قضايا الدفاع الجوي بواسطة المعلومات المستقاة من دوائر الملاحة الجوية التي ستتمكن بدورها من التحكم في حركة الطائرات بصورة أكثر فعالية عبر البيانات التي تحصل عليها من أجهزة الدفاع.

الفصل الخامس

القوى الخارجية وميزان القوى في منطقة الخليج العربي

1.5 القوة العسكرية الأميركية وأثرها على الخليج العربي.

1.1.5 السياسة الأميركية في الخليج العربي.

تنوعت وتبدلت السياسات الأمريكية في الخليج في حين كانت المصالح الأمريكية هي العامل الثابت في كل الأحوال، ففي المراحل التي كانت تتأزم فيها العلاقات الأمريكية مع الاتحاد السوفيتي السابق كان ذلك ينعكس على السياسة الأمريكية في الخليج ويمكن التمييز بين أربع سياسات أمريكية خلال الفترة من عام 1971–1990 التي شهدت سنوات حكم الرؤساء نكسون، كارتر، ريغان، بوش.

أ. **مبدأ نكسون**: دعم الأنظمة المؤيدة للولايات المتحدة في المنطقة وتخفيف العبء عن واشنطن، وهذا يعني عدم التدخل الأمريكي المباشر وهذا يتطلب تزويد الدول الحليفة بمساعدات عسكرية واقتصادية(السعود، 2006).

ب. **مبدأ كارتر**: كانت سياسات كارتر مناقضة تماماً لسياسات نكسون بسبب حدوث مجموعة من التحولات الخطيرة في المنطقة وهي سقوط نظام الشاه في إيـران، والتدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان، واندلاع الحرب العراقية الإيرانيـة، وبناء على ذلك شكلت سياسة كارتر انقلاباً في الإستراتيجية الأمريكيـة التـي أصبحت تقوم على التدخل العسكري المباشر واسـتخدام القـوة للحفـاظ علـى المصالح الأمريكية في الخليج وكانت هذه الإستراتيجية تعني الآتي:

(1) القيام بدور مباشر لتحقيق الأمن الإقليمي في الخليج.

(2) الفصل بين أمن الخليج وأمن منطقة شرق البحر المتوسط أي الفصل بين أمن الخليج وحل القضية الفلسطينية.

(3) التلويح المستمر بالخطر العسكري السوفيتي لمصادر النفط.

(4) تحويل قضية أمن الخليج إلى قضية عسكرية في المقام الأول.

(5) ترجمة الولايات المتحدة هذه الإستراتيجية إلى واقع من خلال الآتي:

(أ) تشكيل قوة تدخل سريع في إقليم الخليج.

(ب) الحصول على تسهيلات بحرية وقواعد في الدول العربية الخليجية.

(ج) تطوير القدرة العسكرية للمملكة العربية السعودية تمكنها من التصدي لأي عدوان خارجي(السلطان، 2002).

ج. **مبدأ ريغان**: سعى ريغان إلى تطوير مبدأ كارتر باتجاه أكثر حسماً في المواجهة مع الاتحاد السوفيتي وكان التحول من إستراتيجية "التدخل غير المباشر" إلى إستراتيجية "حافة التدخل المباشر" ولتحقيق ذلك اعتمدت الإستراتيجية الأمريكية الخطوط التالية:

(1) تطوير قدرة وكفاءة قوات الانتشار السريع وتحويلها إلـى قـوة مركزيـة مستقلة وتوسيع نطاق عملياتها.

(2) إقامة حلف قوي ومرن بين الولايات المتحدة وعدد من الدول الصديقة في الشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا أي من الخليج والإطار الإقليمي المحيط بالخليج.

(3) السعي للحصول على تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية لخدمة الوجود العسكري الأمريكي في مياه الخليج، وتمكنت من استغلال تداعيات الحرب العراقية – الإيرانية على المنطقة لإقناع الدول العربية الخليجية لمنحها امتيازات في هذا المجال(أبو جاموس، 1996).

د. **عهد بوش الأب**: تزامن وصول بوش إلى الحكم مع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية والانسحاب السوفيتي من أفغانستان، وانحسار دور السوفييت في دعم حركات التحرر المناهضة للغرب، مما أوجد تغيراً في توجهات السياسة الأمريكية في الخليج، وأصبحت تركز على مناهضة بروز قوة إقليمية تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة وبخاصة العراق وإيران وأصبح الأمر يستدعي تدخل عسكري مباشر حال تهديد مصالحها وكانت ملامح هذه الإستراتيجية كالتالي:

(أ) التزام الولايات المتحدة بالمحافظة على حرية الملاحة في المياه الدولية بمـا فيها مياه الخليج.

(ب) تأمين حرية تدفق النفط عبر مضيق هرمز.

(ج) تأمين أمن واستقرار الدول الصديقة في المنطقة.

(د) الاحتفاظ بوجود عسكري في الخليج وبمساعدة الدول الصديقة (الريس، 2002).

فرضت هذه الإستراتيجية ضرورة التوسع في بناء القواعد الجوية الأمريكية التي تستخدم في مهاجمة الأهداف الإستراتيجية في عمق الأراضي السوفيتية عند اندلاع حرب نووية بين الطرفين، كما برزت أهمية عقد تحالفات عسكرية يمكن عن طريقها تعبئة التسهيلات الطبيعية التي تحوزها الدول الصديقة المجاورة والقريبة من الاتحاد السوفيتي، ووضعها تحت تصرف الولايات المتحدة وحلفائها في كتلة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

هـ. زادت الأهمية الجيوستراتيجية للخليج بالنسبة للولايات المتحدة إثر انتقال محور الصراع الكوني بين القوتين العظميين إلى المحيط الهندي خلال الستينيات من القرن الماضي عقب إغلاق قناة السويس نتيجة للعدوان الإسرائيلي في الخامس من حزيران 1967 والتخلي عن البحر المتوسط كمحور للتعامل المباشر نحو التوازن الإستراتيجي الدولي(الانباري، 1988).

و. هذه المزايا التي وفرها التمركز في المحيط الهندي للإستراتيجية العسكرية الأمريكية تصب في صالح مضاعفة الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي ضمن هذا التخطيط الإستراتيجي الأمريكي الجديد، حيث يمكن توظيفه إستراتيجياً ليصبح نقطة حاسمة في التوازن الدولي لأنه أقرب بقعة من المحيط الهندي وتوابعه إلى وسط روسيا الأوروبية، وإلى أهم مواقع التجمع السكاني والصناعات الثقيلة في وسط روسيا الآسيوية، والتحكم فيه يتيح المزايا الإستراتيجية التالية للقوات الأمريكية المتمركزة في المحيط الهندي(ربيع، 1988) وانظر ايضا (Abu salim..2009).

الخليج بحيرة قادرة على حماية الغواصات النووية وإيواء الأساطيل المحاربة، فهو يمتد على شكل خنجر يتسع عقب اجتياز مضيق هرمز، حيث توجد مجموعة من الجزر تستطيع أن تتحكم في جميع الممرات البحرية المتجهة من المحيط الهندي إلى داخل الخليج.

الخليج من حيث الاتصال الجوي أقرب إلى قلب روسيا من أي موقع آخر تتحكم فيه القوى الأمريكية، فهو أقرب حتى من برلين، وتستطيع حاملة الطائرات التي تتمركز في مواجهة الكويت أن تكون قادرة على أن تطال في وقت واحد جنوب الاتحاد السوفيتي وغرب روسيا الأوروبية، كما أن منطقة الخليج لا تتجه فقط إلى قلب روسيا، بل هي قادرة أيضا على أن تتجه إلى آسيا، حيث تمثل القاعدة الخلفية لكماشة هائلة تستطيع منها القوات الجوية أن تصل إلى قلب الصين وإلى جميع أجزاء القارة الهندية، بما في ذلك الباكستان، وعلى وجه الخصوص أفغانستان (حيث التمركز السوفيتي منذ عام1979) (السعود، 2006).

يشكل الخليج بديلا مكملاً لطريق السويس كمقدمة لجسر جوي يربط آسيا ومنطقة الشرق الأقصى بأوروبا ومنطقة البحر المتوسط.

تضاعفت الأهمية الإستراتيجية للخليج بعد إدخال منظومة أسلحة جديـدة إلـى الأسطول الأمريكي في المحيط الهندي، حيث تم في أواخر عقد الستينيات وأوائـل عقد السبعينيات تسليح الغواصات الأمريكية بصواريخ بوسيدون (Poseidon) التي يصل مداها من 5000 إلى 6000 كلم، وبذلك أصبح في مقدور هذه الغواصات التي تقصف أي موقع في الاتحاد السوفيتي من قواعدها في المحيط الهندي وتختبئ فـي مياه الخليج العربي إلى أن تصل إلى أي موقع داخل الاتحاد السوفيتي(مغيث الدين، 1983)، وانظر ايضا (Abu salim.2009).

2.1.5 الوجود العسكري الأميركي في العراق وأثره على منطقة الخليج العربي.

بدأت إرهاصات التحول في الشرق الأوسط مع بداية القرن الحادي والعشرين ليصبح خلال ثلاث سنوات فقط بؤرة رئيسية للتغيير والأحـداث الساخنة ونقطة تقاطع إستراتيجية للعلاقات الدولية، ويتضح الفارق الهائل بين حالة الشرق الأوسط في التسعينات وحالته بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، ففي حقيقة الأمر أنه كان في الفترة الأولى فاعلاً ممسكاً بزمام الأمور في حين تحول في الفترة الثانية إلى مفعول به فاقد تماماً للسيطرة على مجريات الأمور، وقد أربك هذا التبدل المفاجئ في أحوال الشرق الأوسط كثيراً من الجالسين على مقاعد اتخاذ القرار وآثر بعضهم التأمل

والانتظار لكن سرعة الأحداث ونتائجها المصيرية تدفع في اتجاه إعمال الفكر بسرعة، فنحن أمام شرق أوسط جديد يختلف جوهريا عما كان عليه في التسعينات في عدد من الجوانب الأساسية(جرجس، 2000):

أ. تغيرت جغرافية الشرق الأوسط فلم يعد ذلك الإقليم الممتد من المغرب غربا على شاطئ الأطلسي إلى الخليج العربي شرقا والمكون من سائر الدول العربية مضافاً إليها إيران وتركيا وإسرائيل. وقد كان هذا التعريف القديم مقبولاً خلال التسعينيات لاحتوائه على معظم التفاعلات الأساسية الأمنية والاقتصادية والحضارية المميزة للإقليم. وكان التعريف مقبول أيضا من القوى الخارجية مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بوصفهما من دول الجوار الأمني للإقليم حتى لو لم يكونا من دول الجوار الجغرافي المباشر. ولقد نشأ من تلك الحقيقة علاقات تعاون مباشرة بين الولايات المتحدة ودول الإقليم وأنشأت القيادة المركزية الأمريكية للتعامل والتخطيط مع هذا المسرح الجغرافي وارتبطت العلاقة بمشاريع ذات طابع إقليمي للتسليح والتدريب المشترك كان أشهرها مناورات النجم الساطع. أما الاتحاد الأوروبي فقد تبنى مبادرات للحوار والتعاون مع الشرق الأوسط من خلال عملية برشلونة ومشروع ميثاق الأمن الأورومتوسطي(الريس، 2002)، ونفس الشيء تكرر مع حلف الناتو الذراع العسكري للتحالف الأمريكي-الأوروبي، فقد أقام حلف الناتو حواراً أمنياً مع منطقة الشرق الأوسط اشترك فيه سبع دول هي مصر والأردن وإسرائيل وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، ومع تغير طبيعة التفاعلات الأمنية بعد حرب أفغانستان والعراق والحرب ضد الإرهاب تبدل معها بالضرورة تعريف الشرق الأوسط ليمتد ربما إلى إندونيسيا والفلبين عابراً فوق أفغانستان والهند وباكستان، ويؤيد هذا الطرح ما نشاهده حالياً من زيادة مدى التحركات الدبلوماسية والعسكرية لتصل إلى حدود جغرافية لم تكن من قبل جزءا من الشرق الأوسط، وتأتي أهمية تعريف جغرافية الإقليم من ضرورة تحديد مسرح العمليات قبل العمل عليه، وفي هذا الإطار أصبح من المهم أن تقوم كل دولة محورية في الشرق الأوسط مثل مصر بمراجعة دورها العسكري والدبلوماسي

والمخابراتي في ضوء التغيرات الجغرافية الجديدة الأمر الذي سـوف يـنعكس بالتأكيد على خطط التدريب والتسليح وبناء العلاقات والتحالفات في المـستقبل، وبالإضافة إلى عامل الجغرافيا نجد أن أدوات التغيير في الشرق الأوسـط قـد اختلفت (الرفاعي، 2009)، فبعد أن كانـت أدوات التغييـر المعتمـدة خـلال التسعينيات تقوم في الأساس على الحوار وبناء الثقة والتفاوض صارت معتمـدة الآن على الإجهاض المبكر والحرب الاستباقية والتدخل العسكري، وإذا كانـت الجغرافيا تتعامل مع المكان فإن أدوات التغيير تتعامل مع الزمن حيـث تميـل أدوات التغيير الجديدة إلى إحداث تغير جراحي في زمن أقـل وبنـسبة حـوار منخفضة إذا تطلب الأمر مقارنة بما كان متبعاً من قبـل(الخـولي، وآخـرون، 2002)، ولا شك أن إستراتيجية التغيير الجديدة قد أخـذت إطارهـا النظـري المحدد من السياسات المعلنة لإدارة الرئيس بـوش الخاصـة بالمنطقـة لكنهـا وللإنصاف لم تكن غريبة تماما على مناخ الشرق الأوسط فضربة 11 أيلول هي نوع من تفضيل استخدام السلاح على الدعوة السلمية(بسيوني، 2003).

ب. برغم حالة الرفض الشعبية والحكومية لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة إلا أن هذا المناخ الضاغط والمطالب بالتغيير والمتناسب فـي الحقيقـة مـع روح العصر وسرعته وأدواته التكنولوجية قد ولد بالفعل صوراً إيجابيـة مـن ردود الفعل في مصر والسعودية والخليج وإيران وليبيا وغيرهـا مـن دول الـشرق الأوسط شملت مجالات الديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان وأسـلحة الـدمار الشامل. فالحوار القديم كان مكوناً بين الولايات المتحـدة والاتحـاد الأوروبـي وحلف الناتو، وهذا الحوار لم يعد في ظل الأوضاع الحالية في المنطقة حـواراً بل تحرك نتيجة لحرب أفغانستان والعراق إلى وسط الصراع ولفتـرة طويلـة قادمة، فبعد أن كانت الولايات المتحدة واقفة بقواتها وأساطيلها عند حافة الشرق الأوسط أصبحت الآن مستقرة داخله في العراق وأفغانستان وشارك معها أيـضا قوات من أوروبا مثل بريطانيا وأسبانيا وإيطاليا وألمانيا وهولندا وبولندا وكـذلك رومانيا التي لم تنضم بعد إلى الاتحاد الأوروبي. ونفس الشيء ينطبـق علـى الحدود الشرقية والتي جاء منها قوات من أستراليا واليابان وكوريـا الجنوبيـة

وتايوان وسنغافورة، وثمة من يعتقد أن السبب وراء مشاركة هذه الـدول فـي النشاط العسكري وإعادة البناء في العراق يعود فقط للضغوط الأمريكيـة لكـن الحقيقة أوسع وأعمق من ذلك فمعظم هذه الدول قد مرت بمرحلة حوار داخلـي وازنت فيه بين المخاطر والمصالح وحاولت استكشاف دورها في عـالم يتغيـر بسرعة خاصة عند تلك المفارق التاريخية الحرجة والمستوجبة لبصيرة الاختيار وسرعة اتخاذ القرار، ويتمثل جانب الاختلاف الرابع في الشرق الأوسـط فـي طبيعة التهديدات المحيطة به ومدى تأثيرها على استقراره، وبطبيعة الحال هناك اختلال شديد في توازن القوى ناتج عن وجود القوات الأمريكيـة والبريطانيـة وسط النظام وفي وضع قتالي متحفز وقد بان تأثير ذلك مباشرة علـي سـوريا وإيران، ومن المفهوم أن أية دولة سوف تأخذ في حسابها حالة الوجود الأمريكي العسكري في المنطقة إذا أقدمت على عمل عسكري أو سياسي تجاه الآخـرين. والجديد في الشرق الأوسط أن الاختلال في توازن القوى العسكري قد صـاحبه اختلال مماثل في توازن القيم نتيجة للضغوط الأمريكية والغربية من أجل تطوير التعليم وتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وإتاحة فرص عادلة لتبـادل السلطة والتعددية في المجتمع(سعد الدين وآخرون، 1986).

ج. لا شك في أن حرب العراق أحدثت ثورة جيو- سياسية في الشرق الأوسط، وإن لم يكن لها مفعول الدومينو في إحداث ثورات سياسية فعلية، فللمرة الأولى منـذ نيل دول المنطقة استقلالها تقتحم قوة خارجية دولة عربية بينما بقية دول الجوار لا دور يذكـر لها، وإذا فعلت اعتبرت عائقاً أمام التقدم السريع لخطط الحـرب الأمريكية ولو أن الوضع الجيو-سياسي وقواعد اللعبة تغيرت بـشكل جـذري، لكان على الأبحاث الأكاديمية ذات التوجه السياسي أن تغير هي أيضا مقرراتها ومواضيعها. إن الولايات المتحدة لن تغادر العراق في وقت قريب بغض النظر عن حجم المعارضة لوجودها العسكري فيه، وإذا أثبتت هذه الفرضية خطأهـا، فيجب أن نتوقع هزات كبيرة في المنطقة وسياسات "حماية ذاتية" صارخة ينخرط فيها الفرقاء كافة وتبدأ بالأكراد مطالبين بالاستقلال، ولا تنتهي بـإيران داعمـة

الخيار العسكري النووي أو حتى إسرائيل مقدمة تنازلات في الأراضي المحتلة(بسيوني، 2003).

د. أما في المقابل إذا كانت الفرضية صحيحة، فعلينا أن نتساءل عن العواقب القصيرة والمتوسطة الأمد للوجود الأمريكي الذي يجعل من القوة العسكرية الأمريكية الأقوى في المنطقة ليس جواً وحسب وإنما على الأرض أيضاً، وبالتالي تصبح حسابات الموازين العسكرية التقليدية في الخليج العربي (كالحسابات التفصيلية الصغيرة مثل تخيل الإيرانيين في مواجهة المقاتلات السعودية، أو السوريين في مواجهة الدبابات الإسرائيلية)، مجرد حسابات تخطاها الزمن على الأقل من حيث عواملها المفسرة للعواقب السياسية، وقد تصبح قدرة الفرقاء الإقليميين على الانخراط في اللعبة السياسية، أكبر بكثير من همهم في تدعيم ترسانتهم العسكرية(تيرمان، 2007).

3.1.5 الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

إن الأسلوب الإستراتيجي الأمريكي نحو الشرق الأوسط قد بدا واضحاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق من خلال استخدامها لعدة أساليب وعلى النحو التالي:

أ. تستخدم أمريكا إستراتيجية الاحتواء المزدوج والمتزامن لكل من سوريا وإيران.

ب. تقوم أمريكا بسياسة ثلاثية المراحل لضمان أمن الخليج، من خلال تقوية القدرات الدفاعية الذاتية لهذه الدول، وتعزيز التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون، وتعزيز قدرة القوات الغربية على العودة والقتال بفعالية إلى جانب القوى المحلية في حال نشوب أزمة.

ج. واصلت أمريكا بناء شراكات إستراتيجية في مجالات تضمن أمن إسرائيل وتقديم مساعدات عسكرية لإسرائيل ومشاريع تكنولوجية مشتركة.

د. تركز أمريكا على شراكتها الإستراتيجية مع مصر من خلال تحسين القدرة العسكرية المصرية(أبو جاموس، 1996).

هـ. تقوم أمريكا بمساعدة لبنان في إعادة بناء جيشه ليتولى مسؤولياته الأمنية في لبنان وتعتمد هذه المساعدة على مدى تقدم العملية السلمية على المسارين السوري واللبناني.

و. تعمل أمريكا على ابطاء التهديد الذي يشكله معمر القذافي وقواته على جيرانه وعلى حرية الملاحة في البحر المتوسط.

تعتبر أمريكا أن إيران من أكبر الدول الراعية للإرهاب من خلال مواصلة دعمها لحزب الله مما يشكل تهديد للأمريكيين، وكذلك دعم إيران الكثير من المنظمات الراديكالية مثل حركة حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة(الرفاعي،2009).

ز. تتهم أمريكا السودان بإنتهاكات لحقوق الانسان والقيام باعمال ضد الانسانية بممارسة الابادة الجماعية.

ح. تتهم أمريكا سوريا بتوفير الملجأ والدعم لعدد من الجماعات المتورطة بالإرهاب الدولي بحيث توفر لهذه الجماعات معسكرات تدريبية ومرافق أخرى على الأراضي السورية، كما تمنح كثير من الجماعات المتورطة بالإرهاب امتيازات إقامة قواعد أو اللجوء إلى مناطق في وادي البقاع اللبناني الذي تسيطر عليه سوريا وتشمل هذه الجماعات كلاً من حماس، الجبهة الشعبية – القيادة العامة، حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية(الريس، 2002).

من المتوقع أن تزيد الضغوط على دول الشرق الأوسط والدول العربية والإسلامية بوجه خاص، والدول النامية بشكل عام، في كل ما يتصل بحزمة من المواضيع تقع في قلب اهتمامات السياسة الخارجية للولايات المتحدة وعلى رأسها موقف الدولة من الإرهاب، وامتلاك أسلحة الدمار الشامل والصواريخ بعيدة المدى، ومستوى الشفافية في أداء الدولة السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى أمور أخرى تتصل بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتعليم(بسيوني، 2003).

إن مستقبل الجماعات السياسية والعسكرية المتطرفة والمنتشرة في البلاد العربية والإسلامية تعرضت لامتحان كبير بعد نجاح الحملة العسكرية الأمريكية، وسوف يتقاطع ذلك مع التوجهات الأمريكية لحل مشكلة الصراع العربي-

الإسرائيلي وحل المشكلة الفلسطينية، كذلك تعرضت النظام غير الديمقراطية لضغوط مباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية. إن رفع العقوبات عن العراق وعودته إلـى ممارسة دوره الاقتصادي والسياسي في المنطقة سيكون له أثار مباشرة على الخليج وإيران وتركيا. وتمثل شرعية النظام الجديد في العراق نقطة جوهرية في عودتـه إلى المنظومة الدولية والعربية. لن يظهر أو يبقى أي طرف مهـيمن إقليميـاً فـي المستقبل المنظور، فالدول القوية المحتملة ستفكر في الوجود الأمريكـي بـدل أداء دور شرطي واشنطن في المنطقة، أما الدول الأصغر والأضـعف فـستتمكن مـن التعامل مع الولايات المتحدة مباشرة وربما على قدم المساواة مع القوى الوسطى في المنطقة، ففي العقود الماضية كانت الدول الأصغر تفكر ملياً فـي رغبـات القـوى الإقليمية واعتباراتها قبل اتخاذ أي خطوة مهمة في السياسة المحليـة أو الخارجيـة .(Abu salim.2009)

4.1.5 آثار الحرب الأميركية في العراق على منطقة الخليج.

إن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، إضافة إلـى احتلالهـا للعـراق وتهديدها لبعض دول المنطقة كإيران وسوريا، يجعـل المنطقـة مهـددة بحـدوث صراعات وأزمات جديدة تهدد الأمن الإقليمي لدول الشرق الأوسط. وعمـد هـذا الوجود على تفكيك النظام الإقليمي العربي لمنع أي تقارب تحالفي قومي أو دينـي يمكن أن يقاوم السياسة الأمريكية في المنطقة وهذا ظهر من خلال استصدار قـرار مجلس الأمن رقم 1559 والقاضي بانسحاب القوات السورية من لبنان بعد اغتيـال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وهذا ما تم فعلا.عوضا عن التأثيرات السلبية الكثيرة على اقتصاديات دول المنطقة مما زاد في تردي أوضاعها الـسياسية والاجتماعية. وكذلك أدى الوجود الأميركي في المنطقة إلى حدوث اختلالات كبيرة في التوازنات الإقليمية في المنطقة من حيث إضعاف العراق وسوريا والذي يعنـي ازدياد قوة إيران وإسرائيل وتركيا وبالتالي إضـعاف عناصـر القـوة الخليجيـة المتمركزة في الخليج العربي خاصة وباقي الدول العربية عامة(تيرمان، 2007).

كانت إسرائيل محركاً رئيسياً للحرب على العراق والمستفيد الأكبر منها، فيما كانت القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني الخاسر الأكبر بسبب ما حدث. ويبـدو أن مستقبل المنطقة مهدد بأمنه الإقليمي نتيجة لما حـدث فـي العـراق(الرفـاعي، 2009).

يستنتج مما سبق ما يلي:

أ. العراق دولة هامة منذ العصور القديمة وزاد من أهميته وجود النفط بكميـات كبيره، مما مكنه من امتلاك قدرات اقتصادية وعسكرية مؤثرة.

ب. كان للتفوق العسكري والتكنولوجي الكبير للقوات الأمريكية وحلفائهـا الأثـر الأكبر في انتهاء العمليات العسكرية مبكراً، وحسم الحـرب بالـسرعة التـي تحققت.

ج. سجلت الولايات المتحدة سابقة خطيرة في تجاوز الأمم المتحـدة والمعارضـة الدولية في غزوها للعراق ولأسباب ثبت عدم صحتها.

د. تتبنى الولايات المتحدة الآن سياسة الضربة الاستباقية للسيطرة علـى العـالم، وحماية مصالحها معتمدة على القوه العسكرية.

ه. لم تستطع القوات الأمريكية توفير الأمن والاستقرار في العراق، بل تواجه هي نفسها مأزقا أمنيا قد يجبرها على الانسحاب بسبب عمليات المقاومة.

و. تردي الأوضاع الأمنية لبعض الدول وتنامي الحركـات المتطرفـة المعاديـة للولايات المتحدة الأمريكية وتهديدها للمصالح الأمريكية في المنطقة(الرفـاعي، 2009).

ز. جميع دول المنطقة تأثرت سلبياً باحتلال العراق بدرجات مختلفـة، باسـتثناء إسرائيل فهي المستفيد الأكبر مما حدث، وأخطر التأثيرات كانت على النواحي الأمنية والاقتصادية.

ح. كانت أسلحة الدمار الشامل والإرهاب وغيرها ذرائع اختلقتها الإدارة الأمريكية لتبرير حربها على العراق، أما الأسباب الحقيقية فأهمها:

1- إعادة رسم خريطة المنطقة بما يتلاءم والمصالح الأمريكية.
2- أمن إسرائيل.

3- النفط.

4- تجفيف منابع الأصولية الإسلامية في المنطقة(الشيخ، 2007).

ابرزت حرب الخليج الثالثة وبشكل واضح، قدرة القوة الجوية على حسم المعركة في حال غياب التكافؤ الجوي كما أنها تحقق الهدف بأقل خسائر وبتكلفة أقل، وأن استخدام التكنولوجيا من وسائل إلكترونية وأسلحة متقدمة يعمل بشكل كبير على حسم المعركة بأسرع وقت وأقل خسائر، كما أن تعدد الدول التي شاركت في الحرب لم يقف حائلاً أمام السيطرة الاميركية على سير العمليات وذلك بوجود وسائل اتصالات فائقة الكفاءة وتنسيق السيطرة(بسيوني، 2003).

كانت حرب الخليج الثالثة نصراً عسكرياً لدول التحالف عززته القدرة الصناعية والتفوق التكنولوجي، وتأكد فيها دور القوة الجوية لقوة صانعة للنصر بالإضافة إلى التطبيق الناجح لمفاهيم العقيدة القتالية الجديدة (المعركة الجو – برية) التي تبنتها قوات التحالف وتأكد فيها كذلك أن الإستراتيجية الدفاعية، مهما كانت قوية، فلن تكون حاسمة في أي حرب مقبلة. وعلى الرغم من الأهداف المعلنة لدول التحالف في بداية الحرب فقد كان الهدف الرئيسي هو تدمير القوات العراقية والقدرات والعسكرية والاقتصادية وإسقاط نظام الحكم، وبذلك دخلت العراق ومنطقة الشرق الأوسط مرحلة جديدة وستبقى فترة طويلة قادمة. وخير مثال على ذلك قول وزير الخارجية الأمريكية الأسبق "هنري كيسنجر" "إن خفض القدرة العسكرية للعراق ستجعل العرب المعتدلين-يقصد دول الخليج العربي- وإسرائيل أكثر قدرة على الالتفات إلى عملية السلام في إطار من التخوين والثقة، وليس ثمة لحظة أفضل من الآن حيث انهزم أكبر أعداء إسرائيل وأكثرهم خطراً".

أثرت حرب الخليج الثالثة على ميزان القوى في منطقة الخليج العربي بشكل كبير وعلى المنطقة العربية بشكل عام، وغدت إسرائيل القوة الأعظم دون منازع مما سيضع المنطقة على فوهة بركان. ورغم ان الولايات المتحدة انتصرت في حربها ضد العراق ولكنها خسرت احترام العالم لتخطيها القانون الدولي(الرفاعي، 2009).

2.5 العوامل المؤثرة على أمن الخليج.

1.2.5 مصادر التهديد.

هنالك خمسة تهديدات لدول مجلس التعاون الخليجي وهي كما يلي:

أ. **التهديد الأول**: مشكلات الحدود البرية والبحرية وهي غير مستقرة في دول الخليج كما حصل بين العراق وإيران وبين العراق والكويت وغيرها من المشكلات الحدودية.

ب. **التهديد الثاني**: ويتمثل في:

(1) - نظرة إيران التوسعية.

(2) - احتلال العراق وما يمكن أن يشكله من خطر مستقبلي على أمن دول الخليج.

ج. **التهديد الثالث**: مشتريات الأسلحة.

د. **التهديد الرابع**: الإرهاب والتطرف والعنف.

هـ. **التهديد الخامس**: التهديدات والممارسات الإسرائيلية والتأييد المطلق لها من الولايات المتحدة والاختراق الاقتصادي لدول مجلس التعاون.

ويمكن استعراض هذه التهديدات على النحو التالي:

أ. التهديد الايراني مع قيام الثورة الايرانية: مع قيام الثورة في إيران وإنهاء الحكم البهلوي، تفاءل الكثير خيراً وتوقعوا أن تقوم حكومة إيران الإسلامية بإعادة الجزر العربية الثلاث إلى السيادة العربية كبادرة حسن نوايا من جانبها إلا أن أهدافها وثوابتها الإستراتيجية المتمثلة بالتوسع والسيطرة في المنطقة لم تتغير حيث قامت إيران في ابريل من عام 1992م بطرد العمال الأجانب والمعلمين العرب من الجزيرة وفرضت سيطرتها الكاملة عليها وهو ما يعد خرقا للمواثيق الدولية(الرفاعي، 2009).

ب. تاريخ العلاقات العربية الايرانية: لقد كانت إيران تحتفظ دائما بعلاقات جيدة مع أعداء العرب التقليديين وبخاصة إسرائيل التي كانت حليفاً إستراتيجياً هاماً لإيران في زمن الشاه واستمرت هذه العلاقة حتى بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية، وكانت بينهما علاقات تجارية وعسكرية متبادلة حيث كانت إسرائيل

تصدر السلاح باستمرار إلى إيران مقابل البترول، وهناك اتفاق رسمي للتعاون بين البلدين تم توقيعه عام 1957م وهذا يشكل حلفا غير مكتوب. وظـل ذلـك الحلف قائماً خلال الحرب العراقية الإيرانية(رجب، 1997).

ج. التعاون العسكري الإيراني الأميركي: كانت هناك اتصالات وصـفقات أسـلحة مستمرة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيران، وقد لعبـت إسـرائيل دوراً أساسياً كصاحبة لفكرة توريد السلاح الأمريكي لإيران وعندما انكشف الأمر أثار أزمة سياسية داخلية في الولايات المتحدة فيما عرف بقضية "إيران - كـونترا"، ومن نوايا إيران غير السلمية تجاه الخليج قيامها بشراء غواصات مـن طـراز كيلو من روسيا وذلك بهدف السيطرة الكاملة على مياه الخليج ومضيق هرمـز الذي يمر منه أغلب صادرات النفط الخليجية.

د. أبرز التهديدات التي يمكن أن تشكلها إيران ضد دول المجلس:

(1) **الصراع الحضاري**: الصراع بين القومية العربيـة والقوميـة الفارسـية صراع طويل بدأ قبل الفتوحات الإسلامية للعراق وبلاد فارس.

(2) **نزاعات الحدود**: تتمثل بالمطالب التاريخية التي تدعيها إيران في بعـض الأراضي وغيرها من دول الخليج العربي.

(3) **تصدير الثورة**: بعد قيام الثورة الإيرانية حاول الخميني تـصدير الثـورة إلى العراق ودول الخليج(السعود، 2006).

(4) **جزر الإمارات العربية المتحدة**: تدعي إيران ان جزيرة طنـب الكبـرى وطنب الصغرى وأبو موسى جزر إيرانية لذلك فقد قامت باحتلال هـذه الجزر مما سبب أزمة سياسية ما زالت مستمرة حتى الآن بينهـا وبـين الدول العربية بشكل عام ودول الخليج العربي بـشكل خـاص(الـريس، 2002).

هـ. العوامل الدافعة لتعزيز التهديد الإيراني لدول مجلس التعاون الخليجي. مـن أهم العوامل التي تساعد إيران على تهديد دول مجلس التعاون قوتها العـسكرية، وفرقة دول الخليج وعدم وجود وحدة سياسية وعسكرية واحدة بينهم تقـف فـي وجه الأطماع الإيرانية.

و. أما الأهداف القومية الإيرانية في منطقة الخليج العربي فهي:

(1) ملء الفراغ الإستراتيجي في الخليج العربي واسيا الوسطى والقوقاز وذلك على حساب دول الخليج بالإضافة إلى العراق وإيران، ورفض التدخل الأجنبي أو التدخل من أية دول ولو عربية مثل سوريا ومصر، معتمدة في ذلك على علاقات تاريخية ودينية واقتصادية مشتركه بين هذه الدول مع وجود محدود للقوى الغربية والأمريكية.

(2) تحديث قواتها المسلحة وتطويرها مما يحقق فرض النفوذ العسكري والإستراتيجي بالمنطقة وذلك بامتلاك ترسانة أسلحة قوية جوية وبحرية وبرية وسعيها لامتلاك اسلحة الدمار الشامل والاعتماد بشكل خاص على روسيا والصين وكوريا الشمالية(سعد الدين وآخرون، 1986).

(3) الاستعداد لاحتمالية مواجهة عسكرية مع القوى الدولية والإقليمية وتبنيها نظرية الردع وذلك بمحاولتها الحصول على تفوق تسليحي ساحق وحديث كحصولها على ثلاث غواصات من طراز (كيلو) يبلغ قدرتها 4000 ميل بحري (الميل البحري هو وحدة قياس ويساوي الميل البحري في الساعة عقدة واحدة).

(4) إنعاش اقتصاد البلاد كسعيها لتأمين موطئ قدم في السودان والصومال والبحر الأحمر لتكون نقطة انطلاق إلى أفريقيا لإنعاش إيران اقتصادياً.

(5) الحفاظ على قيم الثورة الإسلامية ومبادئها في الداخل وتصديرها إلى الخارج.

2.2.5 التهديد العراقي:

بعد حرب الخليج الثالثة اختلفت التهديدات التي يشكلها العراق من تهديدات عسكرية مباشرة إلى تهديدات إرهابية، فالعراق يمكن أن يصبح مصدراً للإرهاب لكل دول المنطقة وليس للخليج فحسب، وموجة الإرهاب التي واجهتها الكويت وما تواجهه السعودية يعبر عن الوضع في العراق، وما يشكله من خطورة على دول الخليج العربي، حيث كشفت التحقيقات أن الإرهابيين الذين تم إلقاء القبض عليهم في

كل من السعودية والكويت، قد وفدوا إلى دول مجلس التعاون الخليجي من العراق، هذا عدا عن التهديد العراقي المحتمل في حال تشكيل قوات عراقية كبيرة ومحاولـة نظام الحكم الجديد في العراق المطالبة من جديد بالكويت او جزء مـن أراضـيها، وفي حالة عودة التهديد العراقي إلى سابق عهدة فـستكون وسـائل التهديـد التـي سيمارسها كما يلي(سعيد، 1995):

1- القيام بأعمال تخريبية بالتعاون مع الجماعات الداخلية المتطرفة.
2- اثارة المشاكل الحدودية بين دول الخليج والنزاعات بين الحكام وتقوية التيارات المتناحرة بين الأقليات لخلق حافة من التوتر والقلق الذي قد يؤدي إلـى عـدم الاستقرار.

3.2.5 التهديد التركي:

أ. التعاون التركي الإسرائيلي:

(1) بعد توقيع الاتفاق التركي الإسرائيلي ازدادت تهديدات هذه الـدول للعـراق وسوريا بشكل خاص ولباقي الدول العربية بما فيها دول مجلـس التعـاون بشكل عام.

لقد اثار اتفاق التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل عاصفة في العالم العربي لا يقدر لها أن تهدأ في الوقت الحالي، ولم تفلح المحاولات التركية من تقليل شأن هذه الاتفاقية مع إسرائيل وفي تهدئة الزوابع التي أثارها الاتفاق. وقد حاول المسؤولون الأتراك تهوين شأن الاتفاق، موضحين أنه ليس معاهدة دفاع مشترك وأنه لا يستهدف سوريا أو إيران أو العراق أو أية دولة عربية أخرى، وأن إسرائيل ليست بحاجة للقواعد الجوية التركية، ونفوا أيضا أنه سيكون للطيارين الإسرائيليين الحق بموجب الاتفاق في استخدام القواعد الجوية التركية، ولكن في الحقيقة إن هذه التصاريح تتنافى فيما ذكر سابقا عند وصول 8 مقاتلات إسرائيلية من طراز اف 16 إلى تركيا حيث بدأت طلعاتها استعداداً للمناورات المشتركة مع سلاح الجو التركي ومن هذا المنطلق فإنه بات من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول إعادة توزيع المصالح والمرافق حتى تنال حصة الأسد، وهي كذلك تحاول خلط الأوراق

في المنطقة وتحويل الصراعات الدفينة إلى صراعات علنية حتى يتسنى لها المفاوضة عليها وإعادة مفاهيم الحقوق التاريخية والمصالح الحيوية معا، ومن هنا لا بد من تحريك تركيا مجدداً في المنطقة، فهي دولة حدودية لكل من إيران والعراق وسوريا وهناك ملفات مفتوحة بينها وبين هذه الدول وتركيا هي البلد الإسلامي الذي تربطه بإسرائيل علاقات دبلوماسية وثيقة منذ قيام دولة إسرائيل، فقد اعترفت باسرائيل منذ عام 1949، وقد وجدت تركيا نفسها ساعية للحصول على اعتراف الغرب بها كدولة أوروبية واكتشفت مبكراً أهمية إسرائيل بالنسبة إلى هذا الغرب فلم تتوان في الاعتراف بها ومد جسور التعاون معها.

حافظت تركيا على سرية تحسين العلاقات مع اسرائيل منذ اعترافها بها سنة 1949م وذلك حفاظاً على علاقتها مع الأمة العربية وخاصة في الجانب الاقتصادي، غير أن هذه العلاقات تجري في إطار السرية. منذ نهاية الخمسينات وبعد ثورة تموز عام 1958 في العراق وقعت المؤسسة العسكرية التركية مع نضيرتها الإسرائيلية إتفاقاً سرياً لتبادل المعلومات الاستخبارية عما أسماه الجانبان (الإرهاب والحركات التخريبية العربية) كما سمحت (أنقره) وبشكل سري لأجهزة الأمن الإسرائيلية بالعمل في الأراضي التركية.

شهدت مرحلة الثمانينات تردداً مكثفاً لقادة عسكريين وأمنيين إسرائيليين على تركيا كما قامت بإرسال رسائل إلى (تل أبيب) تفيد بأن تركيا جاهزة للإعلان عن علاقات أكثر تميزاً. إبان هذه الفترة سمحت الحكومة التركية لرجال أعمال يهود بالسيطرة على بعض وسائل الإعلام وبث دعايتهم عبرها ضد العرب وتذكير الأتراك بأنهم (أي العرب) هم أعداء تركيا وقد ساهموا في إسقاط الإمبراطورية العثمانية وغدروا بها. شهدت الأشهر الأولى في سنة 1995 م تبادلاً مكثفاً لزيارات بين المسؤولين الإسرائيليين والأتراك توجت بزيارة الرئيس التركي سليمان ديميريل إلى إسرائيل واعتبرت زيارته هذه أول زيارة يقوم بها رئيس تركي إلى (إسرائيل) تم خلالها التوقيع على اتفاقات اقتصادية مهمة مثل (اتفاق التجارة الحرة) إضافة إلى اعتماد اتفاق استراتيجي أمني وقعه مسؤولون عسكريون وأتراك في بداية 1996م ينص على النقاط التالية:

1- السماح لاسرائيل باستخدام الأجواء والأراضي والمطارات التركية في عمليات تدريبية

2- التنسيق الاستخباري بين الجانبين في جمع المعلومات وخاصة عن سوريا وإيران.

3- الاستفادة التركية من الخبرة والخبراء الإسرائيليين في مكافحة حزب العمال الكردستاني وخاصة عملياته في المدن.

4- تقدم إسرائيل إلى تركيا خبراتها في مجال الصناعة العسكرية والتكنولوجية الإلكترونية المتطورة لتحديث الطائرات التركية المقاتلة (حسين، د.ت).

إذا فهي الدولة القادرة على لعب دور هام وتحريك كل ملفات الشرق الأوسط، وقد كانت تركيا في إستراتيجية الدول الإسلامية خارج دائرة الصراع في الشرق الأوسط ولكن الإقدام على اقامة علاقة من هذا النوع مع إسرائيل يمثل نسفا لمتطابات القوة العربية وإن هذا الاتفاق لا يمكنه الابتعاد عن حساسية الوضع الإقليمي وآثاره المحتلمة على دول مجلس التعاون الخليجي.

ب- الخلافات التركية العربية بشأن مياه دجلة والفرات

في نهاية القرن الماضي تفجرت أزمة ساخنة بين سوريا وتركيا بشأن حقوق الانتفاع بمياه نهر الفرات الذي ينبع من تركيا ويمر عبر أراضي كلا من سوريا والعراق، وتعود المشكلة إلى رفض تركيا اعتبار نهر الفرات نهراً دولياً وإصرارها على أنه نهر قومي تركي وترفض بالتالي المطالب السورية والعراقية بضرورة التفاوض للوصول إلى اتفاقية دولية لتقاسم مياه النهر، وإصرار تركيا على رفض اعتبار الفرات نهراً دولياً قد يؤدي إلى مواجهة عربية تركية وبالتالي لن تقف دول الخليج موقف المتفرج من هذا النزاع إذا حدث، كما أنها لن تكون بعيدة عن الآثار المتوقعة لاجتياح تركيا لأي جزء من أجزاء الوطن العربي.

بروز المؤسسة العسكرية التركية وطموحها ودورها في إدارة الحركة السياسية الدبلوماسية الحديثة واعتبارها الابنة الشرعية لحلف شمال الأطلسي والابن المدلل للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ومعظم القيادات الفعالة في تركيا ترى في الولايات المتحدة الحليف الطبيعي لمواجهه الأخطار المحدقة بتركيا، لذلك

فان تركيا يمكن أن تكون ذراع العالم الغربي الطويلة ضد المصالح العربية ومنهـا مصالح دول مجلس التعاون. تخشى تركيا من تراجع الاهتمام الأوروبي والغربـي لها، ولذلك بدأت تبحث عن دور جديد يعيد لها أهميتها السابقة، لذلك فمن الممكن ان تقوم بمغامرات عسكرية في المستقبل يكون لها تأثيرها على الوضع الإقليمـي فـي المنطقة(مصطفى، 2003).

4.2.5 الولايات المتحدة الاميركية وإسرائيل.

أ. الولايات المتحدة وإسرائيل تهديد واحد ولا فرق بينهما في مصالحهما في الخليج العربي، وإن إسرائيل هي الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقـة، وسعت الأخيرة في جعل إسرائيل متفوقة عسكرياً على الدول العربية مجتمعـة، وإن من مصلحة الولايات المتحدة أن تبقى المنطقة غير مستقرة لضمان تسويق الأسلحة الأمريكية وأن يكون مبرر لتواجدها في المنطقة بالإضافة لأطماعها في خيرات الخليج وعلى رأسها النفط.

1- إن إسرائيل لها مطامع في الخليج العربي وإن المستشار الرئيـسي للـسياسة الخارجية لرئيس الوزراء الإسرائيلي قال بأن إسرائيل يجب أن تكون جزءاً من نظام أمني جديد للمنطقة بأسرها بما في ذلك دول الخليج(هيكل، 1992).

2- إن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط كما يصوغها مسؤولو البيت الأبيض تتلخص بما يلي:

(1) ضمان إمدادات النفط وسلامة طرقه ومعابره.

(2) أمن الممرات الرئيسية في المنطقة.

(3) استمرار إسرائيل حليفاً لأمريكا في المنطقة وضمان تفوقهـا العـسكري والتكنولوجي على جيرانها.

(4) استمرار عملية السلام العربي الإسرائيلي.

(5) مواجهة المد الإسلامي السياسي.

(6) العمل على حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

(7) نمو العلاقـات التجاريـة بـين الأسـواق العربيـة وبـين الاقتـصاد الأمريكي(الريس، 2002).

ب. **الإستراتيجية التوسعية الإسرائيلية وأثرها على دول الخليج.**

(1) عملت إسرائيل منذ نشأتها على مواجهة الأقطار العربية منفردة، حتـى فـي الحالات التي حاولت فيها هذه الأقطار أن تتعاون فيما بينها، ويعتبـر مبـدأ مواجهة الأقطار العربية بشكل منفرد أحد أهم معالم الإستراتيجية العـسكرية الإسرائيلية، وقد نجحت في تحقيق ذلك بدرجة كبيرة منذ بدء الصراع المسلح بين الأقطار العربية وإسرائيل بعد إنشائها في عام 1948، كمـا يمكـن ان نستنتج بسهوله أن جيوش بلدان المواجهة العربية لم تستطع أن تواجه التهديد الإسرائيلي خلال ملاحم الصراع السابقة دون أن ننسى أن التهديد الإسرائيلي ليس إسرائيليا بحتا، بل هو بالتعاون مع قوى الاستعمار العالمي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، فقد استطاعت القوات الإسرائيلية أن تحقق مـا يلي:

1- اختراق الدفاعات المصرية في سيناء عام 1956 بالتعاون مـع كـل مـن بريطانيا وفرنسا.
2- في عام 1967 استطاعت إسرائيل بمساعدة أمريكية أن تحتل سيناء وقطـاع غزة والضفة الغربية ومرتفعات الجولان.
3- في عام 1973، وعلى الرغم من التعاون العسكري المحـدود بـين مـصر وسوريا والمعونات التي قدمتها بلدان عربية أخـرى، اسـتطاعت القـوات الإسرائيلية أن ترد القوات السورية المهاجمة، وأن تهدد دمشق ثم تتحول إلى اختراق الدفاعات المصرية في الدفرسوار وتحاصر جيشها الثالث.
4- في عام 1982 قامت القوات الإسرائيلية باجتياح جنوب لبنان ووصلت إلى العاصمة بيروت(مسلم، 1990).

(2) إن نجاح إسرائيل في ذلك، يضاف إلى توقيع بعض الدول العربية لمعاهدات السلام مع إسرائيل، يعتبر إقراراً بعدم القدرة بشكل منفرد او مجتمـع علـى مواجهة التهديد الإسرائيلي، ويعكس الخلل الإستراتيجي بين إسرائيل وبقيـة

الأقطار العربية في عدة مجالات. فعلى الرغم من أن إسرائيل كيان صغير قليل السكان وصغير المساحة ومثقل بالمديونية ويعاني من ارتفاع معدل التضخم وذلك كله ليس في مصلحة ميزانها الإستراتيجي، إلا أنها ورغم ذلك تتفوق على كثير من البلدان العربية بما فيها بعض أقطار المواجهة في عدة مجالات، فتعداد إسرائيل يزيد على تعداد سكان الأردن منفرداً، ولبنان منفرداً، كما أنه يزيد على عدد سكان تسعة بلدان عربية أخرى هي عمان والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت وليبيا وموريتانيا واليمن وجيبوتي، أما المساحة فتزيد على مساحة لبنان وعلى مساحة كل من قطر والبحرين والكويت(الريس، 2002).

(3) أما من ناحية عناصر القوة العسكرية فنجد أن إسرائيل تستطيع أن تعبئ في فترة قصيرة ما يزيد على ما تستطيع تعبئته كل من بلدان المواجهة العربية على حده في الفترة نفسها، وإن كانت كل من مصر وسوريا تستطيع أن تعبئ أكثر من ذلك خلال فترة قليلة نسبيا بينما لا تستطيع بقية الأقطار المواجهة تعبأة أفراد في حجم ما يمكن لإسرائيل تعبئته حتى مع امتداد الزمن. وتتفوق إسرائيل في عدد دباباتها عن كل واحد من بلدان المواجهة على حده عدا سوريا، ويظهر الفرق واضحا بالنسبة إلى كل من لبنان والأردن وبدرجة أقل مصر، أما سوريا فرغم تفوقها في عدد الدبابات فإن حوالي 51% من دباباتها من طرازات قديمة إضافة إلى أن ربع دباباتها تستخدم كسلاح ثابت مضاد للدبابات أو احتياطي، في حين أدخلت إسرائيل كثيراً من التعديلات لتحديث دباباتها القديمة وتنتج دبابات حديثة خاصة بها وتتفوق إسرائيل أيضاً في عدد ناقلات الجنود الأمر الذي يوفر للجيش الإسرائيلي مرونة عالية، كما تتميز إسرائيل بإنتاجها للصورايخ ارض – أرض وتتفوق تفوقاً واضحاً على كل بلد عربي على حده في مجال القوات الجوية(هيكل، 1990).

(4) إن إسرائيل تتفوق على الدول العربية في معظم المجالات العسكرية وتظهر تفوقاً على مصر أكبر دول المواجهة وتفوقاً على سوريا التي تمثل أكبر قوة

عسكرية تواجه إسرائيل في الوقت الحاضر، وهي تتفوق على جميع البلدان العربية في المجال النووي، ولا يمتد التفوق العسكري على حجم القوات والأسلحة والمعدات ونوعيتها فقط بل يمتد إلى الصناعة العسكرية حيث طورت إسرائيل صناعة عسكرية متقدمة في كثير من المجالات، كل ذلك يؤكد ان إسرائيل تحتفظ بقدر من التفوق العام في مواجهة أي بلد عربي من بلدان المواجهة وأي بلد عربي آخر بشكل عام.

5.2.5 الدول المؤثرة غير الرئيسية.

روسيا: روسيا تقوم بدور توازني في إطار معادلة صعبة فهي تحاول ضمان استمرار مصالحها في المنطقة من خلال صد الاختراق الأمريكي لأوروبا ومن خلال إقامة علاقات مع دول المنطقة مثل إيران، ناهيك عن طمأنة الكويت وعدم تجاهل سوريا ومصر بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقاتها الاقتصادية مع دول الخليج العربي لضمان حصتها من النفط، وتعاملت أيضا مع القوى الجديدة التي تسعى لإيجاد مصالحها مثل الصين واليابان والتي تسوق منتجاتها في دول المنطقة(علوي، 2003).

فرنسا: إن أفضل من حدد أهداف فرنسا هو قائد القوات الفرنسية في الخليج حيث تتمحور مهمة قواته بحماية الجزر الفرنسية في المحيط الهندي وحماية المصالح الفرنسية في منطقة الخليج وبالتحديد حماية مناطق وممرات النفط التي تمثل 30% من احتياجات فرنسا والدول الحليفة، وضمان التعاون مع دول المنطقة والدول الغربية، بالإضافة لمحاولة اكتساب المزيد من الخبرات بالتدريب المشترك مع دول الخليج (الرفاعي، 2009).

الوجود العسكري الأجنبي: الوجود العسكري الأجنبي يشكل التهديد والمؤثر الأول على أمن دول الخليج، وهذا الوجود الذي جاء بطلب من بعض دول الخليج لإخراج العراق من الكويت سيكون سيفاً مسلطاً على هذه الدول ويفرض إرادته عليها خاصة وأن الولايات المتحدة هي القطب الوحيد في العالم ولا يوجد من لديه القدرة على إيقافها والتصدي لأطماعها في المنطقة(الريس، 2002).

3.5 الأسلوب المقترح لحفظ الأمن في الخليج من الأخطار الخارجية.

هنالك عدة تعريفات لمفهوم الأمن يمكن اختصارها بما يلي:

أ. قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية ضد التهديدات الخارجية.

ب. الأمن يعني التنمية.

ج. الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغييرات الدولية(الانباري، 1988).

مفهوم الأمن الخليجي: يعرف أمن الخليج بأنه تحقيق الاستقرار والطمأنينة بعدم التعرض للاضطراب أو التغيير الذي يهدد الأوضاع القائمة سواء من الداخل الى من الخارج، ويعرف أمن دول مجلس التعاون الخليجي بأنه "الغاية الإستراتيجية لهذه الدول والتي تتفق مع المبادئ والمصالح الوطنية، حسبما تقررها القيادة السياسية لمجلس التعاون، لحماية كيان دول المنطقة وحقها في البقاء، وسيادتها وهيبتها في المجتمع الدولي، ومشاركتها الفعالة في تحقيق الأمن القومي العربي". ومن المتوقع أن تصل الدول الأعضاء في المجلس إلى تصور مشترك للأمن الخليجي يجمع بين تعيين مصادر التهديد وتحديد أولوياته وبناء الإستراتيجية الخليجية الموحدة لتحقيق أهداف السياسة الدفاعية الخليجية(مغيث الدين، 1983).

مفهوم الأمن الإقليمي: تشير الدلائل أن القوى الإقليمية تتجه إلى المزيد من الاعتدال في سياساتها الداخلية والخارجية الأمر الذي قد يساعد على وضع إستراتيجية واضحة تعنى بالأمن الإقليمي. وقد يبدو هذا التصور مستحيلاً في الوقت الحاضر إلا أنه لا بد من تحقيقه في المستقبل البعيد، بناء على ذلك يتوقع أن يتميز تصور دول مجلس التعاون الخليجي للأمن الإقليمي بالمرونة لاستيعاب المتغيرات الإقليمية المتوقعة (ربيع، 1988).

البعد السياسي لأمن الخليج: تتمثل مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي في الإبقاء على الوضع الراهن وصيانة حدودها الإقليمية إذ أنها لا تملك مطالب إقليمية أو مطامع توسعية في أراضي الغير، لذلك يتوقع أن تهتم بالبعد السياسي للعمل الأمني وذلك من خلال توظيف جهودها الدبلوماسية الموحدة والفعالة لتحقيق الأمن والاستقرار(الانباري، 1988).

القوة الخليجية الرادعة: يحقق العمل الدبلوماسي أهداف الأمن الخليجي إذا تكاملت جهوده مع بناء القوة العسكرية الخليجية الموحدة، وبذلك تعتمد الإستراتيجية الخليجية في المستقبل على أساسين راسخين هما الخط الوقائي الرادع المتمثل في القوة العسكرية الخليجية والوقاية الدبلوماسية من خلال بناء العلاقات الثنائية والجماعية بين الأطراف الدولية والإقليمية والحصول على تأييدها لجهود الدفاع الخليجية، ومن المتوقع أن يحصل البعد العسكري للأمن على أولوية اهتمامات دول المجلس لتشييد أركان الأمن الجماعي عن طريق بناء القوات المسلحة في كل دولة وتطوير استعداداتها وربطها جميعاً بأجهزة حديثة للقيادة والسيطرة والاتصالات لترجمة مفهوم الأمن الذي لا يمكن تجزئته، ومن المتوقع أن تشكل القوة العسكرية الخليجية قوة ردع تقضي على ادعاءات القوى الإقليمية بوجود فراغ قوة في منطقة الخليج العربي، وأن تتكامل هذه القوة مع شبكة العلاقات الدولية الإستراتيجية التي بنتها الدبلوماسية الخليجية الموحدة لتصبح قوة رادعة تتوفر لها عناصر الردع الرئيسي وهي بناء القوة العسكرية والتصميم على استخدامها اذا ما تعرض أمنها للخطر(العسلي، 2008).

التنسيق والتعاون في مجال الدفاع لمجلس التعاون الخليجي.

لقد أرسى مجلس التعاون لدول الخليج العربي الأسس التالية كأهداف يسعى لتحقيقها في مجال التنسيق والتعاون الدفاعي وهي:

أ. الحفاظ الجماعي على أمن واستقرار المنطقة.

ب. إبعاد منطقة الخليج عن الصراعات الدولية.

ج. المساهمة في حل الصراعات الدولية سياسياً.

د. تأكيد حسن الجوار كقاعدة أساسية واستراتيجية تلتزم بها دول المجلس.

ه. الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير (العسلي، 2008).

منظومة العمل العسكري لدول التعاون الخليجي: لقد تحددت المنظومة الدفاعية لدول المجلس للتعامل مع أية أعمال عدائية وفق التدرج الآتي:

أ. الاعتماد على القدرات الذاتية لدول المجلس في الحفاظ على الأمن القومي لدول المجلس.

ب. تفعيل آلية العمل الجماعي لدول مجلس التعاون والتحرك لمواجهة التهديد بروح جماعية وفق مفاهيم محددة سلفاً، ويترجم ذلك عملياً من خلال التمارين العسكرية المشتركة التي تجريها دول المجلس سنوياً.

ج. تفعيل آلية الدفاع العربي المشترك من خلال تبادل الخبرات العسكرية في معظم الدول العربية المتمثلة في البعثات التدريبية والتمارين العسكرية والزيارات العسكرية المتبادلة والبحث المستمر حول إعادة تفعيل دور القيادة العربية الموحدة تحت مظلة الجامعة العربية(العناني، 2004).

1.3.5 معوقات التكامل الدفاعي والأمني لمجلس دول التعاون الخليجي.

محدودية القوى البشرية وعدم تطبيق نظام الخدمة الإلزامية: تعاني معظم دول المجلس من نقص كبير في الكوادر البشرية الفنية مما يجعلها تعتمد على العمالة الفنية الخارجية لتشغيل أنظمة الأسلحة المعقدة وتدريب الأفراد من مواطني هذه الدول.

اختلاف أنظمة الأسلحة ومناهج التدريب: إن تنوع أنظمة التسليح يقلل من عملية التكامل على المستوى الفني ويخلق صعوبات كبيرة أمام عمليات التنسيق والاستخدام، كما أن التزود بالسلاح من مصادر مختلفة يعيق الاندماج بين الأسلحة المشتركة.

التمسك بالسيادة القطرية: تتطلب زيادة التعاون والتنسيق بين الأنظمة العسكرية بالضرورة التضحية بامتيازات السيادة القطرية لصالح الترتيبات الإقليمية المطلوبة.

تدهور عائدات النفط: لقد أدى انخفاض أسعار النفط وما رافقه من حروب تمثلت بحرب الخليج الثانية والثالثة تأثيراً سلبياً في القدرات المالية لدول المجلس للمحافظة على مستويات عالية من النفقات العسكرية والاستمرار في التطوير والتحديث، ولكن رغم ذلك فقد شهدت السياسة التسليحية لدول الخليج تطوراً هائلاً في السنوات الأخيرة بحيث تصدرت دول العالم في استيراد الأسلحة.

الاختلاف تجاه تحديد الخطر الخارجي: هناك تباين في وجهات النظـر بـين دول المجلس لتحديد الخطر الخارجي المباشر ويأتي ذلك طبقاً للرؤى السياسية لكل دولة وكذلك مصالحها الوطنية(العمري، 2001).

توفر الإرادة السياسية في تحقيق الأمن الخليجـي: وهذا الامر يتطلب مجموعة من الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على اهداف و كيان و أمن الخليج فـي الحاضـر و المستقبل مع استغلال المصادر الذاتية و تسخيرها في بناء القدرة العسكرية القـادرة على الردع في حالة العدوان.

يمكن تلخيص ابرز ملامح معوقات التكامل الدفاعي لأمن الخليج في ما يلي:

1- استفحال النزعة القطرية و تغليبها على المصالح القومية الخليجية.
2- تعميق التفاعل ما بين المصالح و الارتباطات و خصوصا مع الولايات المتحـدة الأمريكية، ومن اهم المؤشرات على ذلك بروز ظواهر جديدة لم يألفهـا الأمـن القومي العربي بشكل عام من قبل كالاستعانة بقوات أجنبية لمواجهـة حـالات محددة بالأمن القطري في مواجهة بعض الأقطار العربية الأخرى الأمر الـذي جعل من هذه القوى الاجنبية شريكا لبعض الأقطار في الخليج العربي في بنائها الأمني.

الخاتمة

النتائج.

بقيت منطقة الخليج العربي على مر القرون والعقود الماضية منطقة جـذب واستقطاب وصراع اقليمي ودولي. وازداد ذلك بعد اكتشاف النفط وبـروز منطقـة الخليج العربي كلاعب رئيسي على المسرح الدولي في أمن الطاقة من نفط وغـاز ومشتقاتهما، وفي العقود الأخيرة أُضيفت أوراق قوة الدول الخليجية وخاصة العربية أوراق قوة ناعمة مهمة متمثلة في صناديق الثـروة الـسيادية والاسـتثمارات فـي الأسواق العالمية. مما حول دول الخليج الى لاعب مهم ومؤثر في الأمـن العـالمي ولكن هذا اللاعب لا يزال يفتقر الى قوة ذاتية تحميه وتردع خصومه وتفرض نظام توازن قوى اقليمي يبعد شبح الحروب والحروب الحقيقية كتلك الحروب الثلاثة التي شهدتها المنطقة ابان العقود الثلاثة الماضية بمتوسط حرب كل عقد من الزمن. ممـا

يجعل منطقة الخليج المنطقة الأكثر هشاشة والمسرح الذي شهد أكبـر عـدد مـن حروب وعدم استقرار في عصرنا الحديث في ظل التغييرات الكبيرة فـي النظـام العالمي الراهن وتحوله أكثر من نظام متعدد الأقطاب وتعددية قطبيـة الـى نظـام أحادي القطبية يهيمن عليه الولايات المتحدة الأميركيـة صـاحبة الوجـود الفعلـي والمباشر في المنطقة خصوصاً بعد احتلالها للعراق في عام2003.

أعلن الرئيس أوباما أن أميركا لا يمكنها بمفردها حل مـشاكل العـالم فهـي تحتاج الى تعاون الآخرين لحل مشاكل العالم، وحالة أفغانستان مثال حي على تلـك الحاجة، ومنطقة الخليج ليست بمنأى عن تلك التحولات والمتغيرات. ومـا تعكـسه زيارات المسؤولين الغربيين الكبار مثل أوباما وقبله بـوش وسـاركوزي وبـراون للمنطقة وتوقيع او تجديد اتفاقيات أمنية مثل ما قامت به الكويت بالاتفاق مع فرنـسا بما يعتبر امتداداً للاتفاقية الأمنية التي وقعتها الكويت مع فرنسا مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وتنويع مصادر التسلح كقرار الكويـت شـراء طـائرات رافايـل الفرنسية، واقامة قواعد عسكرية لأميركا في الكويت ودول خليجية أخرى ولفرنـسا في دولة الامارات العربية المتحدة مطلع هذا العام، ودخول منظمـة حلـف شـمال الأطلسي (الناتو) على الخط وانضمام أربع من دول المجلس الـست الـى مبـادرة اسطنبول (أُطلقت مبادرة اسطنبول للتعاون في مؤتمر قمة حلف الناتو المعقود فـي المدينة التركية اسطنبول في يونيو 2004، وتهدف هذه المبادرة إلى المساهمة فـي توفير الأمن لبلدان منطقة الشرق الأوسط على الصعيدين العالمي والاقليمي) منـذ عام 2004 وهذا جزء من عولمة الأمن الخليجي. لقد أصبح الخليج العربي وبـشكل متصاعد منطقة استقطاب دولي واقليمي في العقدين الأخيرين بسبب غياب تـوازن القوى الاقليمي بين مكوناته، وسقوط العراق وخروجه كعامل توازن مـع ايـران، وظهور ايران كقوة اقليمية بقدرات وطموح ومشروع واسع، وعجز دول المجلـس مجتمعة بعد ثلاثة عقود من قيامه عن تشكيل قدرات ردع توازن القـوى الاقليميـة كايران والعراق قبل الغزو الاميركي وبقاء الدول الست تعول على الحماية الأجنبية والتحالف مع القوى الكبرى التي تريد أن تحافظ علـى أمـن وامـدادات الطاقـة ومصالحها وحلفائها والأسواق والمستهلكين الخليجيين. وفي الوقت الراهن تتنـافس

نماذج أمنية على توفير مقومات الأمن الخليجي وتتراوح تلك النماذج بين النمـوذج الأميركي والنموذج الغربي المتعدد الأبعاد والنموذج الاقليمي. أما علـى المـستوى الأول- الأميركي- فان تستمر الولايات المتحدة الأميركية بلعـب الـدور الأقـوى والأهم على جميع الأصعدة وذلك منذ أن ورثت التركة البريطانية في منطقة الخليج بعد الرحيل البريطاني في مطلع السبعينيات(1971) وتكرس ذلك أكثر مـع حمايـة ناقلات النفط الكويتية ابان الحرب العراقية- الايرانية قبل عقدين وحـرب تحريـر الكويت والعقوبات على العراق وحرب اسقاط نظام صدام حسين واحتلال العـراق وسقوط نظام توازن القوى بين العراق القديم وايران، وتنامي الدور الايراني الـذي برز كلاعب رئيسي بمشروع وخطط وتدخل في المنطقـة ومـا حولهـا. ودفعـت الحروب الأميركية في عالم آحادي القطبية والحروب الاستباقية والاحتلال الأميركي للعراق وأفغانستان الى تكريس الهيمنة الأميركية المكلفة والبقاء الأميركي لفـرض نظام توازن قوى من الخارج على المنطقة الأهم استراتيجياً وأمنيـاً فـي العـالم. وترسيخ الوجود العسكري الأميركي لعقود قادمة بسبب غيـاب القـدرة لـدى دول المجلس على موازنة ايران الطموحة والعراق «قيد التشكيل» على خطـوط صـدع مذهبية وطائفية وعرقية.

ان الأدوار والنماذج المتنافسة بل المتصارعة على الأمن الخليجي التي تلعب دورا فيما بينها في التعامل مع الأمن الخليجي عمدت إلى طرح النمـوذج الأقـوى والأكثر تأثيراً وهو النمـوذج الأميركـي للأمـن الخليجـي. فالمـشهد الخليجـي الاستراتيجي الذي يرتسم بات معقداً بسبب غياب توازن القوى الإقليمـي وبـسبب سياسات الدول الكبرى ومصالحها وعلى رأسها أميركـا وبـسبب أطمـاع إيـران وطموحها وتحديها واستمرار المخاض العراقي وغيـاب التماسـك والاسـتراتيجية الخليجية الموحدة. وهنا تسمح واشنطن للاعبين آخرين أن يلعبوا دور المساند بما لا يتجاوز السقف الأميركي في منطقة النفوذ الأميركية. ولكن الخشية أنـه مـن هـذا المشهد الخليجي المعقد والمليء بالتطورات والأحداث والمفاجآت، وبسبب أخطـاء وتذبذب الاستراتيجية الأميركية، ان يستمر الخليج بتسديد الفواتير الباهظة بأكثر من طريقة. ان النموذج الإقليمي الخليجي والدور الإيراني والعراقي كمحـددين هـامين

مؤثرين في الأمن الخليجي وعلى المستوى الإقليمي في الخليج تبرز إيران اللاعـب المهم والأكثر تأثيراً بعد تراجع الدور العراقي. وقد وعـدت إيـران عـن طريـق استراتيجيتها ومشروعها بملء الفراغ الأمني والاستراتيجي الـذي خلفتـه الحـرب الأميركية وإسقاط النظام العراقي الذي كان يبقي توازن قوى إقليميا لاحتواء إيـران وإبقائها ضمن نطاق أمني منشغلة على الدوام بالخطر والتهديد العراقي الذي كـان يشكل التهديد الرئيسي لأمن إيران الوطني. وتبدو إيران بما تملكه من أوراق وحلفاء في المنطقة الدولة الأكثر استعداداً للتأثير على الشأن الأمني، وذلك عن طريق تنفيذ برنامجها النووي والتحدي للغرب وتمددها من أفغانستان إلى الخليج ومـن العـراق إلى غزة ولبنان (حزب ا) وسوريا في المتوسط إلى اليمن والاتهامات الأخيرة من اليمن بدور لإيران في دعم تمرد الحوثيين حيث تتوسع الحرب السادسة بين القوات اليمنية والحوثيين لتطال السعودية ودول الخليج التي نددت بالحوثيين ومن يـدعمهم ووقفت إلى جانب السعودية، لأن أمن السعودية القومي هو الجزء الاهم في أمن دول مجلس التعاون الخليجي. حيث بات أمن المنطقة مهدداً ومحاصراً من الـشمال مـن عراق مفكك يترنح بما يعرف في المصطلح الجديد في العلوم الـسياسية «بالدولـة الفاشلة» ومن اليمن في خاصرتنا الجنوبية وحرب الحوثيين وخطرها علـى الأمـن الخليجي. وهناك التهديد من صفقة بين الإيرانيين والأميركيين أو بـضربة مؤلمـة ومكلفة من أميركا وإسرائيل حيث لن تكون دول مجلس التعاون الخليجي بمنأى عن تداعياتها وخطرها. فيما تطالب إيران بين الحين والآخر بتوقيع اتفاقيات أمنية مـع دول المنطقة لطمأنتها ولإبقاء الأمن الخليجي شأناً خليجياً للدول المطلة عليـه. أمـا العراق الذي خرج من لعب دور كنموذج ينافس على الأمن الخليجي فقد تحول إلـى عامل عدم استقرار بأكثر من طريقة. ففـي سـعي الإدارة الأميركيـة للانـسحاب العسكري بنهاية عام 2011 فانها تسعى أيضا إلى تسليح العراق بمنظومـة أسـلحة متطورة من دبابات وطائرات مقاتلة تُخرج العراق من وضعيته الدفاعية إلـى دور يستطيع أن يوازن إيران وفي ذلك تحد وتهديد للأمن القومي الخليجي لعراق قـوي وخاصة لجيرانه الكويت والسعودية معاً. في هذا الوقت تسعى دول الخلـيج بـشكل أساسي على إبقاء شأن الأمن الخليجي شأناً أميركياً. ويبـدو أن الهـدف والخيـار

الاستراتيجي المفضل لدول مجلس التعاون الخليجي هو مزيج من التحالفات مع الولايات المتحدة والدول الكبرى في مجلس الأمن وبمشاركة من العديد من الدول في حلف شمال الأطلسي (الناتو) حيث انضمت لمبادرة اسطنبول أربع من دول المجلس الستة. بينما واشنطن تبقى مصممة على احتكار الأمن الخليجي لها دون غيرها مع السماح لدور غربي لحلفائها بما لا يخرق سقف مصالحها وأهدافها واستراتيجيتها.

رغم المعطيات الاستراتيجية والقوة الاقتصادية الكبيرة التي تتمتع بها دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها لم تنجح في ترجمة هذه القوة وتوظيفها والتفوق الاقتصادي والنفطي المتمثلة في الاستثمارات المالية لثروات صناديق السيادة في الشرق والغرب والتي تتجاوز 2 تريليون دولار. إلا أنه رغم تلك القوة الاقتصادية ووفرة مصادر الطاقة لم تنجح دول المجلس في توظيفها وتحويلها إلى قوة سياسية واستراتيجية مؤثرة تساهم في صياغة سياسة واستراتيجية جامعة تجاه العراق المهدد بالانقسام مع الانسحاب الأميركي، أو من إيران التي تتنامى دورها من خلال مشروعها في التدخل في الشأن العربي، مع استمرار اللبس والتجاذبات والقلق حول برنامجها النووي. وقد عبرت دول عديدة حول العالم عن القلق من البرنامج النووي الإيراني ولكن إلى اليوم لم تنجح دول المجلس الست في صياغة موقف واستراتجية واضحة حول التعاطي مع العراق بشكل استراتيجي وجماعي ومع برنامج إيران النووي بشكل جدي يطرد القلق. وبالرغم من أن العلاقة تتسم بالودية والتعاون على المستوى الثنائي والرسمي بين دول المجلس من جهة وإيران من جهة ثانية، إلا أن إيران تستمر في نهجها ومواقفها التي لا تساهم في استقرار الأمن وطمأنة دول المجلس فرادى وجماعة بل تهددهم بمناورات متكررة والتهديد بإغلاق مضيق هرمز واستهداف المنشآت الحساسة والقواعد الأميركية في دولهم إذا ما تعرضت إيران لعدوان عسكري أميركي أو إسرائيلي على خلفية برنامجها النووي. يأتي هذا النهج والموقف والتصعيد الإيراني المتكرر بالرغم من طمأنة دول المجلس الست لإيران فرادى وجماعة من رفض السماح باستخدام الأراضي الخليجية كمنصات لانطلاق أي عملية عسكرية أميركية ضد إيران.

اتسم التعاون العسكري بين دول المجلس بالعمل الرتيب والحذر في بناء وتطوير القوة العسكرية الدفاعية لدول المجلس سعياً لتحقيق مبدأ الأمن الجماعي، ثم تواردت الأخبار عن نقل أو تفكيك أو تطوير قوة درع الجزيرة دون أن يكون هناك خطاب واضح في هذا الشأن، لتستقر الأوضاع على خبر بقاء هيكل قيادة قوة درع الجزيرة في مدينة الملك خالد العسكرية في منطقة حفر الباطن، وتأكيد عودة وحدات المناورة العسكرية إلى بلدانها. لكن استقر الرأي على أن تكون هناك قوة الانتشار السريع من قوات المشاة، ويطرح هذا الامر تساؤلات حادة لعل منها ازدواجية عمل قوة الانتشار السريع مع قوة درع الجزيرة التي نقول دون تردد إنها كانت قوات رمزية، تم إنشاؤها في مرحلة الرمزية من التعاون العسكري بين دول المجلس، وقد استنفدت أغراضها مع تغير البيئة الأمنية وتغير العدو المفترض على خارطة مراكز العمليات في دول المجلس، وتحوله من تهديد بري من الشمال إلى تهديد بحري من الشرق، وخطر داهم متمثل بالصواريخ البالستية، وأسلحة الدمار الشامل، مما يحتم حسن التدبر في كيفية ومستوى الاستجابة له، ويعزى امر انهيار فكرة الامن الجماعي في الخليج العربي الى عدم وجود توافق سياسي تام بين دول المجلس بشكل يحقق وحدة في التصور النهائي للمواقف الامنية والسياسية، بحيث تنتهج بعض دول الخليج الى الدخول في مهادنة مع النظام الايراني واثبات الانسياق في فلك السياسة الايرانية دون اعلان مواقف العدائية للولايات المتحدة الاميركية، وهذا الاضطراب اضعف من موقف الخليج العربي الامني، وادى الى عدم قيام كيان عسكري يمكنه الدفاع بشكل تكاملي عن الخليج العربي.

التوصيات:

بناء على هذه المعطيات وواقع توازن القوى في منطقة الخليج العربي والاخطار التي تتهدده يمكن المحافظة على أمن الخليج من خلال ما يلي:

أ- **معاهدة الدفاع المشترك**: وهي الاتفاقية التي وافق مجلس الجامعة العربية عليها سنة 1950، وتنص على أن أي اعتداء يقع على أية دولة يعتبر اعتداء على كل البلاد الموقعة على المعاهدة، وعملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن

الذات، ومع أن ميثاق الجامعة العربية لا يلزم الدول الاعضاء على تنفيذ ما اتفق أو وقع عليه.

ب- **قوات درع الجزيرة**: أسست عام 1986 وقوامها نحـو خمـسة آلاف جنـدي يتمركزون في حفر الباطن شمال شرق السعودية، تشكل هذه القوات نـواة لقـوات خليجية تكون قادرة على حفظ أمن الدول الخليجية وذلك بتزويدها بأسلحة متطـورة تعوض النقص الحاصل في القوى البشرية، وإذا قارنا القدرات البشرية لإسرائيل مع القدرات البشرية لدول مجلس التعاون نجد أن هذه الدول قادرة علـى بنـاء قـوات عسكرية متطورة مجهزة بأحدث الأسلحة وقادرة على القيام بواجبها خير قيام.

ج- **تشكيل جيش موحد لدول مجلس التعاون الخليجي**: يمكن أن تشكل قوات درع الجزيرة نواة لجيش خليجي يضم القوات العسكرية في دول مجلس التعاون كافة،على أن يسبق ذلك إعداد جيد لهذه القوات. ومن الخيارات الأخرى الممكنة لحفـظ أمـن الخليج عقد اتفاقيات أمنية مع الدول العربية لمواجهة التهديدات الإقليمية ويمكـن أن يتم ذلك باتخاذ الإجراءات التالية:

(1) استبعاد الوجود الأجنبي في الدول العربية كافة لتجنب استنزاف مواردها واللجوء إلى الإطار العربي.

(2) عقد اتفاقيات تعاون عسكري مع الـدول العربيـة ذات الخبـرة والثقـل العسكري والسياسي.

وبعد الدراسة والبحث في توازن القوى في منطقة الخليج العربي في الوقـت الحالي يتبين لنا ما يلي:

أ. إن مصادر التهديد لأمن دول مجلس التعـاون متعـددة وإن التـصدي لهـذه التهديدات لا يمكن أن يتم بواسطة الجيوش الأجنبية أو بقاء الأساطيل والقواعد الجوية الأجنبية في المنطقة العربية.

ب. إن دول الخليج جميعها تنشد الوحدة وتتطلع إليها شعوبها، لأن في ذلك محافظة على أمنها الجماعي، لذلك فإن توحيد الجيوش الخليجية هو المطلب الأساسـي لحفظ أمن هذه الدول.

ج. إن بعض مشاكل الحدود التي لا تزال عالقة يجب أن تحل ويجب قطع الطريق على الأجنبي الذي يحاول تعميق الفروق الموجودة بين دول المنطقة وأن يـتم حل الخلافات بالحوار وليس من خلال القوة وأن تتعاون دول مجلس التعـاون الخليجي مع العراق وإيران لإيجاد صيغة مشتركة لحفظ أمـن المنطقـة بعـد انسحاب القوات الأجنبية منها.

د. إن وجود الجاليات الأجنبية وبأعداد كبيرة يجب أن توضع له الأسس والقوانين التي تجد من انعكاساته السلبية مستقبلا، وذلك لأن هذه الجاليات يمكن استغلالها عن طريق الدولة المرسلة لزعزعة الأمن والاستقرار داخل دول المجلس.

هـ. إن الثقة المتبادلة بين جميع دول الخليج المطلة على الخليج العربي هي القاعدة الأساسية التي يمكن أن تحل جميع المسائل الأمنية في الخليج ولكن مبدأ الريبـة والشك والتنافس لا يمكن أن يحل المشكلة الخليجية في ظل المتغيرات الدوليـة الخطيرة.

و. يجب ان ينبثق عن مجلس التعاون الخليجي وحدة فدراليـة بـين دول الخلـيج العربي وأن يطور ويفعل دوره ليكون وسيلة لتحقيق الأمن والاسـتقرار وأن لا يسمح لأي طرف خارجي بالتدخل في شؤون المجلس ويسيره حسب توجهاته.

ز. تفعيل السوق الخليجية المشتركة للوصول للتكامل الاقتصادي بين دول الخليج.

ح. استحداث نظام إداري يتبع تنظيمياً لأمانة مجلس التعاون الخليجي يناط به مهام متابعة تنفيذ الإستراتيجية الخليجية المشتركة لتحقيق التكامـل فـي الاقتـصاد الخليجي، ويكلف بالإشراف المباشر على تنفيذ المشاريع المـشتركة المندرجـة تحت مظلة هذه الإستراتيجية المقترحة كما يناط به مهام التنسيق بين الأجهـزة التنفيذية في حكومات دول الخليج.

المراجع

أ- المراجع العربية

الارياني، عبدالقوي، **الملف النووي الإيراني والموقف العربـي**، متـوفر عبـر: http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=30497oc.

ابن خلدون، عبدالرحمن محمد،(2000)، **المقدمة**، دار صادر، بيروت.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكـرم(2005)، **معجـم لـسان العـرب**، دار المعارف، القاهرة.

ابو جاموس، ماجدة عودة ا ، (1996)، **سياسة الولايات المتحـدة فـي منطقـة الخليج العربي بعد إنتهاء الحرب الباردة**، المطابع العسكرية،عمان، ط1.

أبو خزام. إبراهيم، الحروب(1999)، **وتوازن القوى**، الأهليـة للنـشر، عمـان، الأردن، ط1.

احمد، عبدا محمد، مقالة (2009)، بعنوان "الاتحاد النقـدي الخليجـي"، **جريـدة الشرق الاقتصادي**، عدد 7695 .

ادريس، محمد السيد،(2000)، **النظام الإقليمي للخليج العربـي**، مركـز دراسـات الوحدة العربية، بيروت.

الخميس، حنان، الأمن القومي العربي، **جريدة دنيا الرأي الالكترونية**، متوفر عبر: " http://pulpit.alwatanvoice.com/content-28815.html

اسحق، سـليم، مجلـة اقـلام ثقافيـة، تـاريخ 22-6-2008، متـوفر عبـر: (http://www.aklaam.net/forum/showthread.php?t=").

اسـماعيل، محمـد صـادق، **الاقليـات فـي الخلـيج العربـي**، متـوفر عبـر: www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA.

آل سعود، خالد بن سلطان،(1997) **امن منطقة الخليج العربي من منظور وطني**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

الانباري، توفيق نجم،(1988)، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتطور الـنظم الإقليمية**، معهد البحوث والدراسـات العربية، القاهرة.

بسيوني، شريف،(2003)، الحرب الأمريكيـة علـى العـراق، **مجلـة الـسياسة الدولية**،العدد151.

التقرير الاستراتيجي الخليجي(2001) – دار الخليج للطباعة والصحافة والنـشر – الإمارات العربية المتحدة .

تيشوري، عبدالرحمن، تأثير القوة النووية على العلاقات الدوليـة، متـوفر عبـر: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=51709

مركز الخليج للدراسات،(2006)، **التقرير الاستراتيجي الخليجي** ، الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة.

تقرير التكامل الإقليمي للبلدان العربية، (2008) الأمم المتحدة، نيويورك.

تيرمان، كينيث آر، (2007)، **العد العكسي للازمة والمواجهة النووية المقبلة مـع إيران،** دار العلم للملايين، بيروت، ط1.

الثاني، فهد بن عبد الرحمن،(2000)، **دراسات في الجغرافيا السياسية،** دار وائل للطباعة والنشر، عمان-الأردن.

جابر، حبيب جابر،(2008)، الاتفاقية الأميركية -العراقية، صحيفة الشرق الأوسط، 18 يونيو، العدد 22107.

جرجس، فواز،(2000)، **الحركات الإسلامية ودورها في الاستقرار السياسي فـي الوطن العربي،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

جرجس، فواز، (2000)، **السياسة الأمريكية تجاه العـرب كيـف تـصنع؟ ومـن يصنعها،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

جريدة الشرق القطرية، (2009)، "إيران تختبر صواريخ قصيرة المـدى وتؤكـد استعدادها للرد على أي تهديد"، العدد 7774، تاريخ 28 ديسمبر، ص13.

جعفر، محمد قاسم،(1996)، **ميزان القوى العسكري في منطقة الشرق الأوسـط،** المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

حبيب، كاظم، مستقبل العراق.. إلى أين ؟، تاريخ 2003/12/30، متـوفر عبـر: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=13111#".

حتى، ناصيف يوسف،(1985)، **النظرية في العلاقات الدولية،** بيروت: دار الكتاب العربي.

حداد، ريمون،(2000)، **العلاقات الدولية،** بيروت، دار الحقيقة، الطبعة الأولى.

الحربي، سعد سليم السهلي، (2001)، **اهم الاتجاهات الاقتصادية الحديثـة**، بحـث مقدم لكلية القيادة والاركان السعودية، ط2، سنة.

حسين، خليل، أسلحة الدمار الشامل في القـانون الـدولي العـام، متـوفر عبـر: ".http://drkhalilhussein.blogspot.com

حسين، نضال، تاريخ العلاقات التركية الاسرائيلية، جريدة العرب نيـوز، متـوفر عبر: WWW.ALARABNEWS.COM.

حمدان، جمال،(1983)، **إستراتيجية الاستعمار والتحرير**، دار الشروق، القاهرة.

الخالدي، هاشم، وثائق سوداء، موقع الحوار المتمدن، تاريخ 2007/10/13، متوفر عبر: "http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=112000".

خليل العناني،(2004)، الشرق الاوسط الكبير، **مجلة السياسة الدولية**، العدد156.

الخولي، أسامة وآخرين،(2002)، **العرب إلى أين**، مركز دراسة الوحدة العربيـة، بيروت.

الخولي، ناصر، (2005)، "أزمة المدائن"، **جريدة الرأي الأردنية**، العـدد 12587، تاريخ 4/19/.

خيون، رشيد، (2003)، **الاديان والمذاهب بالعراق**، دار الجمل، كولونيا، ط1.

الدليمي، خالد عباس، (2004)، **الوضع القانوني للحدود اليمنية السعودية**، رسـالة ماجستيرغير منشورة، المركز الوطني للمعلومات، اليمن.

ربيع، حامد، (1988)، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل في منطقة الشرق الأوسط**، القاهرة، دار الموقف العربي.

رجب، يحيى حلمي،(1997)، **أمن الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**، مكتبة العلم والأيمان، ط1.

الرصاص، توفيق عبدالغني،(1985)، **أسس العلوم السياسية في ضوء الـشريعة الإسلامية**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

الرفاعي، رنا أبو ظهر،(2009)، **الملف النووي الإيراني والصراع على الـشرق الأوسط**، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان.

رمضان، محمود،(2006)، **قطر في الخـرائط الجغرافيـة والتاريخيـة،** مركـز الحضارة العربية، القاهرة.

الريس، رياض نجيب،(2002)، **رياح الشرق من الخليج والعالم العربي عند نهاية القرن العشرين،** رياض الريس للطباعة والنشر بيروت، لبنان، ط2/.

زهران، جمال علي،(1989م)، **توازن القوى بين العرب وإسـرائيل بـين حربـي 1967م – 1973م،** مكتبة مدبولي، القاهرة.

الزكري، علي، **صادرات النفط تزيد عائدات دول الخليج 540 مليار دولار نهايـة العام،** متوفر عبر: "=28&P= 12472http://www.alyaum.com/ issue/ page.php?IN.

زورغبيب، شارل،(1990)، **الأحلاف في النظام العالمي،** ترجمة خـضر خـضر، سلسلة آفاق دولية، جروس برس، ط1.

سايمون، دانييل بنيامين وستفين،(2005)، **فشل الحرب على الإرهاب وإستراتيجية للتغلب عليه بشكل صحيح،** ترجمة علي حسين بـاكير، نيويـورك تـايمز بوكس، نيويورك، ط1.

سعد الدين إبراهيم وآخرين،(1986)، **العقد العربي القـادم المـستقبلات البديلـة،** مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت- ط1.

السعود، فيصل بن سلمان،(2006)، **إيـران والـسعودية والخلـيج**، دار النهـار، بيروت، ط 1.

سعيد، عبدالمنعم، (1995)، **التقرير الإستراتيجي العربي،** مركز الدراسات السياسية بالاهرام، القاهرة.

السلطان، جمال مصطفى عبدا ،(2002)، **الإستراتيجية الأميركيـة فـي الـشرق الأوسط،** دار وائل، عمان، الأردن، ط1.

سليم، محمد السيد،(2004)، **السياسات الأوروبية والأمريكية في الشرق الأوسـط توافق أم تعارض،** مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العـدد 45، نوفمبر.

السوكني، عبدالرحمن محمد،(2008)، **فكرة السيادة في القانون الدولي العام**، بحث مقدم للجامعة العربية للدراسات العليا.

سويلم، حسام، **التصعيد بين إسرائيل وإيران حول الملف النووي، نوفمبر، 2005،** موفر عبر: http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=4362&lan,

السيد، مصطفى كامل محمد،(1997)، **التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط،** أكاديمية ناصر العسكرية، القاهرة، الطبعة الأولى.

شاكر، محمود،(1988)، **سلسلة مواطن الشعوب الاسلامية،** مطبوعات المكتب الاسلامي، حلب.

الشرقاوي، محمد، "**لمن هذه الجيوش العربية**"، تاريخ 2006/3/14

شفيق، علي،(1989)، **مجلس التعاون الخليجي،** دار النهضة العربية، بيروت.

شلبي، السيد أمين،(1987)، القوتان العظيمتان والمنازعات الإقليمية، **مجلة السياسة الدولية،** العدد 89، ص35.

شمالبرغر، ستيف وأخرون،(2003)، **نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن،** منشورات الأمم المتحدة، جنيف، سويسرا.

الشيخ، محمد بن عبد اللطيف،(2007)، **حتى لا يعود ابن لادن من جديد،** بدون دار النشر، ط1.

طلاس، مصطفى،(1991)، **الإستراتيجية السياسية العسكرية،** دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سورية، ط1.

عايد، زكي وآخرون،(1998)، **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد،** سينا للنشر، القاهرة.

عبدالخالق، عبدا ،(2004)، الشرق الأوسط ونقطة اللاعودة، **مجلة المستقبل العربي،** عدد 293.

العجمي، محمد ظافر،(2006)، **امن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

العسلي، بسام،(2008)، التحديات العسكرية والمستقبل العربي، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية،** العدد 93، ص14-15.

العلاف، إبراهيم خليل،(2003)، "**موقع العراق في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة**"، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق.

علاوي، مصطفى،(2003)، الأمن الإقليمي في الشرق الأوسـط، **مجلـة الـسياسة الدولية**، العدد 151، ص23.

عليوة، السيد،(1987)، **منهج صنع القرار في تحليـل الـنظم الـسياسية**، مركـز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.

العمري، طراد بن سعيد،(2001)، الإستراتجية الدفاعيـة أمـام مجلـس التعـاون الخليجي، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 8433 تاريخ 30 ديسمبر، ص8.

عـوف، احمـد محمـد، **موسـوعة حـضارة العـالم**، ج7، متـوفر عبـر: "http://ar.wikibooks. org/wiki".

العوضي، عبدا ، **التغير السكاني والعامل الاجتماعي**، مركز الامارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية، متوفر عبر: "http://www.adhwaa.org/files/sokkanchanging.txt.

علوان، حـسون علـوان، **الجـيش العراقـي مواقـف ومبـادئ**، متـوفر عبـر "http://www.irq4all.com/ShowNews.php?id=678".

العويني، محمد علي، (1982)، **العلاقات الدولية المعاصرة**، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة.

غالي، بطرس بطرس، خيري، محمود ،(1978)، **المدخل في علم السياسة**، مكتبة الانجلو مصرية.

غالي، نرمين طلعت،(2007)، **موازنة البرامج والمحاسبة ودورها فـي تطـوير العمل الاداري**، الادارة المركزية للبحوث، مصر، ج1.

غرايبة، ابراهيم، **امن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق**، متـوفر عبـر: "http://www.aljazeera.net/NR/exere.

فرحان، شيماء معروف،(2008)، **تطورات العلاقات العراقية -العربية خلال عـام 2008**، قسم الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

فهمي.عبدالقادر محمد،(1990)، **الصراع الدولي وانعكاسـاته علـى الـصراعات الإقليمية**، جامعة بغداد، بغداد.

القحطاني، شيخة غانم،(1997)، **توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجـي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

كاخيا، إبراهيم إسماعيل، (2008)، التخطيط الاستراتيجي الـشامل، **مجلـة الفكـر السياسي**، دمشق، العدد 22، ص18.

كوردسمان، انتوني،(1994)، **القدرات العـسكرية الإيرانيـة**، مركـز الإمـارات للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة.

كوكبرن، باتريك، "**تحليل منطقي للاحداث بالعراق**"، تاريخ 2006/3/31، متـوفر عبر: "http://www.nabdh-alm3ani.net/nabdhat/t16764.html".

كيسنجر، هنري،(1988)، **محاضرات ومقالات مختارة**، ترجمة خالد اسعد العيسى، دار قتيبة، بيروت.

مجلي، منصور، **دراسـة تحليليـة لميـزان القـوى العـسكري**، متـوفر عبـر ("http://www.jazan.org/vb/showthread.php?t=32614").

محمد، محمود إسماعيل،(1982)، نظريات الصراع الدولي وتوازن القوى، **المجلة الاجتماعية القومية**، المركز القومي للبحوث، القاهرة، العدد1، ص 32-92.

المحمود، محمد علي،(2005)، الخليج العربي ثمـن الموقـع والموقـف، **جريـدة الرياض**، العدد 13394 تاريخ 24 فبراير، ص8.

محمود، محمد، (2008)، **الموسوعة الجغرافية**، دار دجلة، عمان، الأردن، ط1.

المديني، توفيق،(1997)، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربـي**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

مراد، خليل الياس،(1987)، **حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي العربي**، دار الحرية للطباعة، بغداد.

مردخاي، إسحق،(1998)، الدفاع عن إسرائيل في القرن القادم، **مجلـة هارفـارد إنترناشيول ريفيو**، العدد ربيع اول، ص55-59.

المركز الدبلوماسي للإستراتيجية،(2004)، **الملف النـووي الإيرانـي ومـستقبل المنطقة**، العدد 30، ص2.

مسلم، طلعت احمد،(1990)، **التعاون العسكري العربي**، مركز دراسـات الوحـدة العربية، بيروت.

مشورب، ابراهيم،(2006)، **اشكالية التنمية الاقتـصادية**، دار المنهـل اللبنـاني، بيروت.

مصطفى، نادية، حروب ثورة الواحد والعشرين ووضع الأمة الإسـلامية، **مجلـة السياسة**، ص77-78.

مطر، جميل، وهلال، علي الدين،(1998)، **النظام الإقليمي العربي -دراسـة فـي العلاقات السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 7.

مغيث الدين، محمد،(1983)، **دراسات سياسية عن منطقة الخليج العربي**، مركـز دراسات الخليج العربي، البصرة، جامعة البصرة.

مقلد، إسماعيل صبري،(1982)، **نظريات الـسياسة الدوليـة**, الكويـت، جامعـة الكويت.

مقلد، إسماعيل صبري،(1971)، **العلاقات السياسية الدولية**، مطبوعات الجامعـة، الكويت.

المناصرة، محمود وآخرون،(2004)، **جغرافية الوطن العربي**، مؤسـسة الجامعـة العربية للتأليف، القاهرة.

منـدلاوي، ياسـر، **العـراق شـعب وقوميـات وطوائـف**، متـوفر عبـر: ".htm2http://www.kitabat.com/yaser_mandalawi_

موقع التـويجري للمحامـاة، متـوفر عبـر: http://www.twaijri.com/Middle .EastGuide/ English/ bahNotes.htm

موسوعة مقاتل من الصحراء، **الحرب البرية الجويـة بـين النظريـة والتطبيـق**، الموضـوعات العـسكرية، عاصـفة الـصحراء 1991، متـوفر عبـر: http://www.alwasatnews.com/2533/news/read/208432/1.html http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/HarbBarGaw/sec10doc_cvt.htm

موسوعة مقاتل من الصحراء، **قياس الدولة واتجاهاتها**، الاصدارالعاشـر، 2008، متوفر عبر: "http://www.moqatel.com/openshare/Behhm.

موقع الكتروني "http://www.alfikralarabi.net/vb/archive/i").

موقـع مقاتـل، **الترتيبـات الأمنيـة فـي الخلـيج**، متـوفر عبـر: .http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/30/sec09.d

موقـع وزارة التـراث القـومي والثقافـة /سـلطنة عمـان، متـوفر عبـر:
.http://www.mnhc.gov.om/arabicindex.html

المومني، محمد،(2005)، **الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا فـي القـرن الواحـد والعشرين،** دار المتنبي، الاردن، اربد.

نبيـل شـبيب، **تعجيـز العـراق،** تـاريخ 19/سـبتمبر/2002، متـوفر عبـر:
.http://www.islamonline.net/servlet/Satellite"

نصر، محمد سيد وآخرون،(1993)، **أطلس العالم،** مكتبة لبنان، بيروت.

نعمة، كاظم هاشم،(1990)، **دراسات في الإسـتراتيجية والـسياسة الدوليـة،** دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1.

النفيسي، عبدا فهد،(1999)، **إيران والخليج وديالكتيك الدمج والنبذ،** دار قرطاس، الكويت.

الهذال، عويد سلطان المشعان،(د.ت)، **دور المملكة السعودية في تحرير الكويـت،** مطبعة الفيصل، الرياض.

الهيتي، صبري فارس،(1981)، **الخليج العربي، دراسـة الجغرافيـا الـسياسية،** منشورات وزارة الثقافة والاعلام، العراق، ط 1.

هيكل، محمد حسنين،(1992)، **حرب الخليج أوهام القوة والنصر،** مركز الأهـرام للترجمة، القاهرة.

هيكل، محمد حسين، (1990)، **حرب الثلاثين سـنة،** مركـز الأهـرام للترجمـة، القاهرة، ط1.

هويدي، أمين، **مفهوم استخدام القوة في ظل النظـام العـالمي الجديـد، قـضايا معاصرة،** متوفر عبر: "http://www.balagh.com/islam/islam1.htm".

وزارة الخارجيـــة، **دولـــة الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة،** متـــوفر عبـــر:
.http://www.dpmio.com/AR/a ss_index.asp

والرستون، امانويل،(2002)، السياسة الخارجية الأميركية بعد عـام مـن احـداث سبتمبر 2001، **مجلة السياسة الدولية،** القاهرة، عدد تمـوز-آب، ص29-30.

ب- المراجع الإنجليزية

Abu salim.Ihmoud.2009.the Bushes new world order and the united states globel strategy.1989-2007 **Mautah university**. vol.24. 1. karak.jordan

Abu salim Ihmoud.2009. STRUCTURAT curses of the amircan wars against Iraq.published paper. **Mautah university**. vol.24.1. karak.jordan